

المجد بذكر نعمة الإيجاد واشتغركم كونه العلم فلو كان بعد نعمة الإيجاد نعمة العلم
 العلم لكانت جذرا بالذكري وقد قيل في وجه التناسب بين الأسماء المذكورة في صدر هذه
 السورة المشتملة بعضها على خلق الأنسان من علوق وبعضها على تعليم ما لم يعلم الله
 تعالى ذكره حال الإنسان اعنى كونه علقته وهي بمكان من الخساسة وآخر حاله
 وهو صيرورته عالما وذلك كمال لوضعه والجلال فكانت سبحانه قال كنت في أول سر
 في تلك المراتلة الدينية الخبيثة ثم صرحت في آخر هذه الآية الشريفة التفتيشة لثبات
 قوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ينزل المبرق من العلوم
 الآية فانه سبحانه جعل العلم علقة مخلق العالم العلوي والسفلي طرا وكفى بذلك جلالة وقاد
 وفرا التثا لث قوله سبحانه ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا فثبت الحكمة بما يرجع
 الى العلم الى أربع قوله تعالى هل يتسوا الذين يعلمون والذين لا يعلمون بما ينزل
 اولوا الألباب الخ فثبت قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء الآية فثبت قوله
 تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم السباع قوله تعالى وما يعلم
 ثا وبه الا الله والى استخوت العلم الآية الثامن قوله تعالى قل كفى بالله شهيدا
 بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب لتأسع قوله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم
 والذين امنوا ونوا العلم درجات العا قوله تعالى مخاطبا للنبي صلى الله عليه واله مرله
 مع ما اتاه من العلم والحكمة وقل ربني ذنبي علما الخا عشرة قوله تعالى بل هو
 ايات بينات في صدق والذين امنوا ونوا العلم الخا عشرة قوله تعالى وتلك الايات
 نزلها للناس ما يعقلها الا العالمون فصل ما السنة في ذلك كثره لا يتكا
 محصيه فنهما ما اجره بل جازاه عنه من اصحابنا منهم السيد المجليل شيخنا نور الدين علي

كفضل الفهر على سائر النجوم ليلة البدر وان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء المرءون
دينار اولادهم ودينار ولكن وردوا العلم فمن اخذ منه اخذ بحظ وافره ٥ وبالنساعن الشيخ
المفيد محمد بن النعمان عن الشيخ الصدوق في جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي
عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن العبد اليعقوبي عن يونس بن عبد
الحسن بن الحسن بن زياد الطائري عن سعد بن ظريف عن الاصمعي بن نبانة قال قال امير المؤمنين
علي بن ابي طالب تعلموا العلم فان تعلمه حسنة ومدارسه شجرة والبحث عنه جهاد وعلمه
من لا يملكه صدق وهو عند الله لا هله فبرته لانه معارف الحلال والحرام وسالك بطالبه سبيل
الجنة وهو انيس الوخنة صاحب الوحدة وسلاح على الاعداء وزين الاخلاء يرفع الله
به اقواما يجعلهم في غير الجنة فيستدبرهم ويؤمنوا اعمالهم ويقتبس ثمارهم وترغب لملائكة
في علمهم يسمعونهم باخفهم في صلوهم لان العلم خيرا والقلوب نور والابصار من الهي وقوة
الابدان من الضعف نزل الله حاصله منازل الابرار وبمنحه حوائج الاخبار في الدنيا و
الآخرة وبالعلم يطاع الله ويعبد وبالعلم يعرف الله ويوحده وبالعلم تؤصل الارحام و
به يعرف الحلال والحرام والعلم امام العقل والعقل تابع له بلهمة السعداء وبغيره الاشقياء
فصل في روينها بالاسناد عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن
الحسن بن الحسين الفارسي عن عبد الرحمن بن زيد عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فرضته على كل مسلم ومسلمة ان الله يحب بقاء العلم
وعن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن هشام
ابن سالم عن ابي حمزة الثمالي عن ابي اسحق السبيعي عن حماد بن عثمان امير المؤمنين
عليه السلام يقول يا ايها الناس علموا اني كمال الدين طلب العلم والعمل به الا وان طلب

قوله في العلم
العلم غرور لا العلم نور
الاول المراد ان العلم نور
الاهل وسرور في نفس لم يتغيره

قوله في العلم
العلم غرور لا العلم نور
الاول المراد ان العلم نور
الاهل وسرور في نفس لم يتغيره

سبح
تسبح اسير المؤمنين
ان الله انما يشاء
رصد على
المنهج

العلم اوجب عليكم من طلب المال ان المال مفسوم مضمون لكم فداشمة عادل بينكم
وسيفيكم والعلم مخزون عند اهله وقد انبر برغبة من اهله فاطلبوه ٥ وعنه
محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن خالد عن ابي الخضر عن ابي عبد الله
قال اني لعلماء ورثة الانبياء وذلك ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وانما اورثوا
الحادث من احاديثهم فمن اخذ بشيء منها فقد اخذ حقا واخرافا فاطرفوا عليكم هذا عن
ثاخذت به فان فيها اهل البيت كل حلف عد ولا يمتنون عنه غر يفتي القائلين وانما
المبطلين واوبل الجاهلين ٥ وعنه عن الحسين بن محمد بن علي بن سعيد رضى عن
ابي جعفر عن علي بن الحسين قال لو يعلم الناس ما في طلب العلم لطلبوه ولو ينفك لدماء
المرج وخوض البحر ان الله تبارك وتعالى وحى الى داود اني انا مفت عبيد الى الجاهل
المستحق من الملك النار لا فتداههم وان احب عبيد الى النقي اطالب بالثواب
الجريل اللازم للعلماء التابع للحكام القابل عن الحكاء ٥ وعنه عن علي بن ابي بصير
ابيه وعن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن جعفر عن ابي جعفر عن سيف بن عميرة عن ابي جعفر
عن ابي جعفر عليه السلام قال عالم ينفع بعلمه افضل من سبعين ألف غابد وعنه
عن الحسين بن محمد بن محمد بن اسحق عن سعد بن مسلم عن معاوية بن عمار قال قلت لابي
عبد الله عليه السلام رجل راو به لحد يشك في ذلك في الناس يندد في قلوبهم و
قلوب يشتمكم ولعل رجل من شعبتكم ليست له هذه الرواية ايها افضل قال الرواية محمد
بشدة قلوب شيعتنا افضل من ألف غابد فصلا من اهلهم ما يجب على العلماء
تصحيح القصد واخلاص النية ونظير القلب من دنس الاغراض لدنيوية وتكميل النفس
في قوتها العلية وتركها باجتناب الرذائل واقتناء الفضائل الخلقية وفهم الفوتيرة

الشهوية والغضبية وفذر وينا بالطريق السابغ وغيره عن محمد بن يعقوب عن حماد
ابن ابراهيم رفعه الى عبد الله بن ابي عمير عن محمد بن يعقوب قال حدثني محمد بن حماد ابو عبد الله
الفرجيني عن عده من اصحابنا منهم جعفر بن الصيقل بن عمرو بن عن احمد بن عبد الله بن علي بن ابي
عن عبيد بن صهيب لبصري عن ابي عبد الله قال طلبت العلم ثلثة فاعرفهم باعيانهم وصفا
صنف يطلبه الجاهل والمراء وصنف يطلبه الاستقامة والخل وصنف يطلبه الفقه
الفضل فصاحب الجاهل والمراء مؤمار متعرض للمغال في اندية اليجاك ينذا كرا لعلم وصفه
الحلم قد شربل بالخشوع ومخلى من الورع قد ذاق الله من هذا خشوعه وقطع منه خبره
وصاحب الاستقامة والخل ذو حجب مكنف يستطيل على شله من شباهاه يتواضع
للاغنياء من و نه فهو لخلوا انهم هاضم لانيهم حاطم فاعجى الله على هذا خبره وقطع من
انار العلماء اثره وصاحب الفقه والعقل ذو كابة وخزن وسهس قد تحنن في بره
وقام الليل في حنسه يغزل ويخشي وجلاله داعيا مشغبا مقبلا على شانه غارفا
باهل زمانه مستوخشا من وثق اخوانه فشد الله من هذا اركانه واعطاه يوم القيمة
امانه وعنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابيه
جميعا عن حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن ابيان بن ابي اسحق عن سليمان بن قيس قال
سمعت ابي المؤمنين ع يقول قال رسول الله ص منهومان لا يشبعان طالبا نيا و
طالب علم من افصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلها هلاك
الا ان يتوب ويراجع ومن اخذ العلم من هله وعمل بعلمه نجا ومن زاد به الدنيا نجا
خطه فصل عنه عن الحسين بن محمد بن عامر عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الو
عن احمد بن عابد عن ابي خديجة عن ابي عبد الله ع قال من زاد احدى ثلثة لمنفعة الدنيا

ويمكن له في الآخرة نصيب من زاد به خير الآخرة أعطاه الله خيرا لذيها والآخرة
 فصل عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك عن أنس بن مالك
 ابن عبيات عن أبي عبد الله قال قالوا إنهم العالمون بحب الدنيا فأنه هو على دينكم فان كل
 محبة شيء يحوط ما أحب قال أوحى الله لي داود عليه السلام لا تجعل بيني وبينك عالما ينقلا
 بالدنيا فيصدك عن طريق الجنة فان أولئك قطع طريق عبادي لم يدين ان دليها
 انما صانع بهم ان ارفع حلالا ومناجاني عن قلوبهم ٥ وعنه عن محمد بن اسمعيل عن
 الفضل بن شاذان عن حماد بن عيسى عن ربعي بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن أبي جعفر
 قال من طلب العلم ليهي به العلماء او يماري به السفهاء او يصر به وجوه الناس اليه ^{فليتب}
 من بعد من لنا ان لا يأسه لا يضلح الا اهلهما **فصل** روي بنا بالانساب عن
 الشيخ المفيد محمد بن الحسن عن الشيخ الصدوق محمد بن علي بن بابويه عن علي بن أحمد
 موسى الدقاق رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الاسدي قال حدثنا محمد
 ابن اسمعيل البرقي قال حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا اسمعيل بن الفضل عن ثابت
 ابن دينار التماري عن سيدنا عابد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال قال خا سابعك
 بالعلم العظيم له والثواب لمجمله حسن الاستماع اليه والافعال عليه وان لا ترفع عليه
 مؤنك ولا تجلب حلايل الله عن شيء حتى يكون هو الذي يجيب لا تحدث في مجلسه احدا
 ولا تغتاب عنه احدا وان نزع عنه ذاك عندك ببؤ وان نشر عيوبه ونظف منها فبه ولا
 يخال له عدا ولا شادي له ولما فاذا فعلت لك شهيد لك ملائكة الله بانك ^{مصدق}
 وتعلمت علمه غر وجل اسم لا للناس حق وعينك بالعلم ان تعلم ان الله غر وجل انما
 جعلك فيما لهم فيما انك من العلم فمخ لك من خرائقه فان احسنت في تعليم الناس لم يخف

في كتابي
 تقوى على التبرج
 حتى لا يترسوا مني
 والاب لم يترككم فكفروا
 والاضحى ان الخ لما كان الاضحت
 وسيدنا احمد ر العلم واول
 مقدما فذكر في جواب
 ال سوال عن
 حقيقة
 العلم مخزنا ومباعدة
 في الشرايط وكذا ما بعد
 من

بهم ولم يضر عليهم زادك الله من فضله واني انت منعت الناس علمك وخرفت بهم
 عند علمهم منك كان خفا على الله غرق جل ان يسلبك العلم ويهاؤه ويستط من التلو
 حلك ه وبلا شاعن المفسد عن احمد بن محمد بن سليمان الرازي قال حدثنا مؤيد
 علي بن الحسين السعدي ابا دحيا ابو الحسن النخعي قال حدثني احمد بن ابي عبد الله الله البزفي عن ابيه
 عن سليمان بن جعفر الجعفي عن رجل عن ابي عبد الله ع قال كان علي يقول من خال الناس
 لا تكثر عليه لسؤال ولا تأخذه بثوبه واذا دخلت عليه عنده قوم فسلم عليهم جميعا وخصه
 بالتحية وبنهم واجلس بين يديه ولا تجلس خلفه ولا تغتر بعينك ولا تشر يديك ولا تكثر
 من قول قال فلان وقال فلان خلافا لقوله ولا تشجى بطول صحبته فانما مثل العالم
 مثل النخلة تكثرها حتى يسقط عليك شيء منها والعالم اعلم الجرام من الصائم الفاضل
 الفاضل في سبيل الله واذا مات العالم فليعلم في الاسلام ثلثة ايام لا يد لها شيء الى يوم القيمة
فصل في وجوب العلم والعمل كما يجب على غيره لكنه في حق العالم اكد ومن ثم جعل الله
ثواب المطيعات من ثواب النبا وعقاب العاصيات من ثواب الضعفاء لغيرهم ولجعل له خطا
وافراض الطاعات والضررات فانها تفيد النفس ملكة صالحة واستعدادا تاما لقبول الكا
وفد رؤينا بالاشياء السالفة غيره عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد
ابن عيسى عن محمد بن عيسى عن عبد بن اذينة عن ابيان بن ابي عبيد الله عن سليمان بن فليس الهل
قال سمعت ابا عبد الله ع يقول حدثني عن ابي عبد الله ع قال في كلام له لعالم
رجلا من رجل عالم اخذ بعلمه فلهذا ناج عالم فارك فهذا هالك وانا اهل النار ربنا
من ينج العالم النارك لعلمه وانا شهدا اهل النار فذا من وحشره رجل عا عبد الله الى الله
سبحا فاشحاله وقبل منه فاطاع الله فادخله الجنة وادخل الداعي النار ربنا علمه

قال ثم قال العمل به قال ثم ما رسول الله قال نشره وقال يا رسول الله ما العلم قال
 الاضواء قال ثم ما رسول الله قال **فصل** روينا بالاسناد عن محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى القطان عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن معوية بن
 وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول اطلبوا العلم فزيتوا معه بالحلم فزيتوا بوضوئكم
 فاعلموا العلم فزيتوا بوضوئكم فاعلموا العلم ولا تكونوا علماء جبارين وبين هيبا ظلمكم
 بحكمكم ه عنه عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن بونس عن حماد بن عيسى
 عن الحارث بن المغيرة النخعي عن ابي عبد الله في قول الله عز وجل انما يخشى الله من عباده
 العلماء قال انما بالعلماء من صدق قوله فعله ومن لم يصدق قوله ضله فليس يعلم
 عنه عن عده من صحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى عن اسمعيل بن مهران عن ابي سعيد القطان
 عن الحلبي عن ابي عبد الله قال قال ابراهيم بن ابي ابي بكر في الفقيه حواله في حفظ
 الناس من رحمة الله ولهم فيهم من عذاب الله ولهم من خص لهم في معاصي الله ولهم من
 القرآن رغبة الى غير الاخرة في علم ليس فيه فهم الا لاخرة فرائه ليس فيها تدبير لاخرة
 في عبادة لا فقه فيها الا لاخرة منك لا ورع فيه ه عنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي
 معبد عن كره عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله قال كان ابراهيم بن ابي عبد الله يقول يا طالب
 العلم ان للعالم ثلاث علامات العلم والحلم والصمت فليتكلم ثلاث علامات فليانع من
 فوفه بالمعصية ونظم من ونه بالخيلة ويطاهر الظلمة ه عنه عن عده من صحابنا عن
 احمد بن محمد بن عيسى عن فوخ بن شعيب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 ابن ابي منصور عن عرقا بن ابي شعيب عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 عبد الله يقول كان ابراهيم بن ابي عبد الله يقول يا طالب العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فرائه

التواضع وغلبة البرائة من الحمد وادانة الهيم ولما الصدق وحفظه الفهم في قلبه
حسن البنية وعقله مغرمة الاشياء والامور وبه الرحمة ورجله زيارة العلماء وفيه السلا
وحكمه الورع ومسنن في الجاه وقابله العافية ومكره له الوفاء وسلاحه لين الكلمة وسنيته
الرضا وقوسه لمداراة وخشيته لحاورة العلماء وماله الادب ذخيرة الجنايا والذوق
وذاذ المعرفة فاحسان ومناوذة المترارعة ودليله الهللك ورقيقته محبة الانبياء
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القاسم بن محمد عن سليمان بن داود المنقري عن حفص بن غيا
قال قال ابو عبد الله من تعلم العلم وعلم به وعلم به دعى في ملكوت السموات عظيما
فقبل تعلم الله وعلم الله وعلم الله **فصل** وما ثبت ان كان العالم انما هو بالعلم بين نه لير
في الامور بعد المعرفة اشرف من علم النصف لان مدخله في العلم غيرة فاسوا اذ به
يعرفه والمراد الله فيمنشئ ونوايه فيجيبك ان معلومه اعنى احكام الله تعالى اشرف لمعلوما
فبعد ما ذكر ومع ذلك فهو الثامن الامور العاشرة بلهم كان نوع الاخوان وقد روي بنا
بطريقنا عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن وعلي بن محمد عن مهمل بن زياد عن محمد بن
علي عن عبيد الله بن عبد الله بن هفان عن عروسة الواسطي عن ابراهيم بن عبيد المجاهد
عن ابي الحسن موسى قال دخل رسول الله ص المسجد فاذا بجامعة فدا طافوا برجل فقال
ما هذا فقيل علمه فقال وما العلم امة فقال له علم الناس بالكتاب والسر ووافيها
وايام الجاهلية والاشجار العترة قال فقال النبي ص ذلك علم لا يبرى من جهل ولا يرفع
من علمه ثم قال النبي ص انما العلم ثلاثة ائمة حكمة او فضيلة عادلة او سنة فائمة وما
خلاهم فهو فضل عنه الحسين بن محمد عن معلى بن حماد عن الحسن بن علي الوشاء عن حماد
ابن عثمان عن ابي عبد الله قال اذا اراد الله بعبد خيرا فغلب في الدين ه عنه عن محمد

استغفر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَلَا تَنْفَعُ الْإِنْسَانَ إِلَّا إِيمَانُهُ
وَإِيمَانُهُ لَا يَتَّبِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْتِيهِ الْحِكْمَ
وَالْحِكْمَ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ
وَمَن يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ سَبِيلٌ

علواً أكبراً فنعين أن يكون هو النفع ولا يجوز أن يعوا إليه سبحانه لا شغنا ثم وكاله
 فلا بد أن يكون عابداً إلى العبد وجب كانت المنافع لذاتية في الحقيقة ليست بمنافع
 وإنما هي نفع الألام فلا يكاد يتلو اسم النفع إلا على ما ندرتها لم يعقل أن يكون هو الفرض
 من إيجاد هذا المخلوق الشريف بتمامه كونه منقطعاً مشوباً بالآلام المتضاعفة فلا بد أن يكون
 الفرض شيئاً آخر مما يتعلق بالمنافع الأخرى وبه ولما كان ذلك النفع من أعظم المطالبات نفس
 المواهب بكن مبداً ولا لكل طالب بل إنما يحصل بالاستخفاف وهو لا يكون إلا بالعمل
 في هذه الدار المسبوق بمعرفة كيفية العمل المشتمل عليها هذا العلم كانت الحاجة ماسة
 إليه جداً لتخصيل هذا النفع العظيم ٥ وقد روينا بالأسناد الساتر عن غيره عن محمد بن
 يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن أبي عمير عن جميل بن دراج عن
 إبان بن تغلب عن أبي عبد الله قال لو ددت أن أصحابي ضربت رؤسهم بالسياط حتى ينفقوا
 عنه عن علي بن محمد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى عن علي بن
 أبي حمزة قال سمعت أبا عبد الله يقول نفقوا في الدين فانه من لنفقته منكم في الدين
 فهو عرابي أن الله تعالى يقول في كتابه لنفقوا في الدين وليندر رؤسهم إذا
 رجعوا إليهم لعلهم يحدرون ٥ عنه عن الحسين بن محمد عن جعفر بن محمد عن النعمان
 ابن ربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت أبا عبد الله يقول عليكم بالنفقة في دين الله
 تعالى فلم تكونوا عرابياً فان من لنفقته في دين الله لن ينظر الله إليه يوم القيمة ولن يركب
 له عملاً ٥ وبالأسناد الساتر عن الفضل بن الحسين بن خنيس العلوي الطبري قال
 حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس قال حدثنا أحمد بن محمد بن خالد عن علي بن
 ابن أبي عمير عن العلاء عن محمد بن مسلم قال قال أبا عبد الله لو أنبت بشاب من

قوله
 لم يكن منزه ولا كفل
 طاب له الخبرات
 هذا لا يجرى ذكره إلا من
 الذين خرجوا إليه لطلب العلم
 الذي جازته لا يبعد عن الذي
 الاستخفاف فلا يبعد إليه النفع بل يقول
 في أفتار الذين لم يأتوا من الله
 يستقيم كونهم بالدين
 ثم في خلقهم نعم يكن أن يرى
 أن للنعمان اعتقاداً بحدوثه
 المواهب إلا في الدنيا
 بالنسبة إلى كل من في
 الاحتياج إلى ما هو
 وفعله في ما هو له
 من باب
 الذي
 الذي

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

شباب لشبعة لا يشفعه لا ربه قال كانا بوجع فبقول نفقهوا والا فأنتم اغراب
وبالاشنا عن احد بن محمد بن خالد عن بعض اصحابنا عن علي بن اسباط عن صفوان
عمر قال سمعت ابا عبد الله يقول لئن لم يسلط علي دس اضحابي حتى يشفعه هو في الخلا
والحرام فحصل الغفلة في اللغة الغفلة وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية التي
عزادتها التفصيلية فخرج بالتمهيد بالاحكام العلم بالذوات كزبد مثلاً وبالاصفا
ككبره وشجاعته وبالافعال ككثابته وخياطته وخرج بالشرعية غيرها كالغلبة المختصة
واللغوينة وخرج بالفرعية الاصولية ويقول لنا عن كتمانها علم الله سبحانه وعلم الملائكة
الا بنينا وخرج بالتفصيلية علم الملائكة المسائل الفقهية فانه ما خرج من دليل الجا
بطر في جميع المسائل وذلك لانه اذا علم ان هذا الحكم المعين فذا فخر به المقتضى وعلم ان
كل ما افتر به المقتضى فهو حكم الله تعالى في حقه يعلم بالضرورة ان ذلك الحكم المعين
هو حكم الله سبحانه في حقه هكذا يفعل في كل حكم يخرج عليه وقد اورد على هذا الحد انه ان
كان المراد بالاحكام البعض لم يطر لدخول المصلحة اذ عرف بعض الاحكام كذالك لا تاف
لا يخرج به الفاسخ بل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد وقد يكون عالماً بها مع كماله من يحصل ذلك
لعلو رتبته مع انه ليس بفقير في الاصطلاح وان كان المراد بها الكل لم ينعكس لخرجا

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

اكثر الفقه شاعره ان لم يكن كماله لا يتم لا يفعلون جميع الاحكام بل بعضهم اواكثرها ثم ان
الفقه اكثره من باب لظن لا يثبت انه عالم بالعلم والادلة والسند في كفاها طوط
عليه لعلم والجواب ما عن سوال الاحكام فيما تأخذوا ولا ان المراد البعض فهو الحكم لا
يطرد لدخول المصلحة فيه فلما منوع اما على القول بعدم تخريجه لا جملتها فظاهر
لا ينص على هذا التقدير لانها لا العلم ببعض الاحكام كذالك غير الاجتهاد فلا يجوز

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس
فإن الباطل هو ما لا يرضاه الله تعالى وما لا يرضاه الناس

والكلمة المذكورة ذكرها لا تسمى بالاسم الا في الجملة والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم

لبيان كيفية الاستدلال ومن هذا يظهر وجه تأخره من علم المنطق ايضا لكونه متكلما
 لبيان صحة الطرفين وفيها ما تأخر من علم اللغة والنحو والتصرف فلان من شأني
 هذا العلم الكتابات الستة واخبارها لعلم بها الى العلوم الثلاثة فاهم هذه هي العلوم
 التي يجب تعاقب معرفتها على الجملة وليا مقصدا وانما جازمها محل اخر فمصلح ولا بد لكل
 علم ان يكون اخبارا من امور لاحقة لغيرها وفيه تلك الامور مسائله وذلك لغير موضوعه
 ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن تصورات الموضوع واخباره و
 خبرائاته ويطبق مجموع ذلك بالبادي لما كان البحث العلم الفقير عن الاحكام الخمسة اذ
 الوجوب والتدبيل الاباحه والكره والحرم وعن الصحة والبطالان من حيث كونها
 عوارض لافعال المكلفين فلا يجرى كاز موضوعه هو افعال المكلفين من حيث الامتناع
 والنجس ومبادئها يتوقف عليه من افعالها ما كان كتابا الستة والاجماع ومن افعالها
 كمنها الموضوع واخباره وخبرائاته ومسائله هي المطالبات بخبرية الاستدلال في المقصود
الثاني في تحقيق الماهيات لمباحث اصولية التي هي الاساس لبناء الاحكام الشرعية
 وفيه مطالب المطالب الاول فينبغي من مباحث الالفاظ فسيم اللفظ والمعنى ان
 اتحدا فاما ان يمتنع نفس تصور المعنى من وقوع الشبهة فيه وهو الجرح او لا يمتنع وهو
 الكل ثم الكلي اما ان يشأني معاني جميع موارد وهو المتواطي ويقتضاه وهو
 المشكك وان تكررت الالفاظ معنياتها شئتوا كانت المعاني متصلة كالذات الصفة
 او منفصلة كالصديق وان تكررت الالفاظ واتحد المعنى في مرادفه وان تكررت الالفاظ
 واتحد اللفظ من وضع واحد فهو المشترك وان اختلفت الالفاظ بلحد واحد فاشتهل الالفاظ
 من غير ان يغلب فيه فهو لحيثه والجاز وان غلب كان الاستعمال لمناسبة فهو

والكلمة المذكورة ذكرها لا تسمى بالاسم الا في الجملة والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم

فائدة في معرفة الالفاظ والصفات والاسماء والاعراض والاعراض هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم والاسم في الجملة هو الذي لا يحد بالصفات والصفات هي التي لا يحد بالاسم

المنقول للغوي والشرعي والعرفي وان كان بدون المناسبة فهو المثل لكل اصل
لا ريب في وجود الحقيقة اللغوية والعرفية واما الشرعية فقد اختلفوا في ثبوتها ونفيها
فذهب الى كثر ثبوتها وقبل الخوض في الاستدلال لا بد من تجرؤ على الشارع فنقول لانواع
في ان اللفاظ المنذولة على افعال هي للشرع المستعلة في افعال معانيها اللغوية وقد
صارت خفايا في تلك المعاني كاستعمال الصلوة في افعال المحصو بعد وضعتها
في اللغة للعدم واستعمال النكوة في الفصد المتخرج من المال بعد وضعتها في اللغة للعدم
واستعمال الحج واداء المناسك المحصورة بعد وضعتها في اللغة لمطلق الفصد اما انما النزاع
في ان مبرورها كذلك هل هي موضع لتأنيد وتعيينها بما اذا اذاع تلك المعاني بحيث
تدل عليها بغير عريضة لتكون خفايا الشرعية فيها او بواسطة غلبة هذا اللفاظ في المعاني
المدكو في لسان اهل الشرع واما استعمال الشارع فيها بطريق المجاز بمعونة الفرائض
فيكون خفايا عريضة خاصة لا شرعية وبظهر عمدة الخلاف فيما ان وقت حجرته عن الفرض
في كلام الشارع فانها تحمل على المعاني المدكو بناء على الاول وعلى اللغوية بناء على
الثاني واما اذا استعملت كلام اهل الشرع فانها تحمل على الشرع بغير خلاف الحق
المبتدئون باننا نقطع ان الصلوة مثلا اسم للركعات المحصورة بما فيها من الاقوال والافعال
وان النكوة لاداء مال مخصوص الصباك لامساك مخصوص الحج لفصد مخصوص
ونقطع ايضا بسبق هذه المعاني الى انهم عند اطلاقها وذلك علامة الحقيقة
ثم هذا لا يحصل الا بصرف الشارع واصله لها اليها وهو معنى الحقيقة الشرعية واورد
عليه انه لا يلزم من استعمالها في غير معانيها ان تكون خفايا شرعية بل يكون كونها
مجازا في رد وجهها من احد الجانبين ان ربي مجازيتها ان الشارع استعمالها في معانيها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحاشية

[illegible][illegible]

[illegible]

وأما كون تلك الاستعمال بطريق النقل والتهافت زمانه واشهر حقا فادبر فخرية
 فليس معلوم لجواز الاشتغال في فهم المبدأ منها الى الفرائض الثانية والثالثة وهى
 هنا وفوقها غاية مطلقا وبدون ذلك لا يثبت الحكم فالنتيجة لها انساب وان
 كان المنقول من بينهم مشاركا في الصفة لذيل المقتضى **احكم** المحاول لا تترك
 واقع في لغة العرب وهذا حاله شره وهو شاذ ضعيف لا يثبت له ثم ان الفائلين
 بالواقع اخلافوا في استعماله في اكثر من معنى اذ كان الجمع بين ما يستعمل فيه من المعنى
 ممكنا يجوز في قولهم **اطلقنا ومنعه حرون مطلقا** وفصل ثالث ومسمى في المشر وجوز
 التثنية والجمع وذاب في الاشياء وابتنى في التفرقا خلافا لليونون فقال ذو
 منهم انه بطريق الحقيقة وذاد بعض هؤلاء انه ظاهر في الجمع عند تجزئه عن الفرائض فيجب
 حمله عليه وقال الباكون انه بطريق المجاز والافوى عند جوازه مطلقا لكنه في المشر
 مجاز وفي غيره حقيقة ولنا على الجواز انهما المانع بما سمينيه من بطلان ما تمسك
 انما انقول على كونه مجازا في المشر ثبات الوحد منه عند اطلاق اللفظ فيه نظر اذ
 الجميع الى الغناء في هذا لوحده فبعض اللفظ مستعلا في خلاف موضوعه لكن وجوازه
 المستحبة للجنود انما على اللفظ والكل والجزم يجوز فيكون مجازا فان قلت محل النزاع في المشر
 استعمال اللفظ في كل من المعنيين يان براديه اطلاقا فاجد هذا وذلك على ان يكون
 كل منهما مطلقا للحكم ومعلما بالانبات التثنية لافى المجموع المركب لئلا يحد المعنيين
 جزء منه سلمنا لكن ليس كل جزء بهما اطلاقا على الكل بل اذا كان للكل تركب خفي كان
 الجزم منه اذا انتفى انتفى الكل بحسب الشرط ايضا كالقبة لانسان مجازا لا صريح
 الظفر فيخوذ لك قلت لو ارد بوجوده اطلاقا للكل والجزم ان اللفظ موضوع لاحد منجز

قوله
 حنة عند الاطلاق
 اللغات اذ او روعا ليرتبط
 احنا لاننا التبيين الى الغم
 ولم نجعل في ان الاشرار كسيرة
 لا معزاة ولا لفظا وحيث
 منبج على احسن سبق احدهما
 ان يبين مذكور احدهما واللفظ
 مستغفبه وليس
 كذا بل
 معصو

سبق احدھما
 في تبادر الوصۃ انه
 اذا اطلق اللفظ الشكر
 فيسبق منه الى الله من
 المراءى هذا اذا ذكر
 لكل واحد فليست التميز
 فيه واما هذا واما
 فاكثر هذا

مدلل
 علیٰ ان المورد لم یفرق
 بین استعمال المفطلا
 المشترک فی احدہما لا بعینہ
 علی ما وہب الیہ
 صاحب

المفتوح من ان
اللفظ حقيقة فيه و
استعماله في مائة ومائة
مى را
٢

المشترك هما منفردان فاذا اشتمل المجموع لم يكن مشتملا في مفهومه فخرج البعث الى
 شبه ذلك استعماله في مفهومه لا يبال بالاصل الاستعمال وذلك فليقل الجدوى
 اخرج من خص المنع بالمفرد بان التثنية والجمع متعددان في التقدير فجاز تعدد مدلولها
 بخلاف المفرد واجيب عنه بان التثنية والجمع انما يقيدان تعدد المعنى المستفاد من
 من المفرد فان فاد المفرد المتعدد افاده والا فلا وفيه نظر يعلم ما قلنا في جزمه ما اخرناه
 والحواريون قالوا ان هذا الدليل انما يقتضي نفى كون الاستعمال المذكور بالتثنية الى المفرد
 حقيقته وانما نفى الصحة لجازا حيث توجد العلاقة المجوزة له والاصل اخرج من خص المجوز
 بالنفي بان النفي يقيد العموم فتعد بخلافه لا يثبت وجوبه بان النفي انما هو للمعنى
 المستفاد عند الاثبات واذا لم يكن متعددا في ان ينجي التعدد في النفي حجة مجوزة حقيقته
 ان ما وضع له اللفظ واستعمل فيه هو كل من المعنيين لا بشر ان يكون وحده لا بشر طوك
 مع غيره على ما هو شأن الماهية لا بشرية وهو مختلف في حال الانفراد عن الآخر والاخا
 معه فيكون حقيقته في كل منهما والجواب ان الواحد يباين من المفرد عند اطلاقه
 له وذلك انه الحقيقة وح فالمعنى الموضوع له فيه ليس هو الماهية لا بشرية بل هي بشر
 بشي وانما قائلها فالدعي حق كما استلفناه وجن من زعم انه ظاهرة الجمع عند خبر
 قوله تعالى اشرنا لله يجل له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم
 والجبال والشجر والدواب كثير من الناس فان السجود من الناس وضع لجهته على الارض
 ومن غيرهم اشرخا لئلا ذلك قطعاً وقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي
 فان الصلوة من الله المعتبر ومن الملائكة الاستغفار وهما مختلفان والجواب
 من وجوه احدها ان السجود في كل واحد وهو غاية الخضوع وكذا في الصلوة وهو

قوله
 وهو
 اخرج من
 فليقل ان
 بالخص
 الجامعة التكليفية والالتزامية
 رتبة من مخصوصا بالتحقيق
 وانما لا يكون
 الامر التكويني والاعم فلم يخرج
 للتحقيق من ان سر وجهه ليس
 من الارباع يخرج بالعلم المعين
 ان يصدر عن الخاضع اليه ليس
 الخسوع ولا الخشوع الخشوع المتعلق
 في نفس السائل فيجوز غاية الخضوع منه
 وليست افعول من ان سر وجهه
 في التحقيق في حقيقة سر
 الخشوع
 في انزل
 التبريد والبريد
 فلا يفرق بينهما
 في ذلك والبريد
 بعينه
 المتكلمون من غير الاشارة فيهم
 وانما كانوا اوصلا في قوله في الارض
 لكن بحيث يتحقق اليه السلام
 بالتحقق الفصل
 م ك ن ا

اعني ما باظهار الشرح والبيان ان لا يثبت له معنى في كونه
و اما جاز هذا التقدير ان قوله فيجعله له من في كونه
له وهو مثل المحزن وكان الاصل عليه مثل قوله نحن بما
والا في مختلف ما نحن بما عينا اذ انون وعلى هذا فيكون
معنى لان المقدري حكم المذكور وذلك جازي بالاشارة
فلا ينبغي كونه حقيقته بل قول هو جازي نافذ
الاصول ولو سلم كونه حقيقته فالهزيمة على اذ
في ذلك مع فتلا الهزيمة كما هو المعنى اصل
والمجازي كاختلافهم في استعمال المشترك في
اختلاف مجوزون فاكترهم على انه جازي وربما قيل
انما عينه لانه جازي استعمال اللفظ في المعنيين
فلان من شرط المجاز ضبط الهزيمة لانه
مفهوم فترته معاندا لانه الحقيقته ومفهوم
معدا المفهوم بدلا للآدم وهو محج وجعلوا هذا
استعمل المتكلم اللفظ فيما كان به لا استعماله فيما
له باعينا المعنى المجازي وهو ما ذكر من الآدم
ليس بيقين اذ الحقيقته واذ المجاز معاندا لانه
الا واذ ينسب عند المتكلم وحيثي يكونه جازي بان
له او لا اذ لم يكن المعنى المجازي داخل في الموضوع
وهو لان داخل في مكان جازي

وَأُخْبِرَ الْهَائِلُ بِكَوْنِهِ حَقِيقَةً وَبِحَاجَاتِ بَابِ اللَّفْظِ مُسْتَعْلَمٌ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ وَ
الْمَفْرُوضُ أَنَّ حَقِيقَتَهُ أَحَدُهُمَا وَبِحَاجَاتِهِ فِي الْأَخْرَفِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْتِعْمالَيْنِ حِكْمٌ وَبِحَاجَاتِهِ
الْمُتَعَيْنَيْنِ عَنْ تَجَمُّعِ الْجَوَازِ ظَاهِرٌ بَعْدَ مَا قَرَّرَ وَهُوَ فِي وَجْهِهِ الثَّانِي وَأَمَّا الْجَحْظَانِ الْأَخْطَرَانِ
فَهُمَا سَاطِطَانِ بَعْدَ بَطَالِ الْأَوَّلَى وَنَزِيدَا الْحِجَّةِ عَلَى بَحَازِ بَيْتِهِ بَانَ فِيهَا خَوْجَاعُنْ حَمَلُ الْبَرِّ
أَوْ مَوْضِعُ لُحْتٍ هُوَ سَتَحَالُ بِالْلفظِ الْمَعْنِيَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّهُمَا مَنَاقِلَ الْحَكْمِ وَ
مُتَعَلِّقًا لِلْإِثْبَاتِ النَّقِيِّ كَمَا بَيَّنَّ الْمَشْرُوكَ وَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحِجَّةِ انْفِصَالُ الْمَشْرُوكِ بِدَلٍّ عَلَى أَنَّ
الْلفظَ مُسْتَعْلَمٌ فِي مَعْنَى بَحَازٍ مِمَّا سَمِعْنَا فِي الْمَعْنَى الْحَقِيقَةِ وَالْجَوَازِ الْأَوَّلُ فَهُوَ مَعْنَى ثَابِتٍ لَهَا
وَهَذَا الْأَوَّلُ فَإِنَّ الثَّانِي لِلصَّحِيحَةِ بِحُجَّتِهَا رَأَى الْمَعْنَى الْجَوَازِيَّةَ لِتَسَامُلِ الْمَعْنَى الْحَقِيقَةِ فِيهِ
ذَلِكَ بِهَيُومٍ الْجَوَازِ مِثْلَ أَنْ يَرِيدَ بِوَضْعِ الصَّدَقَةِ فِي تَوَالِ الْأَضْعَفِ قُدْحِي فِي ذَارِ فَلَا نِ الْكُفْرِ
فَبُنَاوَلْ دَعْوَاهَا حَافِيًا وَهُوَ الْحَقِيقَةُ وَبِاجِلِ رُؤَايَا كَيْدِهَا وَبِحَاجَاتِهَا وَالْحَقِيقَةُ عِنْدَ
فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا بِالْمَعْنَى الْحَقِيقَةِ لَدَى تَجَمُّعِهَا فِي اللَّفْظِ ثَمَامَ الْمَوْضُوعِ
حَتَّى يَلْحَظُوا أَنَّ الْمَعْنَى فِي اللَّفْظِ الْمَقْرَرِ كَمَا عَلِمُوا فِي الْمَشْرُوكِ كَانُوا يَقُولُونَ بِالْمَعْنَى فَيُجَوِّزُونَ
إِذَا هُوَ الْجَوَازُ ثَمَّ مِنْ جِهَتَيْنِ مَنَاقِلَ الْوَحْدَةِ الْحَقِيقَةِ وَتَرَفُّمِ الْفِتْنَةِ الْمُنَافَةِ وَنَ
إِذَا وَابِلَةً لِدَوَلِ الْحَقِيقَةِ مِنْ وَدَاعِهَا كَوْنُهُ مُنْفَرِدًا كَمَا قَرَّرَ فِي جَوَابِ تَجَمُّعِ الْمَنَافِعِ فِي الْمَشْرُوكِ
أَيْضًا يَقُولُونَ بِالْجَوَازِ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقَةَ يَصِيرُ بَعْدَ تَجَمُّعِهَا عَنْ الْوَحْدَةِ بَحَازًا بِالْلفظِ فَالْفِتْنَةُ
الْأَوَّلَةُ لِحَاجَاتِهَا ثَمَّ وَحِجَّتُهَا نَا لِمَعْنَى اسْتِعْمالِ الْمَشْرُوكِ هُوَ هَذَا الْمَعْنَى فَالظَّاهِرُ أَنَّ
هَذَا أَيْضًا وَلَهُ الْمَنَافِعُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ يُسَاعَلُ الْأَعْيَانُ الْأُخْرَى وَكُلُّ أَرْجَحٍ فِيهِ لَكِنْ قَدْ قَرَّرَ
أَنَّ التَّرَاجُعَ يَتَوَصَّرُ لَفْظِيًّا وَمِنْ هُنَا يَنْظُرُ مَضَعُ الْقَوْلِ بِكَوْنِهِ حَقِيقَةً وَبِحَاجَاتِهِ فَإِنَّ الْمَعْنَى
الْحَقِيقَةَ لَمْ يَرْتَبْ بِكَالِهِ وَأَمَّا أَرِيدَ مِنْهُ الْبَعْضُ فَيَكُونُ اللَّفْظُ فِيهِ جَوَازًا أَيْضًا لِطَرَفِ الْأَعْيَانِ

[illegible]

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانها في جوهر الاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقيل في الطلب هو اللفظ المشترك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه في التدب تشراكا لفظيا في اللغة وانما في المعنى
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقيل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقيل فيها اشياء اخرها كما تشاء وتؤيد بنية الوهم فلا جد ويحيى
 المعترض لفظها لتأجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقلاء معطيين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فاعلم انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلفظ ذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غيا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشهدا ان ترك والمراذيل
 اسجد واني قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجد والادم منجدا والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليحد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنه وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد دليل الوجوه فان قيل الابنة اعتمادك على ان تخالف

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانها في جوهر الاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقيل في الطلب هو اللفظ المشترك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه في التدب تشراكا لفظيا في اللغة وانما في المعنى
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقيل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقيل فيها اشياء اخرها كما تشاء وتؤيد بنية الوهم فلا جد ويحيى
 المعترض لفظها لتأجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقلاء معطيين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فاعلم انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلفظ ذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غيا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشهدا ان ترك والمراذيل
 اسجد واني قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجد والادم منجدا والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليحد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنه وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد دليل الوجوه فان قيل الابنة اعتمادك على ان تخالف

في الاوامر والنواهي وفيه بخلاف الاول في الاوامر صل صيغة افعال وما في هذا
 حقيقة في الوجوه فقط بحسب اللغة على الاقوى فانها في جوهر الاصوليين وقال قوم انها
 حقيقة في التدب فقط وقيل في الطلب هو اللفظ المشترك بين الوجوه الثلاثة
 قال علم الهدى انها مشتركة بين الوجوه في التدب تشراكا لفظيا في اللغة وانما في المعنى
 الشرعي فهي حقيقة في الوجوه فقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا للوجوب هي
 ام الثلثة وقيل هي مشتركة بين ثلثة اشياء الوجوه والتدب والاباحة وقيل للثلاثة
 المشتركة بين هذه الثلاثة وهو الاذن ودعم قوم انها مشتركة بين اربعة امور هي الثلاثة
 السابقة والتمديد وقيل فيها اشياء اخرها كما تشاء وتؤيد بنية الوهم فلا جد ويحيى
 المعترض لفظها لتأجوه الاول انما قطع بان السبب اذا قال لعلها فعل كما فلم يفعل
 على غاصبا وذمها العقلاء معطيين حسن ذمهم بحجرت ترك الاشياء وهو معنى الوجوه
 لا يقال الصرائع على اذا الوجوه مثله موجوده غالبا فاعلم انما يفهم منها لا من في
 جرح لا من انما نقول المفروض فيما ذكرناه انقضاء الصرائع فلفظ ذلك لو كانت في الوا
 موجوده فالوجوه انما يشهد ببقاء الذم ح غيا وبصحة اصالة علم النقل في تلك
 بين المطلوب لتأني قوله نعم غالبا لا بلبس ما منعك ان لا تشهدا ان ترك والمراذيل
 اسجد واني قوله تعالى واد فلنا الملائكة اسجد والادم منجدا والابليس فان
 هذا الاستفهام ليس على حقيقة لعله تجانبه بالمانع وانما هو في معرض الانكار و
 الاخر ان لو لا ان صيغة اسجد والوجوب لما كان متوجها الثالث قوله تعالى
 فليحد والذين نجح لقون عن امر ان فصيهم فتنه وبصبيهم عذابا ليهم حيث هذا
 سبحانه خالف الامر والتمديد دليل الوجوه فان قيل الابنة اعتمادك على ان تخالف

مَرْزُوقَةُ
الْمُتَوَكِّلَةِ
فِي الْمَدِينَةِ
وَبِالْمَدِينَةِ
فِي الْمَدِينَةِ

عالمنا السلام، الزيدنا
مسلما

بما زان ينضموا الذم بترك الكون والويل بواسطة التذنب فان الكفار عندنا معافون
على نفع كفاههم على الاصول وان كانوا غيرهم لم يكن اثباتا لويل لقوم بسبب كذبهم
منا في الذم قوم بتركهم ما امر به وعن الثاني بانه تعالى لم يسل الذم على محبة مخالفة الامر
على ان لا غيبا به لا بالقرينة اجمع الفاعلون بانه تلذّب بوجهين الاول قوله صلى الله
عليه واله اذا امرهم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وجعله لدلالة انه رد الاثبات بالمأمو به
المستحب وهو معنى التذنب اجنب لمع من رده الى مستحب او اتم رده الى المستطاع وهو
معنى الوجوب وانها اتي هل اللغة فالاولا في هذا السؤال والاموال الى ثبته فان ثبته الا
اعلى من ثبته السائل والسؤال انما يدل على التذنب فكذلك الامر في لودل الامر على الاجاب
لكن بينهما من الفرق هو خلاف ما نقلوه واجيب بان السائل يكون الامر لا يجاب يقول بان
السؤال انما يدل على الصيغة الفعل عند موضوعه لطلب الفعل لمع منع من تركه
فلا تسعملها السائل في الحكم بل يلزم الوجوب فانا لوجوب مما يشترط بالشرع فلهذا لا يلزم
المسؤول لقول وفيه نظر والتحقيق ان الفعل المذكور عن هل اللغة غير ثابت بل صح بعضهم
بقدم صحتها في محتمل لفاعلين بانه للفعل والمشارك ان الصيغة اذا استعملت نازلة في الوجوب
كقوله تعالى فاعموا الصلوة والاخرج من التذنب كقوله تعالى فكا تبوهم ان علمهم فهم خير
فان كانت موضوعه لكل منهما لزم الاشتراك واحدهما فقط لزم المجاز فيكون حقيقة في
الفعل والمشارك بينهما وهو طلب الفعل فالا اشتراك والمجاز في الوجوب في المجاز
وان كان مخالفا للاصل لكن يجب انصافه اذا دل الدليل عليه فذهبنا بالادلة السابقة
انه حقيقة في الوجوب بخصوصه فلا بد من كونه مجازا فيما عداه ولا لزم الاشتراك في المجاز
ولا اصل المرجوح بالنسبة الى المجاز اذا اضرعا على ان المجاز لا لزم بيقين صفة بل قد اشترط

والتفاتنا من غم بعددش اوى زلفه زانو
خلاف دلش که خورشید ظهور شدی
دل از دهنش که آب جگر می آید
چرخ از چرخش که در کمال است

ایمان از اول امر آدم اسبیده دهان
از دهنش که آب جگر می آید
چرخ از چرخش که در کمال است
خلاف دلش که خورشید ظهور شدی

والتفاتنا من غم بعددش اوى زلفه زانو
خلاف دلش که خورشید ظهور شدی
دل از دهنش که آب جگر می آید
چرخ از چرخش که در کمال است

ایمان از اول امر آدم اسبیده دهان
از دهنش که آب جگر می آید
چرخ از چرخش که در کمال است
خلاف دلش که خورشید ظهور شدی

وضع للغة في هذا الباب له فاما اصحابنا المتأخرين فمما يلاحظ في هذا
 الحكم الذي ذكرناه وان اختلفوا في حكم هذه اللفاظ ولم يخلوا في موضوع اللغة
 فلو امر هذه اللفاظ الا على ما بيناه ولم ينفوا على الأدلة وقد بينا في مواضع من كتبنا
 اجتماع اصحابنا في **الوجوب** عن احتجاجهم الاول فانهم بينا ان الوجوب هو لشيء
 من اطلاق الامر فانه ان مجرد استعماله في الدلالة يقتضي كونه حقيقة انما يكون
 بخلاف الوجود مادانه وكما يخبرنا الاشتراك في قوله ان استعمال اللفظة الواحد في التثنية
 او الاشياء كما استعمل في التثنية الواحد الدلالة على الحقيقة انما يصح اذا انا ولفظ
 في الاستعمال واما مع تفاوت بالتبادر عند اوجبا اشبه هذا من علامات الحقيقة
 المجاز فلا وقد بينا ثبوت تفاوت **والا** في اجسامهم على انه في لفظ شرعي للوجوب
 فيتحقق ما ادعينا اذا اطلاقنا من جملهم له على الوجوب مما هو كونه له لفظ لا يخص به
 ذلك بعضهم يسند عن غير اللفظ عن موضوع اللغو هو محال الاصل هذا ولا يثبت
 عليك ما ادعاه في قول المجتهدين استعمال اللفظة للوجوب التثبت في لفظ التثنية
 لما ذكره من حمل العمارة كل امر في لفظ او التثنية على الوجوب فاما ما في صحيح الدلائل
 الى التوفيق بانه لو ثبت كونه موضوعا لشيء من افعال التثبت بدليل واللازم متفكران
 الذي قبل ما القفل ولا مدخل له واما القفل وهو اما الاحاد ولا يقيد السلم والنواشر
 والحاده تقتضي بامتناع عدم الاطلاق على المتواتر من يثبت ويجهل في الطلب فكان
 الواجب ان لا يختلف فيه **والا** في منع تصور ان يجهلنا فانه في وهو وثبوت
 بالادلة التي قد سناه ومرجعها الى نفع فمات استعمال اللفظ والامارات الدلالة على
 المضبوط عند اطلاق **يجب** من قال بالاشتراك بين التثنية اشياء استعمالها فيها

[illegible]

فازانہ علیہ وسلم و علیہ السلام
محمداً

على حك وما سبق في الخجاج السبيل على الاشراك بين شيئين والجواب لجواب محسن
الضائل بانه لفظا مشتركا بينا لثلاثة وهو الاذن كجته من قال بانه مطلقا فطلب هو لفظ
المشرك بهذا الوجوب لئلا يجر جوابا كجوابها **واختج** من زعم انها مشتركة بين الامور
الاربعة بنحو ما تقدم في الخجاج من قال بالاشراك وجوابه مثل جوابه فاعلم يستفاد
من تفاسيخنا خاديتنا المروية عن الامم عليهم السلام ان استعمال صيغة الامر في التثنية
كان شائعا في عظم بحيث صار من الجاذبات لاجتماعها في اللفظ من الاختلال
لخصف عندنا بشيء من الخجاج فيشكل التعلق في ثنائك لوجوب محسن ودود الا
منهم جلهم لسلام **ارسل** المحققان صيغة الامر في هذا الاستعارة في ما يوصف ولا تكرار
واتماثل على طلب ما هنه وخالف ذلك قوم ضالوا بافادتها التكرار وترى لو هاهنا
ان يقال ضلوا بدلا واخرون جعلوها للمرة من غير بناء عليها وتوقف جماعة فلم يدروا
لا يهاجم لنا اننا لمبادرنا الامر طلب نجاد حصة الفعل والمرة والتكرار خارجا عن حصة
كالزمان والمكان ونحوها فكما ان قول الضائل ضرب غير مشاؤل لمكان ولا زمان ولا
التي يقع بها الضرب كغير مشاؤل لتعدي كثر ولا فلهذا ما كانا في ما عيشه الامر هو
المرة ويمكن ان يكون بنا مره ويحصل بها الامتثال لصدة الحصة التي هي المطلوبة بالامر
بها وبغير اخر وهو اننا نقطع بان المره والتكرار من صفات الفعل اعني المصد كالتفليل
والكثرة تلك تقولوا ضرب ضربا فليلا او كثيرا او مكررا او غير مكرر ففيدة بصفا مختلفة
ومن العلوم ان الموصوب بالصفة لا لا لاله على خصوصية منها ثم انه لا خفا
في انه ليس المفهوم الامر لا طلب نجاد الفعل اعني المعنى المصد فيكون معنى ضرب مثلا
طلب ضرب ما فلا بد ان لا حصة الضرب من تكرار وتره او نحو ذلك وما يقال من انه هذا انما

و قد علم على عدم افاده الامر الوحدى وانكم ارباب المادة فلم لا بد من علمها بما بالصيغة فجوابة فاق
 قد بينا المختصا مدلول الصيغة بمقتضى حكم التبادر في طلبها بحد الفعل وان لم يكن عن
 الدلالة على الوحدى والتكرار في الالوان بوجود واحد ما بينهما لو لم يكن التكرار اما
 تكرار الصلوة والصوم وفكر فاعطوا والثاني انما هي بفضة التكرار فكذلك الامر ما
 عليه جماع شرهما في الدلالة على التكرار في الثاني لا يربا في معنى غرضه والتمهي يمنع
 من التمهيد عنه دائما فليكن التكرار في ما موبى والجواب عن الاول المنع من الملازمة
 ان فعل التكرار انما هو من دليلا اخر سلكا لكنه معارض بالحج فانه قد مرهولا تكرار عن
 الثاني من وجهين احدهما انه في انشاء اللغة وهو باطل والثاني انما يجوز في الاحكام وثانها
 بيان انصار في فان التمهيد بفضة انشاء الحقيقة وهو انما يكون بانها في جميع الاوقات
 والامر بفضة انبائها وهو يحصل بغير واجب التكرار في الامر مانع من فعل غير ما موبى بخلاف
 في التمهيد ان التكرار يجمع ويحتمل كل فعل وعن الثالث بعد تسليم كون الامر بانها في جميع
 ضده او يخصصه بالانحصار والامر انما هو في التكرار من كون التمهيد الذي قد في ضمن الامر مانعا
 عن التمهيد عنه دائما بل يفرغ على الامر الذي هو في ضمنه فان كان ذلك دائما فاما انما وان
 كان في وقت فغير وقت مثلا لا يربا بالحركة دائما بفضة في الميع من استكون دائما ولا يربا بالحركة
 في ساعه بفضة في الميع من استكون في ساعه لا دائما في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 لنبه ادخل الامر في علمها من بعد من مثله اعرفا ولو كان التكرار بانها في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 صادر من مثله لان ما موبى هو الصيغة حصل بالمرغ لا لان الامر في الممره بخصوها
 اذ لو كان كذلك لم يصدق الا في مثال فيما بعد ما ولا يربا في شهادة العرب بانها لو اني افعل
 من ثابته وتالته لعل من مثله وانما بالما موبى وماذا ذلك الا لكونه موضوعا للفرد

و قد علم على عدم افاده الامر الوحدى وانكم ارباب المادة فلم لا بد من علمها بما بالصيغة فجوابة فاق
 قد بينا المختصا مدلول الصيغة بمقتضى حكم التبادر في طلبها بحد الفعل وان لم يكن عن
 الدلالة على الوحدى والتكرار في الالوان بوجود واحد ما بينهما لو لم يكن التكرار اما
 تكرار الصلوة والصوم وفكر فاعطوا والثاني انما هي بفضة التكرار فكذلك الامر ما
 عليه جماع شرهما في الدلالة على التكرار في الثاني لا يربا في معنى غرضه والتمهي يمنع
 من التمهيد عنه دائما فليكن التكرار في ما موبى والجواب عن الاول المنع من الملازمة
 ان فعل التكرار انما هو من دليلا اخر سلكا لكنه معارض بالحج فانه قد مرهولا تكرار عن
 الثاني من وجهين احدهما انه في انشاء اللغة وهو باطل والثاني انما يجوز في الاحكام وثانها
 بيان انصار في فان التمهيد بفضة انشاء الحقيقة وهو انما يكون بانها في جميع الاوقات
 والامر بفضة انبائها وهو يحصل بغير واجب التكرار في الامر مانع من فعل غير ما موبى بخلاف
 في التمهيد ان التكرار يجمع ويحتمل كل فعل وعن الثالث بعد تسليم كون الامر بانها في جميع
 ضده او يخصصه بالانحصار والامر انما هو في التكرار من كون التمهيد الذي قد في ضمن الامر مانعا
 عن التمهيد عنه دائما بل يفرغ على الامر الذي هو في ضمنه فان كان ذلك دائما فاما انما وان
 كان في وقت فغير وقت مثلا لا يربا بالحركة دائما بفضة في الميع من استكون دائما ولا يربا بالحركة
 في ساعه بفضة في الميع من استكون في ساعه لا دائما في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 لنبه ادخل الامر في علمها من بعد من مثله اعرفا ولو كان التكرار بانها في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 صادر من مثله لان ما موبى هو الصيغة حصل بالمرغ لا لان الامر في الممره بخصوها
 اذ لو كان كذلك لم يصدق الا في مثال فيما بعد ما ولا يربا في شهادة العرب بانها لو اني افعل
 من ثابته وتالته لعل من مثله وانما بالما موبى وماذا ذلك الا لكونه موضوعا للفرد

و قد علم على عدم افاده الامر الوحدى وانكم ارباب المادة فلم لا بد من علمها بما بالصيغة فجوابة فاق
 قد بينا المختصا مدلول الصيغة بمقتضى حكم التبادر في طلبها بحد الفعل وان لم يكن عن
 الدلالة على الوحدى والتكرار في الالوان بوجود واحد ما بينهما لو لم يكن التكرار اما
 تكرار الصلوة والصوم وفكر فاعطوا والثاني انما هي بفضة التكرار فكذلك الامر ما
 عليه جماع شرهما في الدلالة على التكرار في الثاني لا يربا في معنى غرضه والتمهي يمنع
 من التمهيد عنه دائما فليكن التكرار في ما موبى والجواب عن الاول المنع من الملازمة
 ان فعل التكرار انما هو من دليلا اخر سلكا لكنه معارض بالحج فانه قد مرهولا تكرار عن
 الثاني من وجهين احدهما انه في انشاء اللغة وهو باطل والثاني انما يجوز في الاحكام وثانها
 بيان انصار في فان التمهيد بفضة انشاء الحقيقة وهو انما يكون بانها في جميع الاوقات
 والامر بفضة انبائها وهو يحصل بغير واجب التكرار في الامر مانع من فعل غير ما موبى بخلاف
 في التمهيد ان التكرار يجمع ويحتمل كل فعل وعن الثالث بعد تسليم كون الامر بانها في جميع
 ضده او يخصصه بالانحصار والامر انما هو في التكرار من كون التمهيد الذي قد في ضمن الامر مانعا
 عن التمهيد عنه دائما بل يفرغ على الامر الذي هو في ضمنه فان كان ذلك دائما فاما انما وان
 كان في وقت فغير وقت مثلا لا يربا بالحركة دائما بفضة في الميع من استكون دائما ولا يربا بالحركة
 في ساعه بفضة في الميع من استكون في ساعه لا دائما في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 لنبه ادخل الامر في علمها من بعد من مثله اعرفا ولو كان التكرار بانها في جميع من قال بالمرغ بانها اذا لا السد
 صادر من مثله لان ما موبى هو الصيغة حصل بالمرغ لا لان الامر في الممره بخصوها
 اذ لو كان كذلك لم يصدق الا في مثال فيما بعد ما ولا يربا في شهادة العرب بانها لو اني افعل
 من ثابته وتالته لعل من مثله وانما بالما موبى وماذا ذلك الا لكونه موضوعا للفرد

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

المشرك بيننا لو حذره والنكراد وهو طلب إيجاد الحقيقة وذلك يحصل بالتمسك بالحق
 المتوقفون بمثل ما تقرر انه لو ثبت لثبت بدليل والعقل لا يدخل له والا حاد لا يفيد
 والواو افعال مختلفة على سبب على سبب مناسب يمنع حصول الدليل فاما ذكر فان
 سبق المعنى في الفهم من تلفظ ما ذكره وضعه له وعقد دليل على عقد وقد بينا انه لا يشك
 من الامر لا طلب إيجاد الفعل وذلك كانه اثبات مثله اصل في شئ ربه الله و
 جماعة الى ان الامر لا يخلق فيقولوا انما كلف عصي وقال الله تعالى وهو
 مشرك بيننا الفور والفرق في فبين الامر منه على لانه يدل على ذلك وقد
 جماعة منهم المحقق ابو الفاسم بن سعيد العلامة الى ان لا يدل على الفور ولا على الترخي
 من ان مدلول الامر لا يطلب حقيقة الفعل والفور والفرق خارجان عنه لان الفور
 الترخي من صفات الفعل فلا دلالة له عليه ما يجزم ان الفور بالضرورة الاولى
 السبب اذا قال السبب فاعلى السبب من غير عن وعده خاصا وذلك معلوم من
 العرف ولو لا ان الامر لا يقد في الفعل واجب عنه بان ذلك كما يفهم بالضرورة لان
 العادة فاضنه بان طلب السبب انما يكون عند الحاجة اليه عاجلا وحل الترخي ما يكون
 فيه حجة الثانية تعالى ذم ابيس لعنه الله على ترك التوحيد لادم بشو له بيتكاه فامنعك
 ان لا تجد ان امرتك ولو لم يكن الامر للفور ليرتفع عليه الذم وكان له ان يقول انك
 لرأيتني بالبدار وسوقا سجد والجواب اني لادم باعتبار كون لا منه قبل ان يثبت
 ولو كانت فيه بالفعل والدليل على التيقيد قوله تعالى فاذا سويته فحيث فيه من
 روح ففعلوا له ساجدين التثنية لو شفع التاجر لوجب ان يكون في وقت معين

الوجه

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له
 في قوله تعالى انما امرنا ان لا نعبد الا الله وحده لا شريك له

[illegible]

لما وجب لا يثبت بغيرها كذا نقله المحقق والعلامة الأخراج وغيره كحاشيتنا وبني العلامة
 الخلاف على أن قولنا انما قل فعله هل من هذا الفصل في الركن الثاني من غير بيان حال
 الركن الثالث وما بعد فان قلنا بالاول فافضل لا امر الفعل في جميع الاوقات وان
 قلنا بالثاني لم يفتضيه فالمسئلة لغوية وقد سبق في محل هذا الكلام بعض النسخ
 وهو وان كان صحيحا الا انه قليل الجدل كذا الاشكال انما هو في مدرك الوجهين لله
 بنى عليهما التحكم لانهما كانا لواجب ان يبحث عنه والتحقيق في ذلك ان اوله الذي
 اسندوا بها على ان الامر للضرورة وليس مقادها على فسادها بل هي ما يبدل
 على ان تصبغ بنفسها فتصغيره وهو ان هذا ما لا يبدل على ذلك وانما يبدل على
 وجوب المبادر الى امتثال الامر هو الا بانك لما وقفها بالمسارعة والاستبصار في
 اعتد في استدلاله على الاولى ليس على لقول بسقوط الوجوب حيث يمتنع اول
 اوقافا لا مكان مقرر لان اذاه الوقت الاول على ذلك التقدير بعض مدلول صيغته
 الامر فكان بمنزلة ان يقول وجبت عليك الامر لعلك في اول اوقافا لا مكان يفتقر
 من قبيل الموت ولا ريب في فواته بوقاوت وفته ومن اعتد على الاخير فله ان يقول
 بوجوب الاثبات بالفعل في الثاني لان الامر يقتضي ما لا امر وجوب الاثبات بالامور
 بغيره في وقت كان واجبا لمسارعة والاستبصار لم يصير موقفا وانما افترض وجوب
 المبادر في حيث يصير المكلف نجما لفتنه بغير مقادير الاول بحاله هذا والذي يظهر
 من سياق كلامهم اذ اذاه المصلحة الاول وينبغي ح القول بسقوط الوجوب اصل
 الا كرون على ان الامر بالشيء مطلقا يفتضي اجاب ما لا يتم الا به شرطا كان او سببا او
 غيرهما مع كونه مقادير واذ فصل بعضهم فوافق في السبب خالف في غيره فقال بعد
 في قوله لا يثبت بغيرها كذا نقله المحقق والعلامة الأخراج وغيره كحاشيتنا وبني العلامة
 الخلاف على أن قولنا انما قل فعله هل من هذا الفصل في الركن الثاني من غير بيان حال
 الركن الثالث وما بعد فان قلنا بالاول فافضل لا امر الفعل في جميع الاوقات وان
 قلنا بالثاني لم يفتضيه فالمسئلة لغوية وقد سبق في محل هذا الكلام بعض النسخ
 وهو وان كان صحيحا الا انه قليل الجدل كذا الاشكال انما هو في مدرك الوجهين لله
 بنى عليهما التحكم لانهما كانا لواجب ان يبحث عنه والتحقيق في ذلك ان اوله الذي
 اسندوا بها على ان الامر للضرورة وليس مقادها على فسادها بل هي ما يبدل
 على ان تصبغ بنفسها فتصغيره وهو ان هذا ما لا يبدل على ذلك وانما يبدل على
 وجوب المبادر الى امتثال الامر هو الا بانك لما وقفها بالمسارعة والاستبصار في
 اعتد في استدلاله على الاولى ليس على لقول بسقوط الوجوب حيث يمتنع اول
 اوقافا لا مكان مقرر لان اذاه الوقت الاول على ذلك التقدير بعض مدلول صيغته
 الامر فكان بمنزلة ان يقول وجبت عليك الامر لعلك في اول اوقافا لا مكان يفتقر
 من قبيل الموت ولا ريب في فواته بوقاوت وفته ومن اعتد على الاخير فله ان يقول
 بوجوب الاثبات بالفعل في الثاني لان الامر يقتضي ما لا امر وجوب الاثبات بالامور
 بغيره في وقت كان واجبا لمسارعة والاستبصار لم يصير موقفا وانما افترض وجوب
 المبادر في حيث يصير المكلف نجما لفتنه بغير مقادير الاول بحاله هذا والذي يظهر
 من سياق كلامهم اذ اذاه المصلحة الاول وينبغي ح القول بسقوط الوجوب اصل

[illegible]

مقصد الان من التوضيح وبيان ان
قوله من غير في امر او لا يتم الا
بقوله مشروطا وبسبب الوعد
تفسيره ووجه البحث ٢
قوله ان وبسبب الوعد
فيكون المشكوك ان لا يتم الا
بشرط الوعد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قوله في ان خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في خبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين
قوله في خبره في الخبرين

وجوبه واشتهرت حكايته هذا القول على ما فيه وكلاهما في لغة وغيره والشا في خبر
مطابق للحكاية ولكنهم فهم ذلك بآدي الوحي حيث حكى فيها عن بعض العلماء اطلاق
القول بان لا يثبت انما بالاثم الالهي وقال ان الصحيح في ذلك التفضل بان ان
كان الذي يثبت الالهي سببا فالامر بالسبب يجب ان يكون له رتبة وان كان غير سببا في امره
مقدّم منه للفعل وتشرط فيه فيجب ان يفعل من جهة الامر له امر به ثم اخذ الاحتياج لما
صار اليه وقال في جملته ان الامر قد يثبت على ضربين احدهما يقتضي احتياج الفعل
ووضعه فانه كالنكاح فانه لا يجب علينا ان نكتب له المال ويحصل التصديق فيكون
من اراد ان لا يحل ولا يضره الاخر يجب فيه مقدّم مانا لفعل كما يجب هو في نفسه وهو
كالصلوة وما يجزى بها بالنية الى الوضوء فاذا انتم لا تشرع في فعله على فحين فكيف
يخجلها فاما اذا قررت في ذلك من السبب في غير ما تعلق بالوجود بعين السبب بشرط
اشفاق وجود السبب مع وجود السبب بل قد يمتنع وجود السبب لان يمنع مانع ومحال ان
يكلفنا الفعل بشرط وجود الفعل بخلاف مقدّمات الاضال فانه يجوز ان يكلفنا الصلوة
بشرط ان يكون قد تكلفنا الطهارة كما في الكوفة والحج وبيعهما في الثاني فنفس الاشكال
المشكلة لوجوب فعله على غير ما تعلق بالامر بالاحكام والواجب والامر بالاحكام
ينادي بالمعاني المعنى المعروف وكسبه لاصول المشهورة لهذا الاصل والاختاره السيد

الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه
الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه
الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه

بعبارة المشكل مع التفسير من التفسير
التفسير من التفسير من التفسير
التفسير من التفسير من التفسير

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

في الخبرين
في الخبرين
في الخبرين

فيه محل تأمل وليس المشرع الخفيف حاله هنا بهم فليعد الى البحث المعنى المعروف والحجة
بحكم السبب فيلزم ليس محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه الاجماع وان الفقد في غير حاصلة
على السببات فيبعد تعلق التكليف بها وحدها بل قد قيل ان لوجوب الحجة لا يتعلّق
بالسبب السعد تعلق الفقد بها ما يثبت لا سيما فلا مشاعها واما معها فلكونها
دور في الخبرين
دور في الخبرين
دور في الخبرين

الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه
الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه
الشيخ محمد باقر المجلسي في كتابه

لا يمتنع ان كان في ظاهره سبيل له وهذا الكلام عند منظره فيكون
 المستبان ان كانت لغته لا يتعلق بها ابتداء لكم تاثيرها في بؤسها لا سبيل وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبانها برفع ذلك الاستبان المدعى
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه مضاعف بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي دللنا به على ان لا يجب في السبيل فليدل الحمد ولا يعلو
 الامر بالمسبب في دوام التاكيد وجوبه هي واما غير السبيل لا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نص في الامر بانه غير واجب الا اعتبارا للصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النص في بقاءه **احتمل** بانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبيل
 ايضا لزم اما تكليفه لا لابطا فادخول في الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا يلائم مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بوجوبه فان بقاء ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف لا يطاق ان حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو ايجا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الامر بظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
الجب غا لا اول بعد القطع بقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشتملا على البحث
 اما هو في المقتدر وثباته لا يجانب القدر في غير مقتول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك ولا شرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

فيكون المستبان ان كانت لغته لا يتعلق بها ابتداء لكم تاثيرها في بؤسها لا سبيل وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبانها برفع ذلك الاستبان المدعى
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه مضاعف بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي دللنا به على ان لا يجب في السبيل فليدل الحمد ولا يعلو
 الامر بالمسبب في دوام التاكيد وجوبه هي واما غير السبيل لا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نص في الامر بانه غير واجب الا اعتبارا للصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النص في بقاءه **احتمل** بانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبيل
 ايضا لزم اما تكليفه لا لابطا فادخول في الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا يلائم مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بوجوبه فان بقاء ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف لا يطاق ان حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو ايجا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الامر بظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
الجب غا لا اول بعد القطع بقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشتملا على البحث
 اما هو في المقتدر وثباته لا يجانب القدر في غير مقتول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك ولا شرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

لا يمتنع ان كان في ظاهره سبيل له وهذا الكلام عند منظره فيكون
 المستبان ان كانت لغته لا يتعلق بها ابتداء لكم تاثيرها في بؤسها لا سبيل وهذا
 القدر كاف في جواز التكليف بها ثم انضمام الاستبانها برفع ذلك الاستبان المدعى
 في حال الافتراء ومن ثم حتى بعض الاصوليين القول بعدم الوجوب فيه مضاعف بعض
 ولكنه غير معروف وعلى كل حال فالذي دللنا به على ان لا يجب في السبيل فليدل الحمد ولا يعلو
 الامر بالمسبب في دوام التاكيد وجوبه هي واما غير السبيل لا ضرب عندك فيه قول
 لنا انه ليس لصيغة الامر لانه على ايجابه بواحد من التثنية وهو ظاهر لا يمنع عند
 العقل نص في الامر بانه غير واجب الا اعتبارا للصحيح بدلك شاهد ولو كان الامر
 مقتضيا لوجوبه لا يمنع النص في بقاءه **احتمل** بانه لو لم يقتضه الوجوب غير السبيل
 ايضا لزم اما تكليفه لا لابطا فادخول في الواجب عن كونه واجبا والتا في بضمه
 باطل بانه لا يلائم مع انتفاء الوجوب كما هو المفروض بوجوبه فان بقاء ذلك لوجوب
 واجبا ولم تكلف لا يطاق ان حصوله حال عدم ما يتوقف عليه من منع وان لم يتو ايجا
 خرج الواجب لاطلاق عن كونه واجبا مطلقا وبيان بطلان كلام من ضمنى الامر بظاهر
 ايضا فان تعقلا لا يبرهان في ذم تارك المند منه مطلقا وهو دليل الوجوب في
الجب غا لا اول بعد القطع بقاء الوجوب في المقتدر كيف يكون مشتملا على البحث
 اما هو في المقتدر وثباته لا يجانب القدر في غير مقتول والحكم بجواز التردد هنا على
 لا شرعي لا لا الخطاب عمت فلا يقع من الحكم والاطلاق في القول نفسه بوجه اذ المعق
 الشرعي فيمنكر وجواز حقوق الحكم العقل هناك ولا شرعي يظهر بالتأمل وعن الثاني

قوله من ان حجة الوجوب مركبة
من امرين لا يخفى ان تركيبه
الوجوب من امرين
على تقدير
تضمن الامر لهما
الوجوب من امرين
الماوريه وبذلك يقتضيه
مفهوم الامر بترتيب استلزام
الامر بالشيء انتهى عن تركبه زوا
بما يقتضيه الامر
فقد

قوله لا تقضيان اولاً فليس
افضل
لانه
لوجوبه في
هذا التكليف
محذور لان طلبه
المتضمن في الامر
الامر لا ترى انه لو فرض

ظاهر من
ان مقتضى الامر
ان مقتضى الامر
ان مقتضى الامر
ان مقتضى الامر

فلان شرطها التلزم الغلي والشرط ونحن نقطع بان تصور معنى صيغة الامر لا يحصل
منه لا نقول ان تصور الصدا الخاص فضلاً عن التعميم ولنا على انقسامه معقوبات
سنيته من ضعفه فك تبيينه وعلم قيام دليل صالح سواء عليه لنا على الانقسام
في اقسام بمعنى انك ما علم من ان ما هيبة الوجوب مركبة من امرين احدهما المنع من انك
فصيغته الامر الدال على الوجوب دالة على انتهى من انك بالاضيق وذلك واضح واجب
الذهاب الى انه عين التي عينه بانه لو لم يكن نفسه لكان ما مثله وضده او خلافه
اللازم باضاهه باطل بانه الملازم ان كل غايرين ما ان يكونا متساويين في الصفا
النفسية ولا والى اديا الصفات النفسية ما لا يفتقر لضافات لها الى الفعل المراد
كالانسانية للانسان وبما يلزم التسوية المتضمنة الى الفعل مراد كالحديث والنجس
له فان تساويهما مثلاً ان كواوين وبما صبين ولا فاما ان يتساويا بانفسهما يان
يمنع جماعهما في محل واحد بالنظر الى ذاتهما اولا فان تساويكما ذلك قضاه كان
وايضا من الاختلاف ان كاستواء والحلاوة وجهان تنفعا الملازم باضاهه لهما لو كانا
ضدين او مثلين لم يجتمع في محل واحد هما مجتمعا ضرورة تحقق في محله الامرها
والتي غير التكون لذي هو ضد لها ولو كانا خلافاً في مجاز اجتماع كل منهما مع ضد
الاخر لان ذلك حكم الاختلافين كاجتماع اسود وهو خلاف الحلاوة مع محو صفة كان
بحوزان يجتمع الامر بالشيء مع ضد التي غير ضد وهو الامر بصدده لكن ذلك لا يمان
فقطان اذ يتباين فعل هذا وافضل ضد هذا من انفسا كما بعد فعله وفعل ضد
جرا متبايناً واما لانه مكلف غير الممكن وانما حال الوجوب ان كان له
بقوله لم الامر بالشيء طلب لانه ضد على ما هو حاصل لغيره انه طلب لفعل ضد ضد

التي

بالاستلزام الاقتصار والعلية منعنا المقتضى من ان يكون له بغيره عدم الانفكاك
في الوجود الخارجي على سبيل التجرد منعنا الاخر في تبيين المعنى في المعلوم انما كان على
اللازم ليس بعد كون محتمل الا لازم منسبها للمعنى المعلوم نحو ما ذكرنا في توجيه اقتصارها
المستبعد ببياننا ان الفعل لا يستلزم المحلول من دون محتمل له كذا وكذا اذا
كانا معلولين له كذا واحدة فان اشتاء المعنى في احد المعلولين يستدعي اشتاء في
فخص المعلول الآخر الذي هو محتمل بالمعنى من دون علمه وانما اذا انتفى العلية بها
او الاشتراك في العلة فلا وجوب لاقضاء محتمل اللازم في المعلوم ان لا يترك الفعل نحو
احد من مثل لازم من اقتصار عدم محتمل الاخر فيضاري ما يستلزم ان قضاءه لا يحكم
بشرط ما نفع من اجتماع حكيم منها في غير مثل لازم من قيد فعله لا يستلزم انما هو
اجتماع الضدين في موضوع واحد على ان ذلك لا اثر ثابت قول الكيم بانفسا المباح
هو من شرط ان ترك الحرام لا بد وان يستلزم في ضمن فعل من الافعال ولا ريب وجوب
ذلك الترك فلا يجوز ان يكون الفعل المستلزم من نفسه مباحا لانه لازم للترك وينتفع بخلاف
المثل لازم من في الحكم وشتا من فعل القول غير ختمه ولهم في رده وجوه في بعضها تكلف
حيث منها لهم القول بوجوب الا يلزم الواجب لا يسهل لها انهم ان ترك الواجب يلزم الا
في ضمن فعل من الافعال فيكون واجبه فيجب والحق في رده ما منع وجوب التصاريف في
الترك الى شيء من الافعال وانما هي من لوازم الوجوب فيقول بطلان بناء الاكوان
واجتماع الباقي الى المؤثر وان قلنا بالبقاء والاستغناء عما زعموا المكلف من كل فعل
فلا يكون هناك الا الترك واتامع شقاء التصاريف وتوقف لا يستلزم على فعل منها
للعلم بان لا يلحق الترك ولا يحصل الامع فعل من يقول بوجوب ما لا يلزم الواجب لانه

ما بقا ذلک الا لکم کما فی الذکر من الذکرین برائیکون بقا فہذا شری

قوله انما على سبيل الراجح لعل مراده
بأنه اذا صار في حق الشيء المأمور به

قوله انما على سبيل الراجح لعل مراده
بأنه اذا صار في حق الشيء المأمور به

قوله انما على سبيل الراجح لعل مراده
بأنه اذا صار في حق الشيء المأمور به

المكلف فلما
استقر في نفسه وتوقع
الراجح على فعله القصد
الغير قوله نعم هو من
من جملة ما يتوقف عليه العمل
في الصارف بل لا وقت
الصارف لعل المراد انما هو القصد
الراجحين لا الوقت في الجواب
خوف ما لا يستلزم قوله وقد ثبتنا
عدم وجوب غيره من جملة مقتضى التوهم
فلا شك فيها انه اقول بعد المراد يجب
بيل العتبات من اذ يدور فيها
يسمى بغير وجه سبيل
من اجزاء الاربعة اذ هو
واجب لظفا
فلا يشعور

تسليم وجوب الراجح بمعنى العتبات
منها من وجوب سبيل واحد مما ذكرناه
جمله
عليه الواجب
كونها جزمين للعتبة
التامة وبعدها المراد بالجب
هنا وفي بحث مقتضى الواجب
مظهر هو الجزم الآخر من العتبات
المراد من عتباته القريبة للغير خوف كاستعداد
على اسم الكون على الطريق على ما مشي
وتحصيله هو وضعه على الجزم من العتبات
غير التامة كسبب داخل في سبيل
قائمة من الجزم الا سبيل
والمخرجة من الجزم القوم
ذلكست من الجزم
كلامه في القصد
السبيل
قوله
قوله انما على سبيل الراجح لعل مراده
بأنه اذا صار في حق الشيء المأمور به

مطلقا بل سري ما الوجوب في هذا الفرض ولا يفر فيه كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به
فهو في سعة من هذا وغيره اذا علم انه ان كان المراد بالاشتراط الصدا لخاصة
لترك اشياء مبرراته لا يفتك عنه وليس بينهما علة ولا مشاركة في علة فقد عرفنا ان التوهم
ينشأ من الملتزم للنجيم اللازم لا وجه له وان كان المراد انه علة فيه ومقتضى له فهو مجموع
ما هو بين من ان الصلة في الترك المذكور دائما هي وجود الصارف عن فعل لما مودبه
لا عدمه تعالى اليه وذلك من جملة مع فعل الاضداد لخاصة فلا يتصور صدورها من
جمع شرط التكليف مع انشاء الصارف لا على سبيل الاجزاء والتكليف معه ساخط وهذا
القول بثقله ان يراد بالاشتراط اشتراكها في علة فانه منوع ايضا لظهور ان الصدا
الذي هو العلة في الترك ليس علة الفعل الصدا نعم هو مع اذا الصدا من جملة ما يفتق
عليه فعل الصدا فاذا كان واجبا كانا لا يثبت الواجب الا به واذ قد ثبتنا سابقا عدم
وجوب غير السبيل من مقتضى الواجب فلا حكم فيها بواجب اسطة ما هما مقتضى له لكن الصدا
باعثا باقتضائه ترك لما مودبه يكون منها كما عرفت فاذا انى به المكلف عوف عليه من
تلك الجملة ذلك لا ينافي في التوصل به الى الواجب فيحصل ويصح الايمان بالواجب لانه
هو احدا لاضدادا لخاصة ويكون لهما متعلقا بذلك المقتضى ومعلولها لا باضدادا لخاصة
للمعلول وجبت رجوع حاصل البحث ههنا الى الينا على وجوب ما لا يثبت الواجب الا به بعد
فلو رام الخصم التعلق بمانتها عليه بعد تقريره بنوع من الوجوب كان يقال لو لم يكن
الصدا منها علة لصح فعله وان كان واجبا موسعا لكنه لا يصح في الموسع لان فعل الصدا
يتوقف على جواز الصارف عن الفعل لما مودبه وهو محرم قطعاً فلو صح مع ذلك فعل الصدا
لكان هذا الصارف واجبا باعثا كونه لما لا يثبت الواجب الا به فيلزم اجتماع الوجوب والي

قوله لا تسفها وخافه اي التوراة التي في

وہ سچوں کی نصیحتیں

نہایت پرستش و تعظیم کے ساتھ

...

حج لا یفعل مع حج

والحرمين هما المقدس والمين

الم

لذا على الصالح أن يحاكم ما يذوقه

کرمز و لاج و فام و مریخ

تاریخ

زم الام و جوبه في تلك الطريق حرمه

والمؤمنين

11

فَوَازُ
الْوَا
اَنَا لَوْ
لَيْسَ
اَوْ بَقِيَ
لَعَدِمَ
فَطَعَا
الْمَهْمَى
الْمَوْسَى
فَاذًا ذَا
لَا يَجُوزُ
مَعْ وَاجٍ
اَمَّا لَا
سَفَطَ
لَعَدِمَ اَفْ
فَوَصَّلَ
عَدِمَ الْا
عَدِمَ الْا
فَيَرْشُ

[illegible]

وَأَجِبْهُمَا فِي ذَلِكِ قَالَ لَهُمَا هَذِهِ نَارُ اللَّهِ الَّتِي وَدَّ أَنْ يُضَلِّبَهُمَا وَكَانَ يُضَلِّبُ الْمُنَافِقِينَ

على الوالد
لدا داني
امتنع
رامكان
فاصر
الفرص
كلّف
بجاء
لدا لوان
عليه
اصول
بسط
انما هو
عنه
لا ينج
والا
برئ وجب
لوجبه
في بط

منه لدا
ل من ابا
لا لا ينه
ن الا ان
ال الامنه
شال ك
غوصل
رجو لا
بنت بنت
جكانت
ن كا
م قد دع
وكرو
الحا علم
فلنا د
ار ربك
وب ل
شه واپه
في خطا

۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲

من مرید
لہ بوجہ
ہمات
صاف
الواجب
ومن
صل
جی مثل
شعخ
وہا
علی
راذاعز
لازیبا
وہ لا
بلکہ اع
بی لمح
مر قلم
الم

عَلَى جَوْزٍ
لَوْ جَلَّ
إِلَى الْفَوْزِ
لَسَاءُ
السَّحْرِ
لَوْ
عَبْدًا
فَإِنَّ
ثَرَوْكَ
إِلَى الْكِرَامِ
جَوْزًا
أَهْوَا
وَصَلَّ
يُجَانِ
لَا يَذْكُرُ
لِغْفَلٍ
وَجَوْزًا
لَفُتْلَةٍ
فَعْلٌ

عَلَى
تَأْذِينِ
يُجِبُ
أَلَّا
مُطْلَقًا
سَلَّ
نَمَّ فِي
وَأَجِبْنَا
فَرْضَهُ
وَلَا نَوَاجِبُ
أَنْ يَأْتِيَ
بِلَاغًا
عَلَى

هو
وحد
هو القصة
لو جرد
مكتبي المحرر
يل

[illegible][illegible][illegible]

57

پیشتر کر کے دیا گیا۔

...

المكلف من زيد المسمى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۹۹۷

६१३

والشؤون
والتربية

ن
ازمان
وصف
نحمدہ

فلو كان المصلحة في غيره فاصبا فيكون بشاخره لغرضه خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهذا خلافا للاجماع ولنا على التاثير ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعرض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في الخير ضرره كونه اقل على وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير ذلك فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر

الحجتي لوجوب الفعل بانه لو جاز ترك الفعل في اول الوقت ووسطه من غير بدل لم ينقطع العمل
 على عدم بدلية غيره وباتة ثبت في الفعل والعسر محكم خصال الكفاية وهو انه لو اتي باحدا
 اثنى ولو اخل بها عصى وذلك معنى وجوب احدهما ثبت في الجواب عن الاول ان الانقضاء
 عن المندوب ظاهرهما قرنا جزاء الوفاء في الواجب لموسع باعتبار انه لو امر بكل واحد
 منها على سبيل الخير يجرى مجرى الواجب لخير في اي جزاء شق ايضا في الفعل فهو قاف ومعا
 ايضا في الاجزاء البوافي فكان حصول الامتثال في الخير بمقتضى واحد من الخطا لا يخرج ما
 عداها عن صفات لوجوب الخير كذا في ذلك يمنع الفعل في الجزء الاوسط والآخر من الوقت
 في الموسع لا يخرج ايضا في الاول مثلا في صفات لوجوب لموسع ذلك ظاهر خلاف
 المندوب بانه يقوم مقامه حيث يشترط وهذا كافتقار الانقضاء وعن التاثير اننا نلحق
 باننا لفاعل للصلوة مثلا بمثل باعتبار كونهما صله بمخصوصهما لا كونها احدا لاسر
 الواجبين بخير اعني الفعل والعسر فلو كان بخير بينهما لكان الامتثال ههنا من حيث
 انها احدهما على ما هو مقرر في الواجب لخير فكأن الامتثال على الاطلاق بالقرعة
 فثبت بطلانها ليس لكونها مكلف بخير بينه وبين الصلوة حتى يكون كفضا الكفاية
 بل لان العسر على فعل كل واجب تاما لا حيث يكون الامتثال لغيره بطريق الاجمال وبمقتضاه

فلو كان المصلحة في غيره فاصبا فيكون بشاخره لغرضه خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهذا خلافا للاجماع ولنا على التاثير ان الامر رد مطلقا باقتضائه
 وليس فيه تعرض للخير بينه وبين العسر بل ظاهره في الخير ضرره كونه اقل على وجوب الفعل
 وله قيم على وجوب الفعل بل غير ذلك فيكون القول بل ايضا محكما كخصيصه لوجوب بخير معتبر

ارجو ان يكون هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأخذوا الاموال بطول ولا تأخذوا الاموال بطول
 ارجو ان يكون هذا هو المقصود من قوله تعالى ولا تأخذوا الاموال بطول ولا تأخذوا الاموال بطول

فلو كان المصلحة في غيره فاصبا فيكون بشاخره لغرضه خاصا بالكل
 احوال ومنه العسر وهذا خلافا للاجماع ولنا على التاثير ان الامر رد مطلقا باقتضائه

قوله في الحديث على صاحبنا من اكل من ثمره

۱۰۰

عَلَيْهِ السَّلَامُ

الشيخ هو القدر الميسر من كتاب

المرتب أو المصور أو المصنف

الحکم علیہ بنیاد فی نظام مروت

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

ان شمس عدوت

11

هو ربيعاً من السنين ههنا لم يزل
المنكر خارجاً عن خفاه و محمد بن علي

منبع: مکتب الیوم

والله وليّ الدين

22

عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ رَدُّوا خُسْبَانًا إِلَّا عَلَى عِدَّتِمْ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَكِيلُ أَهْ خَيْشَ لَا يَزِنُ الْخُصْمَ وَلَيْسَ كَلَّ

بل هو حرام مطلقاً والجواب غلط الأول أنه إذا علم وجوبها في قوم مفسد كما ذكره في جملة

مع الا يقف نوم احد هما الا يعدم الا بعد ما وان لم يعلم له بدل كما هو من مرض الميت

كان الحكم مختصاً به ولزم من عدم الشرط للدليل الذي كونا. وعن الثاني يوجب

الحی مہربان! با حنہ اذا انتفاء الحی مہر قد یكون بطبر ان الحال قد يكون لا متناہ و جو شعل علی

ترجمہ الکمال

عَفْلًا لَا تَأْتِيهِ ضِدٌّ فِي بَانْتِغَاءِ الْحُجَّةِ نَافِذَةً وَيَعْلَمُ الْمَوْضُوعُ آخَرَ الْمَوْضُوعِ بِمَنْزِلَةِ
 مَثَلِ زَيْدٍ يَمْلِكُ كِتَابًا مَثَلِ زَيْدٍ يَمْلِكُ كِتَابًا
 سَائِرُ الْأَنْوَاعِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْمَوْضُوعِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْمَوْضُوعِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْمَوْضُوعِ الْفِعْلِيَّةِ

عليه فان لا كما فعل العبد لما بكره خبت لا يكون كاره ما يمنع تحقيق الا كما فلا ينبغي

بالحقيقة وثانيهما ان الغلب بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفاء اذا الغلب
بالشرط اذ لا يخفى ويحذر ان يكون قائدا في الاثارة المسالفة في الذي لا كراهة في انتفاء

اذا اوردنا العنق فاموالى حتى باادنها اوان لا ينزل فيمن يزل الحصى ويكره

على الزنا والمثلية ان سلمنا ان الامة تدل على انتفاعهم به الا ان بحسب النظر نظر الى الله
لكل الامة انها طاعة عارضة ولا تدل على الظاهر بل تدل على الباطن اكلوا خلقوا وانثوا

التعليق على الصفة نفى الحكم عند شفاءها فابتدئ قوم وهو الظاهر من كلام الشيخ وخج

[illegible]

ظاهر التسمية إلى المجازفة والضميمة اذ نفى المحرم عن غير محل الوصف ليس عين تباينه

قوله وتأييدها الزم التفسير بالشرط
انما يقتضي اشفاء آفة اقول لا يخفى ان
الدلالة لو كانت عينية
مشتاوة لزوم
البحث في
فصل
الحكم كما ينبغي
الشرط في نظرية الحسن
والموافق بان الدلالة
في جهة التا ودرج الاتفاق
اولية في ذكره المتب وجا حقه في
العامة فلا يبقى في الشرط
الا بان يشرم ان
الوضع عين
اللفظ
في التفسير
عليه في توجيه قوله
اخر في قوله في العلم
بعد من الواضع في العلم
واين يكون في قوله
عدة اضعف في العلم
محمد بن اذلا
فرق
بين وبين ما
بيد من منطق الكفر
كسر منها موضع الواضع في العلم
والعلم في قوله لا دلالة
في

فوله وثانيها ان التليق بالشروط
انما يقتضي اشهاد آية اقول لا يخفى انه

الدلالة لوجانف عليته
فشاؤم لزوم
العبث في

فصل في العائنة
الحكمة كما ينبغي

و اما لوقا بان الدلالة
من فرجه القيا و رزق اللقا عرفا

اولفته کا ذکر دالمشہوجماختہ فی
العامۃ فلایبقی منہ الشئ

الآن بن بليزيم ان
الرضع عين

الموقف
من: النقيض

عليه السلام في سنة ١٢٠٠ هـ
آخر سنة ١٢٠٠ هـ

و این یکونیم سینه مفقود و

محمد بن اذلا
فرق

بفقه ودين ما
ييمونه مستطوق الكون
كل منها بوضه الوافه ودينه

وہا علیٰ ذکرنا فلا داریا ہر

[illegible]

والله اعلم بالصواب فان الحق معكم وان الله تعالى يتوفى المؤمنين الصالحين

في ذلك السبده فقال ان تعلّقوا الحكم بما فيه يدل على ثبوته الى ذلك العائنه وما بعد
بفلم انتفاءه واذا ثبته بدليل ووافقه على هذا بعض العائنه ان قولنا لعلنا لموصوما
الى التلبه نعمنا اخرجنا لعلنا لموصوما ^{لما خرجنا عن نفسكم بعد انقضاء الله كالاسير والفتية} جوبه بعد حجته لم يكن التلبه
اخر وهو خلاف ما يظنون ^{بالوصف} اخرج السبده بنحو ما سبق من الاجحاج على نيل ذلك
التخصيص انه قال من دفع ^{بالوصف} تعلّقوا الحكم بصفة وتعلّيقه بما ليس الا بالدعوى
هو كما كنا فاضل لفرقه بين ميرين لا فرق بينهما فان قال قائل فاني معته لقوله تعالى ثم انما الضميمة
الى التلبه اذا كانا بعد التلبه بخزان يكون فيه الصوم فلنا واني معته لقوله عز في سائمه
الغنم زكوه والمعلوفه مثلها فان قيل لا يمنع ان يكون المصلحة ان يعلم ثبوتها زكوه
والثبوت هذا النص يعلم ثبوتها في المعلوفه يدل اخرج فلنا لا يمنع بما علّقوا بما فيه حرفا
بحرف والاحكام لا يمنع من مساوئه للتعلّق بالصفة فان التزم هنا بما هو لا ينفك
نصورا الصوم المفيد بكونه اخر التلبه مثلا او غير ذلك مما للتلبه خلاف هناك كما طعن صاحبنا
السبده في السبده بين ما لا وجه لها بل للتخصيص ما ذكره بعض الافاضل من انه اقوى لا
من التعلّق بالشرط ولهذا قال به ليس كل من قال ببلالة الشرط ويقصر عن فعله هذا
الشرط ^{الشرط} كمالا كثر مخالفتنا ان الامر بالفعل الشرط طالما اخرجنا علم الامر بانتفاءه شرطا وربما
تعدى بعض مخالفيه فاجازوه وان علم المأمور ايضا مع فعل كثر منهم الا ان كان على متعد
شرطا اجابنا في جواز جمع انتفاء الشرط كون الامر جاهلا بالانتفاء كان بامر السيد عبد
بالفعل في عد مثلا وينفق مؤثرا قبل فان الامر هنا جائز باعتبار عدم العلم بانتفاء الشرط
ويكون مشروطا بقاء السيد الى الوفا لمعنيين واما مع علم الامر كما مر عليه تعالى في
يصوعه وهو يعلم مؤثرا فيه فليس بجائز وهو الحق ولكن لا ينبغي التخصيص عن المبحث

وقد تكرر السبده فقال ان تعليق الحكم بغير بدل على ثبوته الى نكاح الغنايه وما بعد
 يعلم انتفاءه وانتائه ببدل ووافقه على هذا بعض العامة لما ان قول الغافل صوموا
 الى الليل مغنايه اخرى وجوب الصوم بجعل الليل لو فرض ثبوته جوبه بعد مجتمعه لم يكن الليل
 اخرا وهو خلاف المطلق **أصح** السبده بنحو ما سبق في الاستحاج على نقله
 التحسين قال من قرئ به تعليق الحكم بصفته وتعليقه بغنايه ليس لها الا الدعوى
 هو كما لمناضن نصره بين اميرين لا فرق بينهما فان قال قائل فاني معه لقوله تعالى ثم اغوا الصبيان
 الى الليل اذا كانا بعد الليل بخوران يكون فيه الصوم فلما وادى معه لقوله في سائر
 الغنم زكوه والمخلوقه مثلهما فان قيل لا يمنع ان يكونا مصلحين ان يعلم ثبوت زكوه
 في السائمه بهذا التصريح يعلم ثبوتها في المخلوقه ببدل اخر فلما لا يمنع فمعلق بغنايه حقا
 بحرف **والجواب** انك لم تمنع من مساوئه في تعليق بالصفت فان التكرار هنا ظاهر لانفك
 تصور الصوم المفيد بكونه اخر الليل مثلا فقدمه بالليل بخلاف هناك كان حلت صالغ
 السبده في النسبونه بينهما لا وجه لها بل التحسين فاذا ذكره بعض الافاضل من انه اقوى لا
 من التعليق بالشرط ولهذا قال بدله ليمكن من قال بدله بالشرط وبعض من توسل بها
لحل قال لا كثر خلافنا ان الامر بالفعل بشرط اخر ان علم الامر بتقاءه شرطا وجمعا
 لغدي بعض متأخريه فاجازوه وان علم المامورا ايضا مع فعل كبره في الاقنان على مفعوه
 شرط اصحابنا في جواز جمع انتفاء الشرط كون الامر جاهلا بالانتفاء كان بامر السبده عبد
 بالفعل في عدم مثله وينبغي ثبوته قبل فان الامر هنا جائز باعتبار عدم العلم بانتفاء الشرط
 ويكون مشروطا بقاء العبد الى الوقت لمعنيين واما مع علم الامر كما مر الله تعالى في
 بصوت على وهو يعلم موثقه فليس بجائز وهو الحق ولكن لا يتحققه كونه عن البحث

والله اعلم بالصواب

[illegible]

یہاں اصرار ہے علیہ وآلہٖ وسلم

نقول الامام الحسن بن علي بن ابي طالب
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية
 في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني
 سنة ثمان وعشرين من الهجرة النبوية

بِمَا نَرِيْ وَانْ كَرَّ اِبْرَادَهَا فِي كَيْسٍ ثَقُوْمٍ وَسَيْطَرُكَ بِرَّهَا فَلَنْهَ وَانْ تَاْمُرْ اَعْدْلَ عَنْهَا

ابتداءً فصدنا إلى مطابقة دليل الخصم لما عوى به الدعوى حيث جعله على الوجه

الذي حكاه وهذا جاء علم الهدى حيث سعى عهده الملك وأحسن الثانية عن

المطلب فقال ومن الفقهاء والمتكلمين من يجوز ان يامر الله تعالى بشرطان لا يمنع المحقق

عَلَى الْعَمَلِ وَبِرَّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ يَتَّبِعُونَ مَا مَرَّرْنَا بِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَيَتَّقُونَ لَوْلَا أَعْيُنُنَا وَقَفْنَا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْقَوْمِ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ

ان زيدا لا يتكلم في الفعاليه في وقت مخصوص فيه منا ان نأمره بذلك حاله وانما حسن

دخول الشطرين فقامر علمنا بصفحة الشغل الاخرى انه لا يحق والاشط فقامر

صَحَّ فِيهِ لَعْنٌ وَلَنَا إِلَيْهِ طَرَفٌ نَحْوُ حُسْنِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ خَاصٌّ أَنْ نَعْلَمَهُ وَكَوْنُ الْمَاءِ مَوْضِعًا

لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ عَقْلًا قَادًا قَدْ أَخَذَ الْحُجْرَ فَلَا يَدْرِي لَشَرِّ وَلَا يَدْرِي أَنْ يَكُونَ أَحَدًا فِي الْمَرْجِيءِ

فِي حُكْمِ الظَّالِمِ يُمْكِنُ مَا يَأْتِيهِ بِالْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا وَيَكُونُ الظَّنُّ فِي ذَلِكَ فَأَيُّ مَقَامٍ لَعَلَّكُمْ وَفِي

ثَبَّتَ ابْنُ الْقَيُّوْمِ مَقَامَ الْعِلْمِ إِذَا نَعَى دَاخِلُ الْعِلْمِ فَاِنَّمَا مَعَ حَصُولِهِ فَلَا يَقُومُ مَقَامُهُ إِذَا كَانَ

فَعَالِي الْاَلَمِ مَنْ يَتَمَكَّنُ مِنْ يُجُوبِ الْاَمْرَ فَهُوَ مِنْ عِلْمٍ اَنْتَ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ اَلَيْسَ

حَالُكَ كَالنَّارِ إِذَا أَعْلَمْتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَالُكَ مِنْ نَارٍ مُعَذِّبٍ لَكَ نَارُكَ بِلَا شَرْطٍ فَانْتَ هَذِهِ الْجَمْلَةُ الَّتِي
أَرْكَبُهَا حَالُكَ كَمَا لَمْ يَسْأَلْ صَوْمٌ قَبْلَ شَرْطٍ كَمَا أَرَادَ مِنْ بِلَا شَرْطٍ سَلَامَكَ

اذا دهم السبد وكافته في حجر المقام واقفه باثبات لمد هب المختار ولا تفروا ان غفلنا

بطونها والنقباها في إعادة الاختلاج على ما صرنا اليه **الخ** المجزؤون بوجوالا

لو لم يصب التكليف بما علم عدم سره لم يضر أحد واللازم باطن بالنظر من الدين

وَيُنَادِ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهَا لِيُفِخَ فِي صُفْرِهَا مِنْ شَرْطِهَا وَأَمَّا الْمَلَكُ الْكَافِرُ

نفاذ افعال الكمال
في الاثر والاعمال
في الكمال
اضاف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

وكانها انما هي لما كونه علة له فلا يتم ان انشاءه قطعه يقتضي ان شفاع الجنس بالانما
يرفع باذنته هذه فيختلف فضل اخو ذلك لان الجنس انما يقتضي في فضلنا ومن
البيان ان ارتفاع المنع من الترك مقتضى ثبوت الاذن فيه وهو فضل اخو الجنس الذي
هو الجواز والحاصل ان الجواز قد ينحصر احدها المنع من الترك والاخر الاذن فيه فاذا
زال الاول خلفه الثاني ومن هنا يظهر انه ليس للمدعى ثبوت الجواز بمجرد الايراد وبالنسبة
للمنوع بالاول وفضله بالثاني ولا ينافي هذا الظاهر القول بانما اذا منع الوجوب في
الجواز حيث ان ظاهره استقلال الامر به فان ذلك توسع في كفايته واكثره مقصور
بما قلناه فان قيل لما كان رفع المركب يحصل بانه موضع جميع خواصه واخرى مبرع بعضها
لم يعلم البناء الجواز بعد رفع الوجوب لئلا يخالل في بعض الذي يتحقق معه
البناء ورفع الجميع الذي معه بترك فلنا الظاهر بفضله البناء المحقق مقتضيه والا
لاصل استمراره فلا بد من الاحتمال وتوضيح ذلك اننا في الترك انما توجه في نحو والفضل
لجواز هو لا في نفسه ان ثبت ما ينافيه وحيث ان رفع الوجوب يحقق رفع حاجته
لويبقى لنا سبيل الى القطع بثبوت المنافي في استمرار الجواز ظاهر وهذا معنى فهو بقاء
والجواب المنع من وجوب المقتضى فان الجواز الذي هو جزء من ماهية الوجوب قد
مشارك ببنه وبين الاحكام الثلاثة الاخر لا تحقق له يدان انضمام احد فهو هذا اليقضا
وان لم يشك عليه الفصل للجنس لان انحصار الاحكام في الجنس بعد في الضر وبات
وح قائل في وجوب التمسك بوجوب التمسك وجود المقتضى وقد علم ان فتح الوجوب
كما يخلل التعلق بالتمسك فقط اعني المنع من الترك فيقتضيه ثبوت مقتضيه الذي هو
بما ذكره كجمل التعلق بالتمسك فلا يمتنع فيه ولا مقتضى فانه اذا اراد استكمال مقتضيه ولا

سیدنا داؤد علیہ السلام کی قصہ

دفعتموهما القولين من الاربعة اجزاء الى النصف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باعتبار اتحاد متعلق الأمر انتهى إذ لا مانع سواء اشتافا واللازم باطل إذ لا اتحاد
 في المتعلقين فإن متعلق الأمر صلوة ومتعلق انتهى الغصية كل منهما يتعقل فكذلك
 عن الآخر وقد اتحد المكلف جميعا مانع مكان عدو ذلك لا يخرجهما من حقيقة المتعلقين
 هما متعلقاه الأمر انتهى حتى لا ينفقان حقيقة متعلقين مختلفين فنجد المتعلق والجموع
 غل الأول والظاهر المثال المذكور إذا تمحصل خيانة التوب بآية وجه تنقض لما نكروا
 المتعلق فيه مختلفان لكون لغير جزء من مفهوم الجماعة بخلاف الصلوة لما نكروا منع
 كونه مطبعا والحال هذه ودعو حصول القطع بذلك جزم المنع حيث يعلم إرادة الجماعة
 كبقيا التفتت في الثاني أن مفهوم الغصية كان متغيرا الحقيقة الصلوة إلا أن يكون
 الذي هو جزءها البعض خريثا له إذ هو مما يتحقق به فإذا أوجدا المكلف الغصية هذا الكو
 صار متعلقا انتهى ضرورة أن الأحكام إنما يتعلق بالكليات باعتبار وجودها فالمراد
 بتعلق به الكل هو لولد يتعلق به الحكم حقيقة هكذا يقولون في جملة الصلوة فإن كونها مأثورة
 فيها وإن كان كليا لكنه إنما يرد باعتبار الوجود متعلق الأمر الحقيقة إنما هو لغير الذي
 يوجد فيه لو باعتبار المحنة التي في ضمنه من الحقيقة الكلية على بعدا ما بين وجود
 الكل البتة وكما أن الصلوة الكلية تتضمن كونها فذلك تلك الصلوة الجزئية تتضمن كونها
 جزئية فإذا اتحد المكلف إيجاد كل الصلوة بالجزء المعين منها فضلا عن إيجاد الكل الكو
 بالجزء المعين منه كالحاصل في ضمن الصلوة المعينة وذلك يقتضيه تعلق الأمر به فيجب
 الأمر انتهى هو شيء واحد قطعاً فتولده ذلك لا يخرج جماع حقيقة إنما الخ أنا وإدبه
 خروجها عن الوصف بالصلوة والغصية لم ولا يجد بآية لا نزاع في اجتماع الجمعين و
 تحقق الاعتناء بين وازاد برهانهما باقيا على المتابعة والتعد بحسب الواقع والحقيقة

[illegible][illegible]

لغوات فذل الحان من مصلحة الهوى هو مصلحة خاضعة لا يبارضها بشئ من مصلحة
 الصحة واما انتفاء الدلالة لغة فلا تفتى الشئ عبا وعر سلب حكمه ليس لفظ ما بد
 عليه لغة قطعاً بل الجواب غلا ولا ندر لا تخفى قولنا الملك يحرم ما لم يبلغ حد كبحه
 ومعلوم انتفاءه في محل الشارع اذا الخلاف لتأخر جبهه ظاهر جلي وغرائك بالمتنع من دلالة
 الصفة بخبره ثم لا تولى وجوه الحكم في التوفيق من الجانر خلا انتفاء الحكمة في انتفاع
 البيع وقولنا لئلا مثلاً منع تربية شرعاً اعنى انتقال الملك عليه نعم هذا في العبادات فعقول
 فان الصحة فيها باعتبار كونها عبا وعر حصول الامثال يدل على وجوه الحكم المطلوبة
 والا لو حصل وبما قد مضاف الى الاحتجاج على دلالة الهوى على الفضا في العبادات يظهر جوا
 الاستدلال على انتفاء الدلالة لغة فانه على عموم منع نعم هو في غير العبادات فتوجه
 احتجاج متبنيوها كك لغة انهم وجهين احدهما ما يستدل به على دلالة شرعاً من انه لو
 الصلاء يستدلون بالهوى على الفضا واجاب عنه اولئك بانها تمام بفضه دلالة على الفضا
 واما اذ تلك الدلالة لجسب للغة فلا بل الظاهر ان استدلالهم به على الفضا انما هو لغتهم
 دلالة عليه شرعاً لما ذكرنا الدليل على عدم دلالة لغة والحق ما قد شاع من عدم جبره في
 وهم ان صابوا في القول بدلالة على العبادات لغة لكنهم يخطون في هذا الدليل والحق
 ما استدللنا به سابقاً والوجه الثاني لهم ان لا يرضيه الصحة لما هو الحق من دلالة
 على الاجزاء بكمالها في غير الهوى فيضضه التقيضاً مقضاهما فيضضاً فيكون الهوى مقضياً
 لفيضض الصحة وهو الفضا واجاب لا يكون بان الامر بفيضض الصحة شرعاً لا لغة وقول
 في الهوى وانهم يدعون دلالة لغة وقوله ممنوع في الامر والحق ان يقال لانهم وجوباً خلا
 احكام المتقابلات لجوا اذا شرعها في لازم واحد فضلاً عن تناقض احكامها ما سلمنا ان
 لا ينافي بينه وبين ما قد مر من ان الحكم لا ينافي بينه وبين ما قد مر من ان الحكم لا ينافي

فنفرض قولنا يفرض الصحة لا يفرض الصحة ولا يلزم منه ان يفرض الصحة انما يلزم
 في الهمة ان يفرض الصحة ان لا يفرض الصحة ونحن نقول بحججنا لتأويله
 مطلقا لغيره وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية المعنى عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لعلنا لا نلزمه لو فعلت لعا فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عا يجب حل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتفويض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لعا فيك المح و قوله هيئتك عنه مناهضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الد و السليم فالحق ان الكلام في صحة عمل العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة
 مقبولة في غاية الظهور لا ينكرها الاكابر المطلب الثالث في العموم والمخصوص
 وفيه فصول الفصل الاول في الكلام على انه العموم اصل الحق ان للعموم لغة
 العرب صيغة مخصوص هو اختيار الشيخ والمحقق والعامة ونحو المحققين والاسد
 جماعة ليس له نفي موضوع اذا اشتمل في غيره كان مجازا بل كل ما يدعى من ذلك في
 بين العموم والمخصوص والاسد على ان ذلك الصنيع منك في عرف الشارع الى العموم كونه
 بنقل صيغة الاشارة الى لوجوه وذهب قوم الى ان جميع الصنيع لانه يدعى ضمها
 للعموم حقيقة المخصوص وانما يشتمل في العموم مجازا لنا ان الاسد اذا قال لعلنا نص
 احدا فم من اللفظ العموم عرفاً حتى لو ضرب واحدا عدداً لكانا والبيان في دليل الحقيقة
 فيكون ذلك لغة لا صلة له عدم النقل كما مر اذ انك لم تقابل في لفظي للعموم لا غير حقيقة

في قولنا يفرض الصحة لا يفرض الصحة ولا يلزم منه ان يفرض الصحة انما يلزم
 في الهمة ان يفرض الصحة ان لا يفرض الصحة ونحن نقول بحججنا لتأويله
 مطلقا لغيره وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية المعنى عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لعلنا لا نلزمه لو فعلت لعا فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عا يجب حل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتفويض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لعا فيك المح و قوله هيئتك عنه مناهضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الد و السليم فالحق ان الكلام في صحة عمل العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة

على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة
 مقبولة في غاية الظهور لا ينكرها الاكابر المطلب الثالث في العموم والمخصوص
 وفيه فصول الفصل الاول في الكلام على انه العموم اصل الحق ان للعموم لغة
 العرب صيغة مخصوص هو اختيار الشيخ والمحقق والعامة ونحو المحققين والاسد
 جماعة ليس له نفي موضوع اذا اشتمل في غيره كان مجازا بل كل ما يدعى من ذلك في
 بين العموم والمخصوص والاسد على ان ذلك الصنيع منك في عرف الشارع الى العموم كونه
 بنقل صيغة الاشارة الى لوجوه وذهب قوم الى ان جميع الصنيع لانه يدعى ضمها
 للعموم حقيقة المخصوص وانما يشتمل في العموم مجازا لنا ان الاسد اذا قال لعلنا نص
 احدا فم من اللفظ العموم عرفاً حتى لو ضرب واحدا عدداً لكانا والبيان في دليل الحقيقة
 فيكون ذلك لغة لا صلة له عدم النقل كما مر اذ انك لم تقابل في لفظي للعموم لا غير حقيقة

في قولنا يفرض الصحة لا يفرض الصحة ولا يلزم منه ان يفرض الصحة انما يلزم
 في الهمة ان يفرض الصحة ان لا يفرض الصحة ونحن نقول بحججنا لتأويله
 مطلقا لغيره وشرعا انه لو دل كان متناضيا للتصريح بقية المعنى عنه واللازم منه ان
 يصح ان يقول هيئتك غيبتك لعلنا لا نلزمه لو فعلت لعا فيك عليه لكنه يحصل
 الملك واجب يمنع الملازمة فان في الام لا يدل لظاهر على معنى لا يمنع التصريح بخلافه
 وان لظاهر غير مراد ويكون التصريح في رتبة مناهضة عا يجب حل عليه عند البحث عنها
 وفيه نظر فان التصريح بالتفويض يرفع ذلك لظاهره فينا فيه قطعاً وليس بين قولنا
 المثال ولو فعلت لعا فيك المح و قوله هيئتك عنه مناهضة ولا منافاة بينهما بذلك
 الد و السليم فالحق ان الكلام في صحة عمل العبادات هو الذي مثله وما فيها فالحكم بانها
 على الفاظ الارز غلط بين اذا المتناقضة بين قوله لا تضل المكان المعصوم ولو فعلت لكانت صحيحة

وهو المطلوب ايضا لو كان نحو كل وجميع من اللفاظ المدعى عمومها مشتركة بين
 العموم والخصوص كان قول الفاعل دانت لنا ناس كلهم جميعهم مؤكدا لا شبهة ذلك
 باطل ببيان الملازمة ان كلا واجمعين مشتركة عند الفاعل انما شارك الصنيع اللفظ
 الدال على شيء بشا كد يذكروه فلمزم ان يكون اللفظ اسما كد اعتدلتك تروا ما بطلنا
 اللزوم فلا ناعلم ضرورة ان مقاصدا ههنا اللغة في ذلك بذكر اللفظ واضح واذا لا الا
 احتجنا بالفاظ لا يشترك بوجهين الاول ان اللفاظ التي يدعى ضمها للعموم
 فيه نازة والخصوص اخرى بل اشتغالها في الخصوص كثر وظاهر اشتغال اللفظ في شئ
 انه خفيفة فيهما وقد سبق مثله انما لو كانت للعموم لعمد ذلك ما باللفظ وهو
 في اذ لا مجال للعلل بحجده في الوضع واما بالنقل والاحاد فلهذا لا يقبل اليقين ولو كان
 متواترة لا استوى الكيفية في كل واحد من الاول ان مطلق الاشتغال اعم من الحقيقة
 والمجاز والعموم هو المبدأ عند الاطلاق وذلك به الحقيقة فيكون بالخصوص حجازا
 اذ هو خمر من الاشتراك حيث لا دليل عليه غير الثاني منع محصر فيما ذكر من لا وجه فأن بنا
 المعنى من اللفظ عند الاطلاق دليل على كونه موضوعا وقد بينا ان المبدأ وهو العموم
 حجة من ذهب ان جميع الصيغ حقيقة في الخصوص ان الخصوص من حيثين لانها ان كان
 له فرد وان كانت للعموم فلا حجة المراد على التقديرين يلزم بثبوت خلاف العموم فانه
 مشكوك فيه اذ ربما يكون للخصوص فلا يكون للعموم فلا ولا خلا فيه مجمله حقيقة للخصوص
 المتيقن اولى من جعله للعموم مشكوك فيه وايضا شتم في الاثنى حجة صامثا انه ما
 من عام الا وقد حصص هو واراد على سبيل التباين لغة والحاف القليل بالعدد والظاهر من هذا الدال
 يقتضى كونه خفيفة في الاغلب نجازا في الاقل قليلا لا المجاز والحواس على الوجه

قوله
 في الحقيقة
 في الحقيقة
 اول من جعل للعموم
 المشكوك فيه فوجهه ان
 بين ان المقصود الوضع للعموم
 والخصوص من مفهوم التباين واما العدم
 فليس من حيثين واذا ولو وقع الخلاف
 اولان حيثين لمول الا فاقبح
 ضيقا عند القارئ لعموم
 يقبل على اكثر الظنون في
 بالتي هي حجة
 يقدم المراقبة
 انما كان فبرار بالمشكوك في اليقين
 تجوز ان يختص بسا والطرفين
 الكثرة
 بناء على ما في الصحيح
 من ان الكثرة خلاف اليقين
 ولا يبره العموم واما مشكوك
 في وجهه ومن الواضع من الغم اليقين
 بناء على بين الاول على ما بينه وان
 على الثاني

المراد خلاف الفصل

صيغ العموم هذا شأنها ومضاهيها ان هذه الجملة لا ينفص بها نيات ذلك بل انما
 يتبين معنى الاول الذي لا نزاع فيه فانه ^{حيث علمت ان الغرض من نفي لالة المفرد}
 المعرف على العموم كونه ليس على حدة الصيغ الموضوعه لنك لا علم افادته اياه مطلقا
 فاعلم ان لينة الخالصة قائمة في الاحكام الشرعية غالبا على اذ العموم منه حيث لا
 عهدا خادتي كما في قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا وقوله اذا كانا
 قد ذكر لم يثبت شي ونظائره وجه فبام القرينة على ذلك مشاع اذ اذ الماشية
 المحققه في الاحكام الشرعية انما تجزى على الكليات باعتبار وجودها كما علم افادته
 فاما ان هذا الوجود المحاصل لجميع الافراد وبعض غير معين لكن اذ البعض ينافي
 المحكمة اذ لا معنى لتخيل بيع من البيع ونحوهم فرد من الربوا وعدم تبيين مقدار الكو
 من بعض الماء الى غير ذلك من موارد استعماله في الكفاية السنة فمعين في هذا كله
 اذ اذ الجميع هو معنى العموم ولما اذ اذ انية لنك من منفذ الى اصحابه والحقوق قد
 الله نفسه حيث قال في اخو هذا البحث اذ لم يكن شمة مع هو وصد ومن الحكم فان قرينة
 الخالصة تدل على الاستغراق لم ينكر ذلك بالنظر الى المحكمة ^{المعززة} فصل كذا العلم على
 ان الجمع المنكر لا يفيد العموم بل يحمل على اقل مراتبه ذهب بعضهم الى افادته ذلك حكما
 المحقق غير الشيخ نظر الى المحكمة والاصح الاول لنا القطع بان رجلا مثلا يبيع
 في صلوحه لكل عدد كرجل بين الاحاد في صلوحه لكل واحد كما ان رجلا ليس للمجموع
 فيما بيننا وله من الاحاد كك رجال ليس للعموم فيما بيننا وله من مراتب احد نعم اقل
 المراتب واجبة التحول قطعا فعلم كونه خادته وبقي ما سواها على حكم الشك
 حجة الشيخ ان هذه التلقظة اذا دلت على العلة والكره وصد رت من حكمه فلو

قوله علمت ان الغرض
 الحاشية في قوله
 الخالصة في العلم
 اعتقد ان الشك في
 القرينة في باب
 قرينة الصيغ
 وفيما هو الفرق بين
 البعض والعموم في قوله
 علم ان احد في الجملة
 ان الجمع يمكن ان يكون
 التخصيص في قوله
 القرينة في قوله
 يجوز ان لا ينفصل بين
 ومنه يقول في قوله

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**

الاستعمال التام يدل على الحقيقة حيث لا يبعد أنه لا يجوز وقد دللنا على كونه مجازا في
 دون الثلثة وغرنا ثلثا أنه ليس من محل الرابع في حق الأول في صيغة الجمع لا في جمع
 أصلنا وضع خطابا مشاهرة نحونا انما الناس الذين من اول الالام بصيغته من
 ثلث من زمن الخطاب انما يثبت حكمه بل بدل ليل اخر وهو قولنا خطابا وانما الذين الاول في
 ذهب قوم منهم الى ثنائه بصيغته من بعدهم لثانته لا يقال للعدد من باب انما الناس
 ونحوه وانكاره مكابر وايضا فان الصيغ والمجون في الخطاب من المعدوم لوجودها

وايضا فانها بالانسانية مع ان خطابها بنحو تلك منته قطعاً فالمعدوم احدان يمنع
 احتجنا بوجهين احدهما لو لم يكن الرسول مخاطبا لمن بعده لم يكن منسلا اليه والاول
 منصف بيان لما لا رتبة له لا معنى له لا ان يقال له بلغ احكاما ولا يبلغ الاية
 العجومات وقد فرض ان نفاء عمومنا بالنسبة اليه وانما انشاء الاطلاق في الاجتماع والثناء
 ان العلماء لو لم يكونوا يخفون على اهل الاختصاص من بعد الصحابة في المسائل الشرعية بالان
 والاختصاص للمقولة على النبي واذ تلك اجماع منهم على العوهم والاحتجاب ما غر الوجه

الاول فيبلغ من انه لا يبلغ الاية الثبوت ما التيه خطابا مشاهرة اذ التيليع لا يغير
 فيه المشاهدة بل يكفي حصوله لتلخيص شياها والما في نصيبه لا لابل والامارات
 على ان حكمهم حكم الذين شافهم واما غر الثاني فانه لا يثبت ان يكون افعالهم لثنا
 الخطاب بصيغته لم بل يجوز ان يكون ذلك لعلمهم بان الحكم ثابت عليهم بدل ليل اخر
 وهذا مما لا نزاع فيه اذ كوننا مكلفين بما كلفوا به معلوم بالضرورة من الدين الفصل

الثاني في جملة من مباحث التخصيص اصل اختلاف القوم في ستمى التخصيص
 الى كونه قد هب بعضهم الى جواره ختيفي واحد وهو اختيار المفسر والشيخ وابدا المكا

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**

ابن زهراء وقبل حتى يفيق الشئ فيلثان وذهب لا كثر من وفهم الحق انه لا بد
 من قضاء جميع فرب من مدلول العام الا ان يشعل في حق الواحد على سبيل التنظيم
 هو لا فرب لنا القطع بفتح قولنا لثان كل دمانه في الثبات وفيه لا فرب قد
 اكل واحد او ثلثة وقوله اخذت كل ما في الثقب ومن الله هب فيه فرب قد اخذ دينا
 الى ثلثة وكذا قوله كل من دخل دارني فهو حرام وكل من جاءك فأكبره وقوله واحد او ثلثة
 ضالا اردت بها وهو مع عمر ويك ولا كذا لك لو اردت من اللفظ في جميعها كثره فرب
 من مدلوله في حجة مجوزة الى الواحد وجوه الاول ان استعمال العام في غير الاستعمال
 يكون بطريق المجاز على ما هو التحقيق وليس بعض الافراد أولى من البعض فوجب جواز استعمال
 في جميع الأقسام الى ان يشهد الى الواحد الثاني انه لو امتنع ذلك لكان تخصيصه خارج
 اللفظ عن موضعه في غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص لثالث قوله تعالى وانما
 له لحافظون والمراد هو الله تعالى واحد الرابع قوله تعالى الذين قال لهم لنا من المراد
 نعمين من معويبا فقالا لم نشر ولم يعدا هل اللتان شهما لهما الوجود الفريضة فوجب جواز
 التخصيص الى الواحد لهما وجدك لغيرته وهو المدعى لخاصته علم بالقرآن من اللغة
 صحة قولنا اكلت الخبز فشريننا لما وبارديه اقل القليل مما يندنا وله الماء والخبز والخبز
 غير الاول المنع من عدم الاولية فان لا كثر فربا الى الجميع من اقل هكذا اجاب
 العلامة فدان سر في النهاية وفيه نظر لان فريضة الاكثر الى الجميع يقتضي ارجحية اراثة
 على اراثة الاقل كما هو المدعى في التحقيق الجواب ان يقال لما كان منه التلبيل على ان
 استعمال العام في التخصيص مجاز كما هو الحق وسنسمعه ولا بد في جواز مثله من وجود
 العلاقة المصححة للبحر لا جرم كان الحكم كخصيص الاستعمال في الاكثر لا منقضاء العلاقة

لا بد من الاشارة الى ان قوله
 فرب من مدلوله في حجة مجوزة الى الواحد وجوه الاول ان استعمال العام في غير الاستعمال
 يكون بطريق المجاز على ما هو التحقيق وليس بعض الافراد أولى من البعض فوجب جواز استعمال
 في جميع الأقسام الى ان يشهد الى الواحد الثاني انه لو امتنع ذلك لكان تخصيصه خارج
 اللفظ عن موضعه في غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص لثالث قوله تعالى وانما
 له لحافظون والمراد هو الله تعالى واحد الرابع قوله تعالى الذين قال لهم لنا من المراد
 نعمين من معويبا فقالا لم نشر ولم يعدا هل اللتان شهما لهما الوجود الفريضة فوجب جواز
 التخصيص الى الواحد لهما وجدك لغيرته وهو المدعى لخاصته علم بالقرآن من اللغة
 صحة قولنا اكلت الخبز فشريننا لما وبارديه اقل القليل مما يندنا وله الماء والخبز والخبز
 غير الاول المنع من عدم الاولية فان لا كثر فربا الى الجميع من اقل هكذا اجاب
 العلامة فدان سر في النهاية وفيه نظر لان فريضة الاكثر الى الجميع يقتضي ارجحية اراثة
 على اراثة الاقل كما هو المدعى في التحقيق الجواب ان يقال لما كان منه التلبيل على ان
 استعمال العام في التخصيص مجاز كما هو الحق وسنسمعه ولا بد في جواز مثله من وجود
 العلاقة المصححة للبحر لا جرم كان الحكم كخصيص الاستعمال في الاكثر لا منقضاء العلاقة

في غيره فأنشئت كل واحد من الأفراد بعض مدلول العام فهو جزؤه وعلافة الكل و
الجزء حيث يكون الاستعمال للفظ الموضوع لتلك الجزئية غير شرطية بشئ كما نص عليه
المحقق وإنما الشرطية عكسه على استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل على ما مر تحقيقه
وح فإوجبه تخصيص جود العلافة بالكثر فلذلك ربي أن كل واحد من الأفراد العام
بعض مدلوله لهما ليسا لجزء له كيف قد عرفنا أن مدلول العام كل فرد لا يجمع الأفراد
وأنما ينصون في مدلوله تحقق الكل والجزء لو كان بالعين الثانية وليس كذلك فظهر أنه ليس
المصحح للجزء علافة أكل والجزء كما توهم وإنما هو علافة المشابهة اعني الاشتراك في
سبغة العوم وهي ليس بها الكثرة فالأبد في استعمال اللفظ العام في الخصوص من تحقق
كثرة تقرب من مدلول العام ليحقق المشابهة للمعبر لتفصيل الاستعمال وذلك هو المعنى
بقولهم لا بد من بقاء جميع ثمرات الخ وعن الثاني بالمنع من كون الاستناع للتخصيص بل
للتخصيص خاص هو ما يعد في اللغة لغوا وينكره فاعلم أن الثاني غير محل النزاع فإنه
للتعظيم فليس من النجيم والتخصيص شرط في ذلك لما جرت عادته من أن العظماء يتكلمون
عنهم وغرائبهم فيقبلون لشكلهم ضار ذلك استعاره عن العظمة وليس بوقوعه العوم
ملحوظا بل صلا عن الزايع أنه على تقدير ثبوته كالتثنية وجبه عن محل النزاع لأن البحث
في تخصيص العام والناس على هذا التقدير ليس بعام بل للمعروف والمعلوم غير عام وقد وثقت
في هذا لعدم ثبوت صحة إطلاق الناس للمعروف على أحد ولا مرئنا ناسهلا وعن الخاص
أنه غير محل النزاع أيضا فإن كل واحد من الماء والجزء المشابهين ليس بعام بل هو لبعض
الخارج المطابق للمعروف الذي اعني الجزء والماء المضاف في ذلك هنا توكيد وتثنية
وهو متقدرا معلوم وخاصا لا مراهنة أطلق المعترض بل لا الهنا الذي هو

انضمام
قوم
سوا کلا ہم تعظیم و اذا عوہ بین
انسان و انہ مع قبیل ارادۃ
الجنس من المعروف باللام
مجازا کما فی قولہم
فلان یرکب
الجنیل
ای جنس میرزا

[illegible][illegible]

لنا ان المجتهد يجب عليه البحث عن الأدلة وكيفية ولائها والتخصيص كيفية في الدلالة
وقد اشاع انما هو حق بل ما من عام الا وقد خص فضا احتمالاته من ما وبالا احتمال الحد
وثبت ثم رجح احد الامرين على البحث والتفتيش وانما اكتفينا بحصول الظن ونشره لفظ
لا ترمي الى امتثال الله غالباً اذ غايته الامر عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود
فلو اشرطنا الادعى الى ان يقال لكل باكثر العمومات **واجب** مجوز التمسك به قبل البحث
بانه لو وجب طلب التخصيص في التمسك بالعام لوجب طلب الجواز في التمسك بالحقيقة
بيان ان لا لزوم ان ايجاب طلب التخصيص انما هو للتمسك عن الخطاء وهذا المعنى يعينه
موجود في الجواز لكن اللازم اعني طلب الجواز منصف فانه ليس بواجب شافا والتمسك
فاضل ايضا بل لا لئلا على طواهيها من غير بحث عن وجود ما يضره لفظ عن حقيقة
وهذا الوجه الملازمة على مختاره في التمسك به هو كالصريح في موافقة هذا الفاعل
فنازل **والجواز** ليس لفرق بينهما العام والحقيقة فان العمومات اكثرها مخصوصة
كما عرفت فضا دخل اللفظ على العموم من جوحا في الظن قبل البحث عن التخصيص ولا كذا
الحقيقة فان اكثر الفاظ محمول على التخاصين **واجب** مشروط القطع بانه ان كان
المسئلة ما كثر فيه البحث ولم يتطوع على تخصيصه فالعادة فائضه بالقطع بانساقه اذ لو
كان لوجد مع كثرة البحث قطعاً وان يكن بما كثر فيه البحث فيجوز المجتهد فيها بوجوب لقطع
بانساقه انما لانه لو ان بد بالعام الخاص لتصب لذلك دليل يطالع عليه فاذا بحث
المجتهد ولم يعثر بدليل التخصيص قطع بعدمه واجيب بمنع المقد منين اعني العلم
حاذيه عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهد فانه كثر امانا تكون المسئلة
فيما انه كثر فيها البحث او يبحث فيها المجتهد فيحكم ثم يجد ما يرجع به عن حكمه وهو الخطأ

وقد اشاع انما هو حق بل ما من عام الا وقد خص فضا احتمالاته من ما وبالا احتمال الحد
وثبت ثم رجح احد الامرين على البحث والتفتيش وانما اكتفينا بحصول الظن ونشره لفظ
لا ترمي الى امتثال الله غالباً اذ غايته الامر عدم الوجدان وهو لا يدل على عدم الوجود
فلو اشرطنا الادعى الى ان يقال لكل باكثر العمومات **واجب** مجوز التمسك به قبل البحث
بانه لو وجب طلب التخصيص في التمسك بالعام لوجب طلب الجواز في التمسك بالحقيقة
بيان ان لا لزوم ان ايجاب طلب التخصيص انما هو للتمسك عن الخطاء وهذا المعنى يعينه
موجود في الجواز لكن اللازم اعني طلب الجواز منصف فانه ليس بواجب شافا والتمسك
فاضل ايضا بل لا لئلا على طواهيها من غير بحث عن وجود ما يضره لفظ عن حقيقة
وهذا الوجه الملازمة على مختاره في التمسك به هو كالصريح في موافقة هذا الفاعل
فنازل **والجواز** ليس لفرق بينهما العام والحقيقة فان العمومات اكثرها مخصوصة
كما عرفت فضا دخل اللفظ على العموم من جوحا في الظن قبل البحث عن التخصيص ولا كذا
الحقيقة فان اكثر الفاظ محمول على التخاصين **واجب** مشروط القطع بانه ان كان
المسئلة ما كثر فيه البحث ولم يتطوع على تخصيصه فالعادة فائضه بالقطع بانساقه اذ لو
كان لوجد مع كثرة البحث قطعاً وان يكن بما كثر فيه البحث فيجوز المجتهد فيها بوجوب لقطع
بانساقه انما لانه لو ان بد بالعام الخاص لتصب لذلك دليل يطالع عليه فاذا بحث
المجتهد ولم يعثر بدليل التخصيص قطع بعدمه واجيب بمنع المقد منين اعني العلم
حاذيه عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهد فانه كثر امانا تكون المسئلة
فيما انه كثر فيها البحث او يبحث فيها المجتهد فيحكم ثم يجد ما يرجع به عن حكمه وهو الخطأ

تدريج

متفصل أو عادة أو مآذ وفي الجملة لا يجوز القطع على ذلك ترجيح إلى اللفظ هذا
والحال فيما حصرنا إليه نظرنا عرفت في مذهبي الوفاق لا إشراك من الموافقة بحسب الحكم
للفول بتخصيص الأخير لكونها متبينة التخصيص على كل نقض غايته ما يجوز أن يقال
هناك أنه لا يعلم كونها مآذة بخصوصها أو في جملة الجميع هذا لا أثر له في الحكم المطلوب
كما هو ظاهر فالحتاج إلى التبيين في الحقيقة إنما هو بتخصيصها سواءها وانعدم على توجيه المخالف
مقدّمه يسهل تبينها كقضاة تجارب وجه المراد في رد يدك كرها يفسر تحقيق المقام
وهي أن الواضع لا يبدله من تصور المعنى في الوضع فإن تصور معنى جريماً وعين بأذائه
لفظاً مخصوصاً أو الفاظاً مخصوصة فتصوره تفصيلاً أو إجمالاً كان الوضع خاصاً مخصوص
التصور المعبر فيه عنه فتصور المعنى الموضوع له خاصاً أيضاً وهو الظاهر لا لبس فيه وإن
تصور معنى عاماً يندرج تحت جريماً ثبات صافية أو خفية فلا بد أن يعين لظاهراً معلوماً
أو الفاظاً معلومة بالتفصيل والإجمال بأداء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاماً
لعموم التصورات المعبرية والموضوع له أيضاً عاماً وله أن يعين اللفظ أو الفاظ بأداء
المخصوصيات بخبريات المنهجية بخلافها معلومة إجمالاً إذا توجه العقل بذلك المعنى
العام نحوها وأعلم الإجمالي كائن في الوضع فيكون الوضع عاماً لعموم التصورات المعبر
فيه والموضوع له خاصاً فمن القسم الأول من هذين المشتقات فإن الواضع وضع
صيغة فاعل مثلاً من كل مصدر لمن فاعل به مدلوله وصيغة مفعول منه لمن وضع عليه
وعوم الوضع والموضوع له في ذلك بين ومن القسم الثاني بالمهمات كاسم الإشارة
فلفظ هذا مثلاً موضوع لكل فرد مما يشاد إليه لكن باعتبار تصور الواضع للمفهوم
العام وهو كل تشاد إليه مفرد مذكور والوضع لفظ هذا المعنى الكلي بل بخصوصيات

فقد قرنت القسم الأول أي ج
لوضع العام للموضوع العام
المتفصل
المتفصل حيث عدا
من القسم الثاني في حيز العام
المتفصل حيث عدا
لموضع الجزئية للمفرد حيث عدا
الموضوعية لوضع المفرد
بالمهمات المتبينة
المتفصلة
الاول
السبب في انه مذكور المقام في ذلك
الا يتكلم في الوضع انما يتصور
وضع
المهمات
معنى من حيث
مفردات المشتقات
ولم يعين الفاظها
بأداء
اعترض في نام منه المبدء
لذلك الجزئية المتفصلة
الان ان
تصور المعنى الجزئي
في القسم الاول غير
المعنى في القسم الثاني
يخرج فان قلت يرد على المعنى
ان يخرج القسم الثاني ما هو المقام
استدركه بان الجزئية في ذلك المعنى
فقط لا لا يتحقق مفرد وفرد
فان المشتقات من جنس
الاول والجزء
والمبني ليس
من

الاول والجزء
والمبني ليس
من

فذلك الجزئي بان لم يتجدد محله وانما حكموا بذلك لان لفظة هذا لا يطلق الا على الخصوصيات
فلا يقال هذا وبه واحد ما يشاء الله بل لا بد في اطلاقه من لفظة الى خصوصية
معيّنة فلو كان موضوعا للمعنى العام كحل المجازفة ذلك وهكذا الكلام في الباقي
ومن هذا القبيل ايضا وضع الحرف فانها موضوعة باعتبار معنى عام وهو توقع من
النسبة لكل واحد من خصوصياتنا والى وعلى مثلا موضوعا باعتبار ابتداء
والانتهاء والاستغناء لكل ابتداء وانتهاء واستغناء معين بخصوصية ومعناها
الافعال الستة وانما الافعال الستة فلما اجتمعت وضعت فيها من احدها عام ومن
الآخرى خاص فالعام بالنسبة الى ما غير جزئي بالنسبة لجزئية فانها في حكم المعنى
الجزئية فكما ان لفظة من موضوعة عاما لكل ابتداء معين بخصوصية كل ضرب مثلا
موضوعة وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي لث عليه في فاعل بخصوصيتها وانما
الخاص بالنسبة الى الحدث هو واضح اذا فهمت هذا قلنا ان ادوات الاستثناء كلها
موضوعة بالوضع العام لمخصوصياتها الخارج اما الحرف منها فظاهر اما الفعل
فلان الخارج به انما هو باعتبار النسبة وقد علمت ان الوضع بالاضافة اليها عام
وانما الاسم فلانه من قبيل المشتقات لو وضع فيه عام كما عرفت ثم ان فرض امكان
عود الاستثناء الى كل واحد بنفسه صلاحته استثنى لك وهو يحصل بانودها
كونها موضوعا لوضع الاداة اعني بالوضع العام وهو الاغلب ان يكون مشتقا او
اسما مهما ان نحو لما هو موضوع لك وعلى هذا فاقول لا يربن اريد من الاستثناء
كان استعماله فيه حقيقة واجبة في فهم المراد منه الى التفرقة كما في نظائره فان فادته
المعنى الى ذلك الموضوع بالوضع العام انما هي بالتفرقة وليست لك من الاستثناء

[illegible]

البيان الواقع ولا فائدة في هذا
القول مع انه منقوت على الحقيقة
وان العدم الذي هو
لا يخلو

في شيء لا اتحادا لو منع فيه وبعدد في المشترك لكنه في حكمه باعتبارها الاحتياج الى التفسير
الا ان بينهما قرابة من هذا الوجه ايضا فان احتياج اللفظ المشترك الى التفسير مما
هو لا يغيث في المراد لكونه موضوعا للمشابهة فيثبت بطلان على تلك المشبهة
اذا كان العلم بالوضع يحتاج لتعيين المراد منها الى لغته بخلاف الموضوع بالوضع
العام فان سمي بمشابهة فلا يمكن حصول جميعها ان هن ولا البعض ولا البعض
لاستواء اللفظ نسبة الوضع لهما فاحتياجها الى التفسير اما هو لا صلة لافاده لا للتعيين
ومنها كونه من اللفظ المشترك بحيث يكون صلة الجنبه تلحق بالاجرة باعتبار معنى والى
الجميع باعتبار اخر ومعنى حكم المشترك وقد اوضح بطلان القول بالاشتراك مطلقا فانه
لا يقدح في وضع لغزات غالبا كما عرفت ولا دليل على كون الجنبه الركيبه موضوعه
وضعا منعدا لكل من اللفظين كما ظهر في القولين بالعود الى الجميع والى الاجرة مع كون
الوضع في اصل اللفظ وعدم ثبوت خلافه **وحجج المرتضى** في وجوه الاول ان لفظة
اذا قال لغز اضرب غلاما في الواضد قائل الا واجبا يجوز ان يستعمل في مخاطب هل اراد
استثنا الواضد من الجملتين ومن جملة واحدة والاستعمال لا يحسن الا مع حمل اللفظ
واشراك الثاني في الظاهر من استعمال اللفظ في معنيين مختلفين من غير ان يفهم دلالة
على انها يجوز بها في حد لها انه خفيفة فيهما ولا خلاف انه وجد في القرآن واستعمال
اهل اللغة استثناء بغير جملتين غاد لهما ناز وعاد الى الحد الاخرى وانما يدعى
من خصه باحدهما انه اذا عاد الىهما فالدلالة ذلك ومن راجع لهما انه اذا اخص
بالجملة البتة فالدلالة ذلك وهذا من الجماعات اعرف بانه مشتمل على اللفظين واذا
كان الامر على هذا فيجب ان يكون تعقيب الاستثناء الجملتين حملا لوجوه الدلالة

[illegible]

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

قوله لا بد له من فصل

كما انه محتمل لعمومه لا يبرهن وخيطة في كل واحد منهما فلا يجوز القطع على احدهما بغير
 الا بد لانه منفصلة الشاكلة لا بد في الاشتنا المتعقب بجلتين. من ان يكون
 اما اذ اجبا اليهما معا او الواحدة منهما لانه من المحال ان لا يكونا اجبا الى شئ منهما
 فذا نظرنا في كل شئ بعينه من قطع على جوعه اليهما فمما تجد فيه دلالة على وجوب ما اذا
 قطع على ^{قوله} ونظرا ايضا فيما يتعلق من عود الى الاقرب اليه من اجلتين من غير ان يكونا فاما تجد
 فيه ما يوجب القطع على اختصاصا بجللة التي تليها وما تلتها فمما فوجيع عدم القطع
 على كل واحد من الاخرين ان ينعقب منهما ولا يقطع على شئ منهما الا بد لانه الى ابع الفاعل
 اذا قال ضربت فلانا واكرهت جيرانه واخرجت كوثي فاما اوقال صلبا او مسادا في
 مكان كذا اعمل ما عفت بذكره من المحال وطرفا لسانا وطرفا لسان ان يكونا الفاعل
 فيه والمتعلق به جميع ما عدا من الاضال كما محتمل ان يكونا متعلقا به ما هو اقرب اليه و
 ليس لناع ذلك ان تقطع على ان الفاعل فيما عفت بذكره الكل ولا البعض الا بد لغير
^{قوله} الظاهر فذلك يجب الاستثناء والامال والظرفا لسانا فاما بانه فاعله فاعله في الكلام
 يأتي بعد تمامه استغناء له قال وليس كذلك ان يركبنا الواجب فيما ذكرناه القطع على ان
 الفاعل فيه جميع الاضال المتعددة ان يبدل دليل على خلاف ذلك لان هذا من
 تركيبه مكابرة وضع المتعارف ولا فرق بين من حمل نفسه عليه وبين من قال بالاولا
 الفاعل على ان الفعل الذي تعقب به المحال والظرف هو الفاعل واما فاعله فاعله انما
 يعلم في بعض المواضع ان لكل عامل بدل بل في الجواب ما عدا الاول فبالتمتع من
 اختصاص حسن الاستفهام بالاشراك بل المتعقب تحسنه هو الاحتمال سواء كان بواسطة
 الاشارة او لكونه موضوعا بالوضع العاقل وعدم معرفته ما هو خبيثه فيه كما يفوه

[illegible]

فأما المثال ضرب علم في الألفية الواحدة كان لواحد المستثنى واجبا إلى الجملة
التي يليه دون ما انفصل بها فكذلك في غيره دفعا للاشتراك **الأمثلة** في الظاهر من
حال المتكلم أنه لم يتقبل من الجملة الأولى والثانية إلا بعد أن يتبعها عرضة فيها كالم
سكت فأنه يكون كذا على اشتكال العرض من الكلام فكما أن السكون يحول بين الكلام
وبين الواحدة فيمنع من تعلقه به فكذلك الجملة الثانية خالصة بين الاستثناء وبين الأولى
فيكون ما يفرض من تعلقه بها **الجواب** غرض الأول أن ما كان المراد بمخالفة الاستثناء
للاصل أنه موجب للتجوز في لفظ العام والأصل المحقق فيه أنه جهة صحة لكن فعله مخالفة
الحكم الأول فاسد إذ لا مخالفة فيه للحكم بحال ما على القول بأن الاستثناء إخراج من اللفظ
بعد إزاده تمام معناه وقبل الحكم والاشتراك هو الذي يحق للمتاخرين فظاهره كذا على القول
بأن المجموع من المستثنى منه والمستثنى عنه غرض الثاني أنه فلا سمان مفرد ومركب وأما على
القول بأن المراد بالمستثنى منه ما يفرض بعد الاستثناء مجازا والاستثناء فيه هو محتا
أكثر المنفصل مبن فلان الحكم لم يتعلق بالأصل إلا بالثاني فلا مخالفة بحسب الحقيقة
وقوله أن تركنا العمل بالدليل يعني الأصل في الجملة الواحد لدفع نحن والحمد لله بنهذه
فان الإخراج غرضه الأصل الحقيقة والمصير إلى الجواز عند قيام البرهنة مما لا بد منه مشوب
الربط ولا يعبر به شبهة الاشتك وتعلق الاستثناء بالأخيرة في الجملة مقطوع به فعمليل
ترك العمل بالأصل بدفع نحن والحمد لله بنهذه فقول بل غفلة وهو قول لأن وضع طائفة
لوصح بجرده سببا للإخراج عن الأصل لفعل الاستثناء وإن انفصل في التطوع
وانقطع من المستثنى منه حسابا وبغيره من الواجبات أيضا والبدية ثناء نفسيا
وان كان المراد أن الظاهر من المتكلم باللفظ العام إزاده العموم والاستثناء مخالف
هذا

[illegible]

الأصل بمعنى الصانع أو المستصحب هذه الأرادة فتوجب المنع البنية لأن الانشاق وال
على أن المتكلم ما دام متشاعلا بالكلام أن يلحق به ما شاء من اللواحق وهذا يقتضي وقوع
توضيح السامع على الحكم بأرادة المتكلم ظاهر للفظ حتى يتحقق الفراغ وينتهي احتمال إرادته
غيره ولو كان صدور اللفظ بمجرد متضمنها للحيل على الحقيقة لكان الضمير مجزأ وفيه قبل
قوات ومنه منافاة له ووجب دونه ويقتضي ذلك في الآخر أيضا ولا يجحد معه دفعه عن
المندرجة لما عرفت فعلم أن المتضمنة لصحة اللواحق وقبولها مع الانشاق إنما هو نص
المواضع على أن لو بدأ بعد ذلك عن الظاهر أن يأتيه قبله في حال تشاعله بالكلام حيث
شاء منه فالنسخ الفراغ منه لا يوجب للسامع الحكم بأرادة الحقيقة لبقاء مجال الاحتمال
فعلما كان لغرض قد يتعلق بخصوص الآخر فقط كما يتعلق بخصوص الجميع بطريق الاختصاص
واللفظ صالح بحيث ضعه لكل من لا يبرهن لم يحصل الجزم بالقول إلى لكل إلا بالبرهنة وكان
فصله بالآخر متخفا للفرصة على كلا التقديرين وتصح نفسك في انقضاء الثعلب بالبناء
بالأصل إلى أن يعلم التأخر عنه وليس هذا من أفعال بالأخصاص بالآخر في شيء وأن
قد وعرض تشبها في حليلك فاشروحه في صفة الامتنان على القول باشتراكها بين
الوجوب لتدبرك فادرد متجوزة عن التراضين تدل على التندب في ذلك لا فاضاها
كون لفعل الجاحز أمر مثير وفازا دمشقوك فيه فيفسد في نفسه بالأصل كونه زائدة
في التكليف غير أنه إذا قامت البرهنة على إرادته كان استعمال اللفظ فيه واضحا في محله غير
منقول به عنه إلى غيره كما يفوله من ذهب إلى كونه حقيقته في التندب فقط وهذا مما يشق
به بين القولين حيث أن الاحتياج إلى البرهنة بحسب الحقيقة على القول بالاشتراك
انما هو في الحيل على الوجوب هكذا الحال عند من يقول بأنها حقيقة في التندب عند

[illegible]

ما زاد على كل من زيادة
التي في الأصل من
أن تزيد في
والتي في
والتي في
والتي في

يقص الاصول بين القول بالاشراك في قولها لو قلنا انها هو بالاعتقاد الى نفس اللفظ حيث
 لا يقطع على ارادة التذلل بخصوصه وذلك لا ينافي الدلالة عليه بالاعتقاد الذي
 ذكرناه وانما لنا نحن فيه هكذا فاننا لا نعلم اضدادا لكم الكمال والاخره وهذا
 لكيما نفهم ان الاخره مفعولة على كل حال فالتشكي في ضد غيرها ولو فرض ان لم تكلم بصب
 فربنا على اداة الكمال لم يكن غاربا عندنا عن موضوع اللفظ ولا عادا عن خصيصه بل كان
 مستعملا له فيما هو موضوع له عموما وبارز من قال باختصاص الاخره ان يكون لكم
 بازادتها مع الباقى متجاوزا ونعتدا عن موضوع اللفظ الى غيره وهذا بعيد جدا بعد ما
 علمت من عموم الوضع في المقدمات وانتفاء الدليل في كل ما في الواقع على كونه طينة
 التركيبية موضوعا للتعليق بالاخره فقط على انه لو ثبت ذلك لاشكل جوازا للجور بها
 في الخارج من الجميع لتوقفه على وجود الصلابة وتوقفها على نظره قد تر غير هذه ان علانية
 الكل والجور بالنسبة الى استعمال اللفظ الموضوع للجور في كل لبس على اطلاقها بل
 لها شرايط وهي منها مفعولة والجميع ارب من الثاني ان حصول الاستقلال بال
 بالاخره انما يقتضي عدم القطع بالتعلق بغيرها ونحن نقول بل انما نعو الى الجميع عندنا
 وعندنا السبيل في محتمل لا واجب ما قولنا لو لم يجمع افادته واستقلاله الى اخره فظاهر
 البطلان لان ما يستقل بنفسه ولا يتعلق له بغيره وجوبا ولا جوازا لا يجوز ان يتعلق
 بغيره وتلحقا بخلاف ما نحن فيه فانه من الجاهل مع حصول الاستقلال بالتعلق بالاخره
 ان يتعلق بالجميع وان لم يكن لازما قال علم الهدى رحمه الله في هذه الحجة في جملة جوابه
 عنها وهذه الطريقة توجب على المستدل بها ان لا يقطع بالظاهر من غير دليل على

توضيح في بيان ما مر من العلم بالشيء
العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم
فمثل العلم بالشيء هو العلم بالوجود لا العلم بالعدم

ان الاستثناء ما تعلّق بما شذّذ وبشيء ان يتوقف في ذلك كانه ذهب نحن اليه لانه
نحن اليه على ان الاستثناء لا يقتضي ان لا يجب تعلّقه بغيره وهذا صحيح غير ان
يجب فهو خارج عن ان قطع على ان هذا الذي ليس بواجب لم يرد له التكلم وليس فيما افترض
دلالة على ذلك **وغر التثنية** بنحو الجواب عن التثنية ان غايته ما يدل عليه لانه لا يجوز
القطع على تخفيض غير الاخر بمجرّد اللفظ ونحن نقول به لكنه يحمل مع ذلك ولا يسبيل
الى ضعفه **وعن كمال** اننا اختار عدم الاستثناء فلو لم يلزم ان يكون العامل فيما بعد
الاستثناء اكثر من واحد قلنا ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو كان المشتق هو العامل
في المشتق منه وهو في موضع متبع ايضاً لضعفت اليه مدّ ذهب جماعة من النجاة ان هذا
في المشتق هو الاصل فامعنى الاستثناء انما هو العامل ما به يفهم المعنى لكونها ثنية
عن سنته كما ان خوف النداء نائب عن ناديه هو الوجهة سلمنا لكن يمنع عدم جواز اجتماع
العاملين على المعول الواحد فانهم لم ينفواوا حجة عندنا بما وانما ذكره في الاثمة رضاهم
حاولوا على المؤثرات الحقيقية وضعفه ظم وقد جردوا في لعل الشبهة الاجتماع
لكونها معرّفات والعلل الاعرابية كذلك وانما هي على امات وما نفل عن سببها من النص
عليه لا حجة فيه مع انه قد عورض بنص الكسائي على الجواز وقول الفراء في باب التثنية
مشهور وقد حكم فيه بالثبوت بين العاملين في لعل اذا كان متضاهياً واحداً
كاعطائي واكرهني الامر اعطيت اكرهني الامر فالنحو ان التثنية مشتركان في رفع
الفاعل ونصب المفعول من غير تثناع ووافقه على ذلك بعض متفقي المتأخرين مستدلاً
عليه باصالة الجواز وانتفاء المنافع شؤوهم قواردا المؤثرين على اثر واحد هو ممنوع
بأن العامل عندهم كالعامة ويجوز تعدد الال اناء قال ويدل على ذلك جوازه من حيث

هذا كقسط اللغات بالان في قوله
لا ينفرد
او غيره
عقبتين
مستقيمتين
استشاد
العلم بوجوده
في التثنية
قوله فان في الجواب ما يدل عليه
مقتضيات التثنية لانه على
غيره لا حجة
بجواب ما قال الحنف
الا ان من منعه من
كان بوجه مراد الحنف
فكسر مع ذلك محتمل لكنه باحتمال
مخرج من على ادعاء المتكلم
ظهور اللفظ في العموم واستصحاب
وعدم دليل على العدول عنه
ان الاصل المرجح لا يرد التثنية
لان دعواه الظهور القطع
والاولى في الجواب
الظهور على اي حين
لنفس الاستثناء
لا ان العلم
والاولى
قوله وانما قوله لو جاز مقتضاه
الفرق بين التثنية ونفسه
المتنفل
بغيره بال
الاولى بالجواز
لنقله بغيره
لا على
يقضي ان الجواب بينهما
فرق
صلح

قوله والاولى اعطى بطحا بن محمد بن

على
البحر
كلوا منه وكنوا
انكم انتم في حقيقته
لما قال في البحر على قومك
والفلسفه الطوبى اليه
يقال الطوبى اليه لو اعلم على طبع
بين البحر حشره بطنه وصدور
من انكم لو كنتم الصنفه الاخره
النفوس والافئده وذهبا
قروا اجاب عن كل
انه صمد في البحر
رجوع الى الدنيا
الان لا في
صلى
هنا انما لا يكون الا انكم لا تعلمون انتم
ولكنكم فوضت في البحر والخراب فوضوا
كل من يعود الى الدنيا والى الخيرة
حج

قفوه و قفوت
 لکلمه چنانچه نام نیاورد و در سبب
 انظر بیان قول آن انکار
 و نقل سبب قول آن که موصوف
 فی الصفة مودعین نام
 دارن و در سبب قول آن که
 علانی انظر بیان و در انکار
 ماقصده و در انکار علی عدم
 فی عدم انکار علی عدم
 در انکار علی عدم علی انکار

[illegible]

اللغة انهم يخرجون عن الشيء الواحد بما ينضمون من هذا حلو حاضرا لا يخرجون
خلوها عن الصفة اتفاقا فهو اما في كل واحد منهما بخصوصه وفي حدهما بينهما
دون الاختلاف بينهما فاحدا لا يشترط الاول باطل لانه يقتضي كون كل واحد منهما
محكما به على المبدأ وهو جميع بين التضييق والتأنيذ بل لم انتفاء الخبر عن الثاني عن
الصفة استقلال ما فيه الصفة كما هو خلاف المقصود والثالث هو المطلوب ثم ابد
بغيره سيو به فام زيد ذهب في النظر في ان الصفة هو العاقل في الموصوف
ولا ينسب عليك ان هذا الحكم المنقول غريبه هنا انما نقل عنه من النص
على عدم الجواز وقد نقل هذا الحكم ايضا بنحو الامثلة رضي الله عنه عن المحلل ونقل عن
سبب القول بان العاقل في الصفة هو العاقل في الموصوف وارضاه في جواب
عن الخاص ان الاستثناء من الاستثناء انما يوجب جوعه على ما يليه ونما شذبه
لان تعلية الامر يقتضي لناؤه وانتفاقا بانه فان الثائل اذا قال لك عندك
عشرة درهمين كان المفهوم من اللفظ الاقرار بالتأنيذ فاذا قال عقيب ذلك
الا درهمين ارجح الاقرار بالتأنيذ لكونه خيرا من الذي بين الذين وقع استثناءها
من العشرة فلو عاد الله المستثنى مع ذلك الى العشرة كان وجوده كعدمه لا خواجه
منها مثلها ادخل ولو قيدنا غير الاستثناء به قوله على عشرة الادرهين وهو لا يوافق
بالتأنيذ من غير زيادة علمنا او نقصا بخلاف ما لو حبلناها رابعا الى ما يليه فقط
فانه يوافق الاقرار بالتأنيذ فيقيد ذلك ظاهره **وعلى سبيل** بالتمنع من ان
ينقل عن الاول لا بعد استيفاء غرضه منها وهل هو الاخير المتنازع فيه منه
يعلم فسا القول بحلولة الجملة التأنيذ من الاستثناء وبين الاولى فانه مصداق

۴۵

قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

فاذ عرفت ذلك كله فاعلم ان حكم غير الاستثناء من المخصصات المنعقدة بالعدد
 بحيث يصلح لكل واحد من حكم الاستثناء خلافاً ومنهجا وتوجه وجوابا غير ان بعض
 من قائل يقول الاستثناء الى الاخير حكمه هو الشرط الى الجميع فحيال فاستدلالهم ههنا
 وانما اذا امتنعنا لنظر المحل السابق لم يثبت عليه كونه في هذا الوجه من المخصصات
 غير المضيف احكاما هي جميع من الناس الى ان العام اذا تعقبه خبر يرجع الى البعض
 ما يستلزمه كان ذلك تخصيصا له واختاره العلامة في هذا الوجه حكى المحقق عن الشيخ
 انكاره ذلك هو قول جماعة من العامة واختاره هو التوفيق وانما العلامة في
 هو من ههنا لم يثبت له عليه ولم يثبت له قوله تعالى والمظالمات يرتفعن بانفسهن
 ثلثة ذوات ثم قال ويقولون حتى يرتدوا في قوله يرتدوهن للرجعات فعلى الاول يختص
 الحكم بالرجعات ومن على الثاني لا يختص بل يعمى على عوصه لرجعات والباقيات
 وعلى الثالث يثبوت وهذا هو الاقرب لتمام ان في كل من احكاما الى تخصيصه عدمه
 انما كما لم يلج الا اما الاول فلا في اللفظ العام حقيقة في اليوم فاستدلاله في التخصيص
 مجاز كما عرفت وهو ظاهر واما الثاني فلان تخصيص الضمير مع بقائه المرجع على عوصه
 يجعله مجازا اذ وضعه على المطابقة للمرجع فاذا خالفه لم يكن جارا با على منتهى الوضع
 وكان مملوكا به سبيل الاستحرام فان من اوعا لم يزل به بلفظ من المضيف بعضهم
 المعنى المجازي ما عني منه من اذ فرض ان اذه العوم من المظالمات وهو المعنى الحقيقي
 وايد من ضمير المعنى المجازي عنى الرجعات واذا ظهر هذا فلا بد في الحكم بترجيح
 احد المجازين على الاخر من ترجيح الظاهر نفاهه فيجب لو ثبت ان ذلك يختص
 المضمرة منه العام وهو مظهره في مجازا يستلزم تخصيص المضمرة وضربه

قوله والفريقين من الرجعات
 لان الرد لا يكون الا
 فيمن اذ البراءة
 انقطع التعقيل عن قوله
 انما لا يتوقف خبر
 بالمطقات
 جازا في تفسيرها لها والباقيات
 قوله الظلم اشفاؤه من
 في الظلم او
 دلالة
 ضم الضمير لثبوت الضمير عليه
 بخلاف العكس حل
 الراضع
 على
 خلاف الظاهر الى من حمل الماوي
 عليه لان ذلك
 اصل
 فان قلت ان الظلم منه
 لا شفاء المرجع
 يمكن
 ان يكون معارضة لاصل
 الدليل
 صحيح

مثله ولا كذلك العكس فان تخصيص المضمحل لا يتعدى الى العام ولا يتخص به الخاص
فبان ان المجازا لازم من عدم التخصيص ربح مما يستلزمه التخصيص لكون الاول
واحدا والثاني متعددا قلت هذا مبنى على ان وضع الضمير لما كان المرجح ظاهرة
حقيقته له لا لما يتراد بالمرجح وان كان معنى مجازيا له فانه يحقق المجاز في المضمحل ايضا
على تقدير تخصيص العام لكونه مراد به خلافا لظاهر المرجح وتخصيفه وذلك خلاف
التخصيص والظاهر ان وضعه لما يتراد بالمرجح فاذا اريد بالعام المخصوص لو يكن الضمير
عاما بل هو تخصيصه بغيره مجازا فلا يثبت هناك المجازا واحدا على التفسيرين
ما قبل من ان اللازم لعدم التخصيص هو الافتقار الى التفسير في الاثر وبعبارة
اخرى كذا

ان لم تجزوا التصدق من ربحكم حتى
 انفقتموه لمعوا مجازات التصدق من ربحكم
 فيما نحن فيه الذي من اجله نرجع التصدقين
 هو الدليل الذي اخذوا اليه في تخصيص
 الربح كما يجب ان يقع في كل ربح الجوز
 ومن ثبت ان لم يقع في كل ربح الجوز
 لم يقع تجزوا التصدق من ربحكم حتى
 قودوا الا انهم اتفقوا على ان يجمعوا
 على ان ربحكم انما يقع في ربح الجوز
 فان لم يقع في ربح الجوز فليس تجزوا
 ربحكم في ربحكم فليس تجزوا ربحكم
 فليس تجزوا ربحكم فليس تجزوا ربحكم
 فليس تجزوا ربحكم فليس تجزوا ربحكم

فان لم يثبت الحاشي في الترتيب
 اريد ان المعنى الحاشي في الترتيب
 من غير ان يكون في الترتيب
 اريد ان المعنى الحاشي في الترتيب

في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر

منقسمها للبحوث في لفظ التام فلا يبدى لفرد من مجازيه الصغر بقدرها خفصا
 الخفصين به وبشاء المرجع على خاله في العموم ولما لم يكن ثمة وجع في جرح لاحد المجازين
 على الاخر لا جرم وجب لتوفت اصول لا يرتب جواز تخصيص لتمام بمهموم المواضع
 وفي جوازها بما هو جرح من مهموم الخالفه خلاف ولا كثر في على جوازها وهو الاقوى لنا
 انه دليل شرع عارض مثله وفي العمل بجمع بين الدليلين فيجب جرح المخالفين انما جرح
 انما بقدم على التام لكون دلالة على ما تحت اقوى عن دلالة التام على خصوص ذلك
 الخاص ارجحه الاقوى ظاهره وليس الامر ههنا كذلك فان المنطوق اقوى لا لمز
 المهموم وان كان له فهو خاصا فلا يصلح العارضه فلا يجب جملة عليه ولا يجوز
 منع كون دلالة التام بالنسبة الى خصوصية الخاص اقوى من دلالة مفهوم الخالف
 مطلقا بل الشبهة ان غلبه بولاه وهو التي هي جرحا وكلها لا يفرض القوة عن دلالة
 التام على خصوصيات الافراد سيما بعد شوع تخصيص العمومات اصول لا خلاف
 في جواز تخصيص الكتابات بخبر المتواتر وهي منظم ايضا واما تخصيصه بخبر الواحد
 على ثقله في العمل به رتبة قرب جوازها منظم وبه قال العلامة وجميع من التاثير وحكي المحشو
 عن الشيخ وجماعه منهم انكاره منظم وهو من ذهب لتسببه فانه قال في اثناء كلامه على
 انما لو سلمنا ان العمل فلا بد في الشرع به لم يكن في ذلك دلالة على جواز التخصيص
 ومن الناس من فصل فاحاز ان كان التام فلا يخص بديل بل وطعي منفصلا كما
 او منفصلا وقبل ان كان التام فلا يخص بديل منفصل سواء كان قطعي ام ظاهري
 اليه يعمل التحقيق لكنه ساء على منع كون الخبر الواحد دليلا على الظاهر في ان لا دلالة
 على العمل به لا لجماع على استبعاله فيما لا يوجد عليه دلالة فاذا وجد في الدلالة العقل

في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر

في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر
 في قوله تعالى انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر انما الله تعالى هو الذي يقرر

ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين

ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين

سقط وجوب العمل لئلا يمتد لبيان تضارضا واعمالها ولو من وجوه ولو ولا
 وبما ان ذلك يحصل لامع العمل الخاص اذ لو عمل بالتمام لبطل الخاص لغيره بالمره
 فلو لم يمنع وجهين احدهما ان الكتاب فطعن ونجرا الواحد قطي والآخر لا يضارض القطع لعدم
 متفاوتة فبلغ في الثاني ثم لو جاز التخصيص بجزا التبع ايضا والثالث بطل تناق
 فالمستلزم مثله بيان الملازمة ان التبع نوع من التخصيص من تخصيص الازمان والتخصيص
 المطلق اعم منه فلو جاز التخصيص بغير الواحد لكانا لعملة ولو تميز تخصيص العام على
 الغاء الخاص هو فائدة التبع والجواب غلا وان التخصيص نوع في الدلالة
 وطل كلاله في بعض الموارد وهي ظنية وان كان لمن قطعنا فاعلم بغير ترك القطع التقل
 لكنه ظني الدلالة وخاص الخبر وان كان ظني النقل لكنه قطعي الدلالة فصلا لكل قوة من
 وجه فلتك بافتراضا فوجب الجمع بينهما **والثاني** ان الاجتماع الذي يسمونه
 هو الضار في بتر التبع والتخصيص على ان التخصيص هو من التبع ولا يترتب اثر
 الشيء في الضعيف ثابته في القوي فليسا مل حجته المفصلين ان الخاص ظني والعام
 قطعي لا تضارض لا يضرع العام وذلك عند الفقرة اولى بان يدل دليل قطعي
 على تخصيصه فيصير مجازا وعند الفقرة الثانية بان يخص بعبص لان المخصص بالمفصل
 مجاز عند كون المتصل والقطعي ترك بالظني اذا ضعف بالجواز لا يفي قطعا
 نسبة الى جميع مراتب الجواز سواء وان كان ضاهرا في الباقي فان رفع مانع القطع
والجواب بمثل ما تقدم فان التخصيص نوع في الدلالة وهي ظنية فلا ينافي قطعية
 المن حيث الموقوف بان كلامهما اطلق من وجهه فطعن من نحو كما ذكرنا فوقع لغا
فوجب الموقوف والجواب بترجيح الخبر بان في اعتباره جمعا بين الدليلين

ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين

وغيره

ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين
 ان كان في الشيء من جنس واحد
 فيكون له في ذلك الجنس
 ان كان في الشيء من جنسين
 فيكون له في كل واحد من الجنسين

في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 وانما يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 وانما يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم

واعتبار الكتاب بطلان الخبر بالكليّة والجمع اولى من لا بطلان هذا ودفع ما قاله المحقّق
 بعلم هنا ما ندكر في محله من بحث الاخبار افتاء الله تعالى **فصل في بناء العلم**
 على الخاص لا ذور دعاء وخاصّ مشافيا الظاهر فما ان يعلم ناهيها اولاد
 اما مفار بين ولا والثاني ما انه شلّم الخاص والعام فهذه اقسام اربعة الاولى
 انما ان يعلم الاقران ويحيى بناء العام على الخاص بل خلاف يعقوبه الثاني
 ان يفهم العام فان كان ذور ودا الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام كان
 نسخا بل لا يخلو له وان كان قبله يبنى على جواز ناهي بيان العام فمن يؤدّه محله
 تخصّيصا وبنايا له كالاول وهو الحق وغير المجوّذين فائقا له ان يكون نسخا
 وهو من لا يشترط في جواز السخ حضور وقت العمل وبين أدلة المانعون من السخ
 قبل حضور الوقت وسببان تحقيق ذلك اثباتان يشترطان في فهم الخاص لا وقت
 ان العام يبنى عليه بغيره وفاقا للمحقّق وانما ذكرنا في الجهور وفان قوم انه يكون نسخا
 للخاص وعزاه المحقّق الى الشيخ وهو الظاهر من كلام علم الهدى وصريح الجليلي
 ابن زهره لتأنيها بادليلان فادعاء العمل بالعام يقتضي لعاء الخاص ان كان
 وروده قبل حضور وقت العمل به ونسخه ان كان بعده ولا كذا ذلك العمل بالخاص
 فانه انما يقتضي دفع الدلالة العام على بعض جزئياته وجعله مجازا في اعاده وهو
 هبّ عند دينك المحمّد بين مكانا ولي بالشيخ وما يهاض من العمل بالعام
 عن تقدير الشارح وقت العمل بالخاص يقتضي نسخا والسخ تخصّيص بالزمان وليس
 التخصّيص اعيانا العام باولى من التخصّيص ازمانا الخاص فضعفه ظم لان نسخ
 السخ بالنسبة الى التخصّيص بالمعنى المعروف لا مساع لا تكادها وتجبر الاشتراك

في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 وانما يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 في بيان ان العلم العام لا يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم
 وانما يقتضي العلم الخاص في كل واحد من هذه العلوم

في معنى التخصيص نظر الى المعنى لا يقتضى مساواة كيف قد بلغ التخصيص الشي
 والكثرة احد قبله ما من عام الا وقد خص كما ترجمت التوف بالشيخ وجهان
 احدهما ان لنا مثل اذا قال اقل زيد ثم قال لا تقتلوا المشركين فهو بمثابة ان يقول
 لا تقتل زيدا ولا عمرا الى ان ياتي على افراد واحد بعد واحد وهذا اختصاص
 لتلك المطول واجمال لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل زيدا لكان ناسخا
 لقوله اقل زيد بما فكما ما هو بمثابة **والثاني** ان المخصص للعام بيان له فكيف
 يكون مقدما عليه **والجواب** غيلا ولا يمنع من التثنية فان تعدد الاء
 وذكرها بالتوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه من استاتفة بخلاف ما اذا
 كانت مذكوزة باللفظ العام فان التخصيص ح ممكن فلا يصاد الى الشيخ لما يقتضيه من
 اولوية التخصيص بالنسبة اليه وان الشيخ رفع والتخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع
 اهون من رفع **وعلى الثاني** بانه استبعثا اختصاصا لا يمنع ان يترك كلامه ليكون بمثابة
 التمراد بكلام اخر بعدة وتحققه بانه يتقدم ذاته ويشترط وصف كونها بالاولوية
 اذا عرف هذا فاعلم ان المحقق عند نقله للقول بالشيخ هنا عن الشيخ علله بانه لا يمنع
 تأخر البيان وكثيرا ما يرد به عدم جواز اخلاء العام عند اذنه التخصيص من دليل
 عليه مفاد له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى لمجل صوت
 المتقدم من تأخر البيان **والجواب** عن هذا التعديل ولا اتا لان عدم جواز
 تأخر البيان وثانية انه على تقديره يمتنع ان يكون البيان متأخرا ولم ينعض
 هنا للاختصاص على ما صا د اليه ولعله مثل احتياج الشيخ فانهما يشترطان لا فرق في
 التمسك بالراجع ان يجهل النايخ وعند ناسخ يعمل بالخاص ايضا لانه لا يخرج في

في معنى التخصيص نظر الى المعنى لا يقتضى مساواة كيف قد بلغ التخصيص الشي
 والكثرة احد قبله ما من عام الا وقد خص كما ترجمت التوف بالشيخ وجهان
 احدهما ان لنا مثل اذا قال اقل زيد ثم قال لا تقتلوا المشركين فهو بمثابة ان يقول
 لا تقتل زيدا ولا عمرا الى ان ياتي على افراد واحد بعد واحد وهذا اختصاص
 لتلك المطول واجمال لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل زيدا لكان ناسخا
 لقوله اقل زيد بما فكما ما هو بمثابة **والثاني** ان المخصص للعام بيان له فكيف
 يكون مقدما عليه **والجواب** غيلا ولا يمنع من التثنية فان تعدد الاء
 وذكرها بالتوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه من استاتفة بخلاف ما اذا
 كانت مذكوزة باللفظ العام فان التخصيص ح ممكن فلا يصاد الى الشيخ لما يقتضيه من
 اولوية التخصيص بالنسبة اليه وان الشيخ رفع والتخصيص لا يقع فيه وانما هو دفع
 اهون من رفع **وعلى الثاني** بانه استبعثا اختصاصا لا يمنع ان يترك كلامه ليكون بمثابة
 التمراد بكلام اخر بعدة وتحققه بانه يتقدم ذاته ويشترط وصف كونها بالاولوية
 اذا عرف هذا فاعلم ان المحقق عند نقله للقول بالشيخ هنا عن الشيخ علله بانه لا يمنع
 تأخر البيان وكثيرا ما يرد به عدم جواز اخلاء العام عند اذنه التخصيص من دليل
 عليه مفاد له وان كان قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى لمجل صوت
 المتقدم من تأخر البيان **والجواب** عن هذا التعديل ولا اتا لان عدم جواز
 تأخر البيان وثانية انه على تقديره يمتنع ان يكون البيان متأخرا ولم ينعض
 هنا للاختصاص على ما صا د اليه ولعله مثل احتياج الشيخ فانهما يشترطان لا فرق في
 التمسك بالراجع ان يجهل النايخ وعند ناسخ يعمل بالخاص ايضا لانه لا يخرج في

ثُمَّ اخْتَارَ الْمُفْقِدَ فِيهِمَا مَقَامًا جَلَّ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُفْقِدِ فَلَا تَجْعَلُ بَيْنَهُمَا لَدَّ الْبَلْبِيسِ لِأَنَّ
الْعَمَلَ بِالْمُفْقِدِ يُلْزِمُ مِنْهُ الْعَمَلَ بِالْمَطْلُوقِ وَالْعَمَلَ بِالْمَطْلُوقِ لَا يُلْزِمُ مِنْهُ الْعَمَلَ بِالْمُفْقِدِ لَصَدَقَ
مَعَ غَيْرِهِ لَكَ الْمُفْقِدُ وَبِهَذَا اسْتَدَلَّ الْقَوْمُ وَهُوَ جَدِّ حَيْثُ يَنْبَغِي أَحْتِمَالُ الْجَوْزِيِّ
الْمُفْقِدِ بِإِرَادَةِ التَّوْبِ عَنِ كَوْنِهِ أَفْضَلَ لِأَفْزَلِهِ وَإِبَادَةِ الْوُجُوبِ الْخَيْرِي وَكَذَا الْوَلِيُّ
يَكُونُ أَحْتِمَالُ الْجَوْزِيِّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مُشْتَبَاهًا وَلَكِنَّهُ كَانَ مَرْجُوحًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَوْزِيِّ لِقَوْلِهِ
الْمَطْلُوقُ بِإِرَادَةِ الْمُفْقِدِ مِنْهُ مَا مَعَ تَسَاوُلِ الْأَحْثَالَيْنِ فَيَشْكُلُ الْحُكْمُ بَيْنَ جَمْعِ أَحَادِ الْجَوَادِ
وَلَمْ يَحْصُلِ التَّضَارُّضُ الْمُفْتَضِلُّ لَكَ تَأْخُذُ أَوْ التَّوَقُّفُ وَيُشْبِهُ الْمَطْلُوقُ سِلْمًا مِنْ الْأَعَاوِضِ
وَقَدْ أَمَارَ إِلَى بَعْضِ هَذَا الْأَشْكَالِ فِي لَهَائِنَاهُ وَاجَابَ عَلَيْهِ مَا يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ جَمْلَهُ عَلَى

[illegible]

قوله تعالى في هذه الايام مائة التي هي ايامكم
سبعون يوما ولسوا لكم في الغيوب الايام

قوله واليه
لما كنت في الجحيم
سخرت له الجحيم
الزمره انه لم يزل في القفا
الصفحة ١٠٠٠
مكة فان ذلك من عروا لم يزل
حقه من غير ان يزل من الجحيم
لما كان ذلك من عروا لم يزل
الزمره انه لم يزل في القفا
الصفحة ١٠٠٠
مكة فان ذلك من عروا لم يزل
حقه من غير ان يزل من الجحيم

الا ان فهم ما عدل الجملة منه موقوف على ضمنية الفهرنة وذلك بانه كونه مجازا فيه و
الفرق الذي بينه وبين لفظ اليد ولفظ الانسان غير مقبول بل هما مشتركان في بناء
الجملة عند الاطلاق وتوقف ما سواها على الفهرنة وان كان استعمال اليتد الابعاض
معناه فادون الانسان فان ذلك بحجته لا يقتضي الاجمال بل لا بد من كونه ظاهري
الكل بحيث لا يثبت احدهما بخصوصه في لفهم والواقع خلافه ولا يخفى عليه فانما
قد بينا ان القطع في الابانة الثانية عند جماعة في الجمل نحو قوله لا صلوة
الا بظهور لا صلوة الا بقائمة الكتاب صيام لمن لم يربطه لصيام من الليل لا كالحاج الا
بولى مما ينبغي فيه الفعل ظاهرا مطلقا وقبل ان كان الفعل المتق شرعا كما في الامثلة
المدكوته او لغويا ذاكم واحدا فلا اجمال وان كان لغويا له اكثر من حكم واحد فهو
محل والحق انه لا اجمال مطلقا وفا لا اكثر لنا انه ان ثبت كونه حقيقة شرعية في
الصحيح من هذه الافعال كان متصلا لا صلوة صحيحة ولا صيام صحيحا ونفي المستحح ممكن
باعني احوال شرط والشرع وفلا خبر الشارع فيبعين الا اذا فلا اجمال وان لم يثبت
له حقيقة شرعية كما هو الظاهر وقد ثبت له حقيقة عرفية وهو ان مثله يقصد
منه نفي لفائده والجدد ونحوه لا علم الا بالمنفع ولا كلام الا ما افاد ولا طاعة الا لله كان
منعينا انما ولا اجمال ولو فرض تنفاؤه انما فالظاهر انه يحل على نفي الصحة دون الكا
لان ما لا يصح كالعدم عدم الجملة بخلاف ما لا يكل فكانا قربا لجازين الى الحقيقة
المستغذره وكان ظاهرا فيه فلا اجمال لا يقال هذا اثبات للثقة بالشرع وهو باطل لانا
نقول ليس هو منه وانما هو شرع احد المجازات بكثرة التقادير، ولذلك يقال هو
كالعدم اذا كان بلا منفعة احتج الاولون بان العرف في مثله مختلف فيهم نفي الصحة

قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم
 قوله لا يثبت في العلم

ثاثة وثاني لما لا اخرى فكان مشددا بينهما ولزم الاجمال والجواب ان اختلاف
 العرب والتميم ان كان فاسما هو باعتبار اختلافهم في لغة ظاهرة الصحة او في الجمال
 فكل صاحب مذهب يحكم على ما هو الظاهر فيه عند لا انه مشددا بينهما منوطا عندهما
 لا بجملة الا انه ظاهر عند كل شي ولو نزلنا الى السليم مشددا بينهما فكونه على السواء
 بل في الصحة راجح لما ذكرنا من افرقة اللفظ الثالث جحرا المفصل ان نشاء الفعل
 الشرع ممكن لقوات شرطه وجوهر فيجوز في لغة في علمه ولا يكون هناك اجمال
 وكذا مع اشاد حكم التعقبات يجب صرا لثقة اليه وهو ظاهر دائما اذا كان له حكام
 الفضيحة والاختلاف فليس احدهما اولى من الاخر فيحصل الاجمال والجواب ان
 مما قلناه مرادنا اننا اكثر الناس على انه لا اجمال في الصحة والمصداق الى
 الاعيان خوفا له تعالى حرمت عليكم امهاتكم وخالف فيه لبعض الحق الاول ثبات
 من مشقة كلام العرب علم ان مرادهم في مثله حيث يظنون انه مما هو مختم الفعل المقتض
 من ذلك كالاكل في الماء كوال شراب في المشروب واللبس في الملبوس والوطء في الموطوء
 فاذا قيل حرم عليكم ثم الخبز والتمر والحبر والامهات فهم من ذلك سابقا الى
 التهم عرفا فهو منقطع الدلالة فلا اجمال اجمع الخالفان تخوفا العين غير معفوك
 فلا بد من ضمها فعل صحيح متعلقا له والافعال كثيرة ولا يمكن اضماد الجميع لانها في
 للضرر فيقتل بقدرها فاعتين اضمادا لبعض ولا دليل على خصوصية شيء منها
 فدلالة الله على البعض المراد غير واضح وهو معنى الاجمال والجواب لمنع من عدم
 وضوح الدلالة على ذلك لبعض ما عرفت من دلالة العرب على ارادة المقصود من
 مثله اصل الميتين فقيض الجمل فهو منقطع الدلالة سواء كان بنفسه مثل والله

قوله
 والجواب ان
 ظاهرا من
 حجة الاولين
 ان لا يمكن
 الجمع
 عند
 عند
 سلم
 مستأجر
 البر
 الاجزاء
 العذر
 على
 الذي
 ليس
 اولى
 ذلك
 ان
 محاربا
 انهم
 في
 في
 ثلث
 عن
 راجح
 الجازات

و قد علم
 ان الله لا يهدي
 القوم الضالين
 و قد علم
 ان الله لا يهدي
 القوم الضالين

واما تجهنهم على منع تأخير بيان غير المحل ايضا فنعلم من حجة الفصل وكذا الجواب **أجبت**
 المتقدمة رضي الله عنه على جواز تأخير بيان المحل بخلاف ذكرناه وهو انه لا يمنع من فرض
 فيه مصلحة دينية يحسن لاجلها قال وليس لهم ان يقولوا اللهم انا وجريرتيج وهو الخطاب
 بما لا ينهم الخطاب معنا فان هذا الدعوى ضمهم غير صحيحة لا ناعلم ضرورة انه يحسن من
 الملك ان يدعو بعض عماله فيقول قد وليتكم لبلدا فلانك وعولت على كفايتك
 واخرج اليه عددا وفي وقت بعينه وانا اكتب لك تذكرة بتفصيل ما فعله وانما في تذكرة
 اسلمها اليك عند ذوقه عليك وانفذها اليك عند استقراك في عملك وابضم فتاة
 العلم بتفصيل صفات الفعل ليس اكثر من تأخير اذنا المكلف على الفعل ولا خلاف في انه لا
 يجب ان يكون حال الخطاب ذرا ولا على اسير جواز التمكن فكذلك العلم بصفة الفعل هذا
 ملخص كلامه الاخراج للشق الاول من مذهب هبة هو جيد واضح لا مزاع فيه **وأجبت** على
 الثاني عن منع تأخير بيان العام المخصوص بوجه ثلاثة **الاول** ان العام لفظ موضوع
 محبته ولا يجوز ان يحاطل بحكم بلفظه خفية وهو لا يريد ما من غير ان يدل في
 حال خطابه انه مشجور باللفظ ولا اشكال في نفي ذلك والعلة في فحاشته خطابا وبها
 غيرها وضع له من غير ذلك قال والتشديد لا خلاف ان لا يحسن ان يقول الحكم منا انهم
 افضل كذا وهو يريد التشديد والوعيد واقل زيدا وهو يريد اضربه الضربة لشد بدلك
 جزاء لانه ان يسمي قاتلا مجازا ولا ان يقول بان حمارا وهو يريد رجلا يلبس بامش
 دلالة تدل على ذلك ولهذا المعنى باننا لمخفية من غيرهما لان المخفية فعل بل
 دليل والمجاز لا يدل له من دليل وليس تأخير بيان المحل جازا لهذا المجرى لان الخطاب
 بالمحل لا يريد به الا ما هو خفية فيه لم يعدل به عما وضع له الا لتشبان قوله **نكسا**

قد ورد في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 قد ورد في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة

وقد روي في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 قد ورد في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة

يذهب الى ان لفظ العموم مستغرق بظاهره على افعال الوجوه هذا جملة ما اخبر به على
 هذه الدعوى ما الغنى بغيره علناه بعين لفظه غلبا حاصلا الى اصر من زاوية
 القريب والحق اب ما عدا اول فالنقص بالشيء ولا يبره ان من شرط المنع
 كما عرفت يدان لا يكون مؤثرا فانه نصفه ارتفاعه حتى انه عدل الوقت ما يعم
 الغاية على سبيل المجلة ويحتاج في بعضها الى دليل سمعي بحقوقه وروا على هذا
 الفعل الى ان اتضح عنكم روح فلا بد من كون لفظ المنسوخ ظاهرا في الدوام والاستمرار
 وبعد فرض تنحيزه يعلم ان المراد لا في ذلك لظاهر هذا استعمال اللفظ الذي له حقيقة
 غير تلك الحقيقة من غير ذلك في حال الخطاب المراد ومن هنا التباين بعض اصحاب هذا
 القول الى طرف المعنى في المنع انهم كما حكينا عن العلامة فاجابوا عن بيان الاجمال في المنع
 فاما من هذا المحدث وركن السيد ادعى الاجماع على خلاف هذه المقالة كما مر في الاشارة
 وجعلها على من منع تأخير بيان الجمل فقال قد اجتمعنا على ان نرفعنا بحسن منه تأخير بيان
 مذهب الفعل المأمور به والوفاء الذي يفسر فيه عرفنا الخطأ ان كان مراد بالخطاب تأخير
 انما قال صلوا او اريد بذلك غايته فبشره فلا يثبت انهم في غير محاورهم اذ في حال الخطاب
 هو من فوائده واما الخطاب وهذا هو نص مذهب لقائلين يجوز تأخير بيان الجمل
 ولا يخرج ذلك عند احد مجرى خطاب لغيره بالتأخير وان فسوا ليس يجب ان يبين في حال
 الخطاب كل مراد بالخطاب فلما اصبتم فاقبلوا في الخطاب بالجل مثل ذلك فان قالوا
 لاحاجتنا الى بيان مذهب المنع وغاية العبارة لان ذلك يتألف من الاجمال في فعله وانما
 يحتاج في هذه الحالة الى بيان صفته ما يجب ان يفعله فلما هذا هدم كل ما افقده
 عليه فيفسحكم تأخير البيان لانكم فوجوا لبيان الشيء بمرجع الى الخطاب الى الامرين

قد ورد في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 قد ورد في الحديث ان من خطب خطبة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة
 لم يسمع فيها الا كلمة واحدة لم يسمع فيها الا كلمة واحدة

الى اذ احره على المكلف في الفعل فان كنتم ائتما غمخون من تأخير البيان لا لمراجع
 الى العلة والتمكين من الفعل فانتم تخرجون ان يكون المكلف سالا لخطاب غير فاد
 ولا متمكن بالا لاف وذلك بلغ في دفع التمكين من فقد العلم بصفة الفعل ان
 كان مناعكم لا يرجع الى وجوب حسن الخطاب الى ان الخطاب لا بد ان يكون بطريق
 الى العلم بجميع قوايده فهذا منقضى عند النزاع وبما من جملة المراءى وذلك جرح
 تأخير بيانها وقلتم بنظر قول من يجوز تأخير بيان الجمل لا نه بد هيك الى انه يستفيد بالخطاب
 الجمل بعض قوايده دون بعض فداخروتم مثله فالرجوع الى اذ احره العلة نقض منكم لهذا
 الاغتيال كله هذه عينا نرى بعينها واما قلنا انها بطولها انقضت ما احتجوا المقام له و
 عليه نحن نعيد عليه كلامهم سنا ونعقل استدلاله بعين ما نقضه دليل خصمهم
 محتاجين الى نشئة التفسير فان مواضع لا ميثا على نزاعها لا يكاد يخفى على المتأمل
 طريق تجميعها وسوف يبحث لتنظم مع محل النزاع واما ما نأيدنا به الجمل ومخالفته لا ريب
 في انقضاء استعجالا لفظ في غير المعنى الموضوع له الى الفهرته وان ذلك هو ما يزين
 الحقيقة والمجاز وفي منع تأخير الفهرته عن وقت الحاجة فاما تأخيرها عن وقت التكلم
 وقت الحاجة فلم ينقل على المنع منه مطلق من جهة الوضع دليل وما ينبغي من استلزامه
 الاعراء بالجمل فيكون فيها محال من وجع بان الاعراء ائتما يحصل حيث ينبغي اخطا لا يجوز
 وانشاؤه فيما قبل وقت الحاجة موقوف على ثبوت صنع التأخير مطلقا وقد فرضنا عند
 وفولم الاصل في الكلام الحقيقة معنا ان اللفظ مع قوايف وقت الفهرته ومخبره عنها
 محل على الحقيقة لا مطلقا يد لك على هذا انه لا نزاع في جواز تأخير الفهرته عن وقت التلفظ
 بالمجاز بحيث لا يخرج الكلام عن كونه واحدا عاقا ومنه تعقيب الجمل المشددة المتعاقبة

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

هذا هو الحق الذي لا يغيره
الزمان ولا المكان ولا
الزمان ولا المكان ولا

قوله فكيف بالفعول في جملته
إذا الفرض قبل وقت الحاجة فلو لم

لا يكون
فيه ضرورة
حاصلة من ذلك
فرواها في ذلك
الجزء في صورة
وهو بعد السامية
التي هي كملت
في ذلك

الحجة الأولى أنه لا شك في ذلك
مع انه يميز
عليه
المراد من ذلك

بالاستثناء ونحوه اذا قام المتكلم الغرض على رادف الى لكل كما مر تخفيفه ولو كان مجرد النطق
باللفظ يشقى ضم الى الحقيقة ليجز ذلك لاستلزامه الحد ورا الذي ينطق في موضع
التراع اعني الاغراء بالجهل فانما على انهم قد حكموا بجواز اسماع العام لمخصوص يادله العقل
وان لم يعلم السامع ان العقل يدل على تخفيفه لم ينقلوا ذلك خلافا لاجل جواز
اكثر المتخصصين كالسبب الحق والعلامة وغيرهم من تخفيف العلامة اسماع المخصص مع ان
ما ذكر من التوجيه يمنع هنا لولا ان قلنا المنع هناك ايضا لان السامع للعام مجرد عن
الغير متخرج بحمله على الحقيقة كما قلنا وليس سره فيكون اغراء بالجهل فان اجابوا بانه
لا يجوز الحمل على الحقيقة لا بعدا للمخصص عن المخصص الذي هو غير متخرج ويجوز بعد فرض
وجودها لا بد ان يغير عليها فيحكم بتمنضها ما قلنا في موضع التراجع انه لا يجوز الحمل على
شيء حتى ينفرد وقت الحاجة عند ذلك لوجود الغرض في طلب المكلف عليها بل بما يقتضيه
والعجب من السبب انه تكلم على المتأخرين من تأخير بيان الجمل بمثل هذا ولم يشبهه لو رد
نظيره عليه حيث قال ومن قوي ما يلزم من ان يقال لهم اذا جوزتم ان يخاطبوا الجمل بكون
بيان في الاصول وكلف المخاطب الرجوع الى الاصول ليعرف المراد الذي يجب ان
يعتقد هذا المخاطب ان يعرف من الاصول المراد فان قالوا بوقوف عنقنا التفضل
ويعتقد في جملة انه يمثل بما يبين له قلنا ان في تبيين هذا القول وبين قولنا
جوز تأخير البيان فاذا قالوا الغرضين هما انه اذا خوطب في الاصول بيان فهو متمكن من
الرجوع اليها ومعرف المراد ولا كذا اذا خوطب اذ لا يكون متمكنا قلنا اذا كان
البيان في الاصول فلا بد من زمان يرجع فيه اليها ليعلم المراد وهو في هذا الزمان
قصر او طول المكلف لتعلم ما هو باعتماد وجوبه والغرض على انما على طرف

والتسليم على
الامير المؤمنين عليه السلام
والسيد المرسلين
عليهم السلام
والجميع من آل محمد
عليهم السلام
والصالحين
المؤمنين
الذين هم
في جنته
موجودون

والمحقق كما في وقوعه والعلم به ويجتنبه وللتناس خلاف في المواضع لثلاثة فروع علم قوم الله
 محال واحال اخرون العلم به مع تجويز وقوعه ونفى ثالث يجتنبه معقرا باسكانا لوقوع العلم
 والكل بالعدل والذاهب لغير شاذ وحجة كيكه واهنه في الاغراض عنها اجده والاضطر
 عن جكايتها والمجواب عنها اليق وقد وطع لا يخلاف بيننا وبين من وافضا على المحجة
 من هل الخلاف في مدكها فانهم لفقوا ذلك وجوها من العقل والنقل لا يجزى
 طابلا ومن شاء ان يصف عليها فليطلبها من نظاها اذ ليس في النفس نقلها كغيرها
 ونحن لما ثبت عندنا بالادلة العقلية والنقلية كاحق سنقص في كتب صحابنا الكلام
 ان زمانا لكليف لا يخرج من امام معصوم حافظ للشرع بجل الى جوع الى قوله فيه
 ومضى اجتمعنا لامة على قول كان داخلا في جملتها لامة سيدها والخطا مؤمن
 على قوله فيكون ذلك الاجماع تجتنبه في جملة الاجماع في الحقيقة عندنا انما هي باعتبار
 كشف عن الحجة التي هي قول المعصوم والى هذا المعنى اشار المحقق في حديثنا
 وجه المحجة على طريقها وعلى هذا فالاجماع كاشف عن قول الامام لا ان الاجماع حجة
 في نفسه من حيث هو اجماع انهم ولا يخفى عليك تفائده الاجماع فلم عندنا اذا
 علم الامام بعينه نعم يتصور وجودها حيث لا يعلم بعينه لكن يعلم كونه في جملة المجتنبين
 ولا يبدى في ذلك من وجود من لا يعلم اصله ونسبه جلته اذ مع علم اصل الكل ونسبهم
 يقطع بخرجه عنهم ومن هنا يتجوز ان يقال ان المدا في المحجة على العلم بدخول المعصوم
 في جملة الفائكين من غير جاحل لاشراط اتفاق جميع المجتهدين واكثرهم لاسيما في
 الاصل والنسب في المحقق في المعنى اما الاجماع فتدنا هو تجتنبه بانضمام المعصوم
 على المانة من فهمها شاع قوله لما كان تجتنبه ولو حصل في اثنين لكان قولها حجة
 لا باعتبار اتفاقهما بل باعتبار قوله فلا يغيرا بمن يتكلم في دعوى الاجماع باثبات

[illegible]

فَوَاحِشٌ أَلْحَمُ
أَبْدَاءُ فِي خَيْرِ
مَكَانٍ

بها وبضعفت بنحو ما ذكرناه في الفتوى بان التهمة التي تحصل معها قوة الظن هي
 المحالة قبل من الشيخ رة لا الواضحة بعده واكثر ما يوجد مشهور في كلام الاصحاب
 حدث بعد زوال الشيخ رة كناية عليه والد في كتاب الوعائز الذي كنه في رايه
 الحديث من بيتا الوجه وهو ان كثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ كانوا يتبعونه
 في الفتوى فليد له لكثرة اعتقادهم وتحسن ظنهم به فلما جاء المشايخ ووجدوا
 احكاما مشهورة قد عمل بها الشيخ ومنابوا وخبو بها مشهور بين العلماء وصادروا ان
 مرجعها الشيخ وان التهمة انما جعلت بمنايعه قالوا لوالد قدس نفسه من اطلع على
 هذا الذي بينه تحفته من غير تليل لشيخ الفاضل المحقق سدد بالدين محمود
 المحقق السيد رضي الدين بن طاب في جماعته قال السيد في كتابه المسمى بالهجرة
 التهمة المبهجة اخبرني جدي الصالح ورام بن ابي فارس قدس وحده ان المحقق حدثه
 انه لم يبق لاراماته منعت على التحقيق بل كلهم حاك وقال السيد عقيب ذلك ولا
 ضلنا نهران الذي يقفه في حجاب على سبيلنا حفظ من كلام العلماء المقتد بهم
 لا ان لا يحتمل اذا اختلف هل يصح على قولين لا يثبتا وروىهما فويل يجوز لحدوث
 قول ثالث خلاف بين هل الخلاف ومثلا له باسئلة منها ان يضا المشرك بكثر
 بعد بها عبا فويل لوطي يمنع الرد فويل بل يتر هاسع ارسل لنفسها وهو يفاوت
 فمها بكثر او يثبتا فالقول بترها جائنا قول ثالث ومنها في النكاح باليتيم المخصص
 فويل يسخ بها كما دوا فويل لا يسخ بشيء منها لان الفرق وهو ان يثبتا بانه يسخ في البعض
 دون البعض قول ثالث ومجتهوهم على التخصيص بان كان الثالث يرفع شيئا
 منقضا عليه نعم لا فلا فالاول كسئلة البكر لا اتفاق على انها لا اثر جاننا والثاني

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله ويرى قلع شهيدنا
العليه ما اذا كان في السنة ويرى

قوله
بالعلم والبر
يكن انتم في المراء
بطن القلوب من العلم
بمجرد قولها وزكر العلم
مبداً في جميع الترتيبات في التفسير
من جملة الاحكام التي هي
العلم بالظواهر
وعلى هذا لا يرد
عليه

نقد و تحریف الشیخ فی تصنیفہ
 یلزم اطراح قول الامام ذاکر
 وطلب المرجح حتی یجرح قول
 الامام دکان الشیخ
 حدیث ذاکر علی
 حدیث

القولين واحداً قول ثالث
ولا يخفى ان العبارة المنقولة سقطت

كسئلته فتح التناحر ببعض الجمل لا ثم وافق في كل سئلته من هبوا وهذا التفضيل
جاء على أصولهم لا ثم صورته المنع اذا وضع مجمعا عليه يكون قد خالفه لا الجماع فليجزي
وفي صورته الجواز لم يخالف اجماعا ولا مانع سواء افاضوا والخيرة على اصولنا المنع مطلقا
لان الامام في حد ذاته اثنين فرضا قطعنا فالحق مع واحد منهما والاخرى على خلافه
واذا كانتا لتاينتا بهذه الصفة فالتاين كذا كذا بطريق اولي وهكذا القول فيما زاد
المتناحر اذا لم يفصل الاثمة بين مسئلتين فان نصب على المنع من الفصل فلا
اشكال وان عدم المنع فان كان بين مسئلتين على افتراض بحيث يلزم من العمل باحدهما
العمل بالاخرى لم يجز الفصل كما في توحيد وابوين وامرئة وابوين من قال اللهم ثابته
اصل التركة قال في الموضوعين ومن قال ثابته ثابته في الموضوعين الا ابي شيعة
فانه فصل وان لم تكن بينهما علالة فقال قوم بجواز الفصل بينهما والذني با على مذهبهما
عدم الجواز لان الامام مع حكم التاينتين قطعنا ولازم ذلك جوب منافعة التجميع
وذلك كله واضح المتناحر اذا اختلفت الامامية على قولين فان كانتا حكم
التاينتين معيونه التثبت لم يكن الامام احدهم كان الحق في الطائفة الاخرى ان لم
نك معلومة النسب فان كان مع حكم التاينتين دلالة قطعية فوجب العلم وجوب
العمل على قول الامام اما مع قطعنا ان لم يكن مع احدهما دليل فاطع فالذي يحكمه
المشهور الشيخ الذي في العمل بما شاء وعزى الى بعض الاصحاب القول باطراح التاين
والناس دليل من غير ما نقل من الشيخ فتضعف هذا القول بانه يلزم منه طرح قول
الامام قال وبمثل هذا يبطال ما ذكره لان الامامية اذا اختلفت على قولين فكل
طائفة فوجب دليل يثبتها ويمنع من العمل بالقول الاخر فلو تجزى بالاسمين ما ظهر

قوله لا اله الا انت : هو سبحانه الذي لا يشرك في ملكه شيء من خلقه ولا يقدر على ان يبدله او يغيره احد من المخلوقين .

[illegible]

يتبعه حصول التقاض بطلب الإجماع المنقول والخبر من حيث حنباج الخبر إلى أن لا
 تعد الوسائط في النقل وانتفاء مثله في الإجماع وشيئا أن قللة الوسائط من جملة
 وجوه الترجيح وينبغي أن هذا الوجه أن يفرض ترجيح الإجماع بالخبر إلا أنه معارض
 في الغالب بقله الصبغ في نقل الإجماع من المتقدمين لنقله بالنسبة إلى نقل الخبر
 في باب الترجيح إلى وجه من وجوهها مشروط بانتفاء ما يوجب الإجماع عليه الجانب
 الآخر كما سنفرق التثانين في علمنا أن بعض الأصحاب استعمل لفظ الإجماع في المشهور
 من غير تقييد في كلامه على تعيين المراد من هذا شأنه لا يستدعي ما يوجب الإجماع إلا
 أن يبين أن المراد بالمعنى المصطلح وما اختلفوا فيه إلا أن يذهب إلى هذا المصداق
 المشهور للإجماع في الحقيقة كما اتفق كذلك فلا يجوز عليه في الأحكام وبذلك ظاهر
 المطلوب في الخبر في الاختيار كحل بنفسه الخبر في نواتر الأحكام المتواترة
 هو خبر جماعة ينفرد بنفسه العلم فبذلك ولا ينبغي إمكانه ورفوعه ولا غيره بما يحكي من
 خلاف بعض وعلى السلك الفاسد في ذلك فانه ثبت ومكابر لا تأخره العلم الفردي
 بالبلاد التثانئة واللام الحائز كخبر العلم بالمحسوسات لا فرق بينهما فيما يؤول إلى الخبر
 وما ذلك إلا بالاختيار فقطعا وقد ورد عليه شكوكا منها أنه يجوز ولكن على كل واحد
 من الخبرين فيجوز على الجملة إذ لا ينافي كذا في أحد كذا لاخرين فقطعا ولا لا يجوز
 مركب من الأحكام بل هو بينهما فإذا فرض كذا بكل واحد فقد كذا بل يجمع مع وجود
 لا يحصل العلم ومنها أنه يلزم تضادها إلى ثبوتها وتصاريحها فيما نقلوه من مؤيد بحسب
 أنه قال لا ينفرد به وحده في بؤة نبينا فيكون باطلا ومهما أنه كجتماع الخلق
 الكثير على كل مقام واحد وأنه مشع عاده ومنها أن حصول العلم به يؤيد

[illegible]

ضمیمہ

مناقض

و لكن يا فتية العلم
لا يكونوا خضر عاصم
بنفسه ولكن ايمان
الاعصم هو العلم
دليل على ما هو في
العالم من خفي
مهم في العلم
هو ما لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب
والاعصم هو العلم
الذي لا يكون خضر عاصم
بنفسه ولكن ايمان
الاعصم هو العلم
دليل على ما هو في
العالم من خفي
مهم في العلم
هو ما لا يدرك بالحواس
بل بالقلوب

الولد بعد ذلك من انفسنا وجلا ناضرا ربنا لا ينظر في ائله تشك وهكذا حالنا في كل
 ما يوجد من الامور التي تحت يمشي هذه الفرائض بل يبادونها فانا نحن بصحة وضعها
 بحيث لا يتخلل في ذلك ريب لا يضر بنا فيه تشك احجج الخالف بوجه احد هذا
 انه لو حصل العمل بلكان عاديا اذ لا علمه ولا شره لا باجاء الله نعم عادته مخلوق شيع
 عتيق حتى لو كان عاديا لا علمه وانشاء اللازم بين الثاني انه لو افا والاسم لا دلي الى
 تناقض المعلومات اذا حصل لا يتبع على ذلك لوجه بالامر من المتناقضين فان ذلك
 جائز ولا لازم باطل لان المعلومات واقعات الواقع والا لكان العلم جهلا فلهذا جاع
 المتقنين التثا لث انه لو حصل العلم به لوجب لقطع فقيطه من مخالفته بالاجتهاد
 وهو خلاف الاجماع والواجب ان لا يفتقر الى ما يمنع من انشاء اللازم والفرار
 الاطراد في مثله فانه لا يخرج عن العلم في ما عر التثا لث في ثباته فحصل في قضية متنع
 ان يحصل مثله فانه لا يخرج عن العلم في ما عر التثا لث في ثباته فحصل في قضية متنع
 مخالفة بالاجتهاد الا انه لو يقع في الشكيات والالجام المتع على خلاف ذلك كما انفسا
 اصعل وساعى من خبر الواحد من الفرائض المتقدمة العلم يجوز التقيد به عقلا ولا تصرف
 في ذلك من الاحكام مخالفا لما حكاه المحقق زه عن ابن فخر يعرف الى جماعه من اهل
 التوالف وكيف كان فهو والاعراض عنه حقيق وهل هو واقع او لا خلاف بيننا لا حقا
 فلهذا يجمع من المتقدمين كالسيد المرعشي والى مكاد من زهري وابن البراج وابن
 اذ يجرى الى الثاني وصاحبهم هو المتأخرين الى الاول وهو اقرب له وجه من الادلة
 الاولى قوله في فلو لا يقر من كل فقرة منهم طائفة ليقتضوا في الدين وليست رد
 قويم اذا رجوا اليهم العلم يردون ذلك هذه الامة على وجوب الحد على العلوم

قوله كان عاديا لا ينظر في ائله تشك وهكذا حالنا في كل
 ما يوجد من الامور التي تحت يمشي هذه الفرائض بل يبادونها فانا نحن بصحة وضعها
 بحيث لا يتخلل في ذلك ريب لا يضر بنا فيه تشك احجج الخالف بوجه احد هذا
 انه لو حصل العمل بلكان عاديا اذ لا علمه ولا شره لا باجاء الله نعم عادته مخلوق شيع
 عتيق حتى لو كان عاديا لا علمه وانشاء اللازم بين الثاني انه لو افا والاسم لا دلي الى
 تناقض المعلومات اذا حصل لا يتبع على ذلك لوجه بالامر من المتناقضين فان ذلك
 جائز ولا لازم باطل لان المعلومات واقعات الواقع والا لكان العلم جهلا فلهذا جاع
 المتقنين التثا لث انه لو حصل العلم به لوجب لقطع فقيطه من مخالفته بالاجتهاد
 وهو خلاف الاجماع والواجب ان لا يفتقر الى ما يمنع من انشاء اللازم والفرار
 الاطراد في مثله فانه لا يخرج عن العلم في ما عر التثا لث في ثباته فحصل في قضية متنع
 ان يحصل مثله فانه لا يخرج عن العلم في ما عر التثا لث في ثباته فحصل في قضية متنع
 مخالفة بالاجتهاد الا انه لو يقع في الشكيات والالجام المتع على خلاف ذلك كما انفسا
 اصعل وساعى من خبر الواحد من الفرائض المتقدمة العلم يجوز التقيد به عقلا ولا تصرف
 في ذلك من الاحكام مخالفا لما حكاه المحقق زه عن ابن فخر يعرف الى جماعه من اهل
 التوالف وكيف كان فهو والاعراض عنه حقيق وهل هو واقع او لا خلاف بيننا لا حقا
 فلهذا يجمع من المتقدمين كالسيد المرعشي والى مكاد من زهري وابن البراج وابن
 اذ يجرى الى الثاني وصاحبهم هو المتأخرين الى الاول وهو اقرب له وجه من الادلة
 الاولى قوله في فلو لا يقر من كل فقرة منهم طائفة ليقتضوا في الدين وليست رد
 قويم اذا رجوا اليهم العلم يردون ذلك هذه الامة على وجوب الحد على العلوم

ذكر الشك في الالبته بدل على ان المراد بالانذار الفتوى بنونا واحد فيها موضع
 وفاق قلت هذا موقوف على ثبوت عرقته المعنى لمعرف بين الفقه او الاصوليين
 المنفعة في من الوصول صلى الله عليه واله على الوجه المعتبر لكل الخطاب عليهم والى اكم
 باثباته ومعنا اللغوى مطلق الفهم فيجب لكل عليه لاصاله بقاءه حتى يعلم النقل
 عنه ولم يثبت حصوله في ذلك لقصور الثاني قوله ضا الى ان جاك فاسق يثبت اثباتا
 وجهه لدلالة انه شجاعا في وجوب التثبت على محقق الفاسق فينبغي عندنا منعنا عملا بهتمو
 الشرط اذا لم يجب التثبت عند محقق غير الفاسق فاما ان يجب لقبول وهو المطلوب
 او الرد وهو باطل لانه يفتى كونه اسو حلالا من الفاسق وفناه بين وما يقال من
 من ان دلالة المفهوم ضيقه مدفع بان الاجحاج برميته على القول بحجته فيكون
 من جملة الظواهر التي يجب التمسك بها في المسائل التي فيها الاصلح الذين عا
 الائمة واخذوا عنهم او فاربوا عصرهم على رواية اخبار الاحاد وثبتوها والاعتبار
 بحال رواة والتفحص عن المقبول والمردود والبحث عن القوة والضعف اشهاد
 ذلك بينهم في كل عصر من تلك الاعصار في زمن امام بعد امام ولم ينقل عن احد
 منهم انكار ذلك ومبطل خلافه ولا روى عن الائمة حديث بضادة مع كثرة الروا
 عنهم في فحول الاحكام قال العلامة في النهاية ما الامامة فالأخبار يتون منهم لم
 لم يعزلوا في اصول الدين وفروع الاعمال اخبار الاحاد المروية عن الائمة عليهم السلام
 والاصول يتون منهم كابي جعفر الطوسي وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم ينكرو
 سوى لم ينص رضي الله عنه وابناعه لثبته حصلت لهم وقد حكى المحقق رضي عن الشيخ
 سلوك هذا الطريق في الاجحاج للتحمل باخبارنا المروية عن الائمة عليهم السلام

خلافہ کا ستونہ
بی بی

قوله فقال ان السجادة
 النابعين اجمعوا على
 ذلك
 اى مع العمل بخبر الروا
 والمراد
 بهذه الاجماع السكونية
 ليس
 بخبر اصلا لا قطعي ولا
 قطعي
 قوله كان التكليف
 بالظن من حيث انه
 ظن
 فالمراد منه المذكورة
 ممنوعة
 اذا استادوا بالعلم
 يستلزم اعتبار الظن
 من
 حيث انه ظن بخبر
 ان في
 صح

مقتضى اعلية فادعى الاجماع على ذلك وذكر ان قديم الاصحاب في حديثهم اذا طولوا
 بصحة ما افترقه المقتضى منهم عولوا على المنقول في صولهم المعتمد وكثيرهم المدونة
 فيسلم له خصمه به منهم الذي يعوي في ذلك وهذه بجهتهم من زمن النبي صلى الله عليه وآله الى زمن الامنة
 فلو لا ان العمل بهذه الامور وانفوا من اهل الخلافة اخرجوا بمثل هذه الطريقة انهم فقلوا
 ان الصحابة والتابعين اجمعوا على ذلك بدليل ما نقل عنهم من الاستدلال بمجراوا
 وعلمهم بغير الوفايع المختلفة التي لا يكاد يخفى وقد تكررت ذلك مرة بعد اخرى وشاع و
 ذاع بينهم ولم ينكر عليهم احد والا فقل ذلك بوجوب العلم بالعدائى باثباتهم كالمؤيد
 الصحيح الى ان يبع ان باب العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لم يعلم بالضرورة من الدين
 او من مذهبه هل ثبت في نحو زماننا منقطع قطعاً اذا الموجب من دلالتها لا يفيد غير الظن
 لفقد السنة المتواترة وانقطاع طرق الاطلاع على الاجماع من غير جهة النقل بحسب
 الواحد وضوح كون الاصل البرائة لا يفيد غير الظن وكون الكتاب قطعي الدلالة
 فاذا تحققت الدلالة بباب العلم في حكم شرعي كان التكليف فيه بالظن قطعاً والفضل فافض
 بان الظن اذا كان له جملة من شأنه في تفاوت بالثقة والضعف فالعدل عن القوي
 منها الى الضعيف قبح ولا ريب ان كثير من اخبار الاحاد يحصل بها من الظن ما لا يحصل
 بشئ من سائر الدلة فيجب لتقديم العمل بها الا يقال لو لم هذا لوجب فيما اذا حصل
 لما كمن شهادة العدل الواحد ودعوة من اقوى عن الظن المحاصل بشهادة العدلين
 ان يحكم بالواحد وبالالتعوي هو خلاف الاجماع لا فانقول ليس الحكم في الشهادة منوطاً
 بالظن بل بشهادة العدلين ان يحكم بالواحد وبالالتعوي هو خلاف الاجماع لا اننا
 نقول ليس الحكم في الشهادة منوطاً بالظن بل بشهادة العدلين فينتفي بانفائهما

وذكر ان الله تعالى انزل القرآن

في مكة المكرمة

في شهر رمضان

في سنة ثمانية

من الهجرة النبوية

في شهر ربيع الثاني

في سنة ثمانية

من الهجرة النبوية

في شهر ربيع الثاني

في سنة ثمانية

من الهجرة النبوية

ومثلها الفتوى والافراد هي كما اشار اليه المفسر رضي الله عنه في معنى الاسباب
والشرط الشرعي كدال الشرح مملوع المعنى بالنسبة الى الاحكام المتعلقة بهما جازاً
حل النزاع فانما المفروض فيه كونه التكليف موطاً بالظن لا يثبت الحكم المشتق من ظاهر
حكم الكتاب مطلقاً وظنون وذلك بواسطة فهمه فقد نه خارجته وهي فيج خطاب اليكم
بما له ظاهر هو بدي خلافه من غيره لا لا يثبت من ذلك لظاهر مسلمنا ولكن نحن مخصوص
فهو من قبيل الشهادة لا يعدل عنه الى غيره الا بدليل لا نأفول احكام الكتاب كلها
من قبيل الخطاب لثابتة قد مر اننا بخصوص بالموجود بين في زمن الخطاب ان
ثبوت حكمه مخفي من تأخر انما هو بالاجماع وقضاء الضرر في باسراك التكليف بين
الكل وح فمن الجائز ان يكون قد اقرت ببعض تلك لظواهر ما يدعي على خلافها
وقد وقع ذلك في مواضع علمناها بالاجماع ونحن فيحمل الاعتماد من تعريفنا يسائرنا
على الامارات المنفية للظن القوي خبر الواحد من جملتها ومع قيام هذا الاحتمال
ينبغي القطع بالحكم ويستوي ح الظن المستفاد من ظاهر الكتاب لخالص من غيره
بالنظر الى ان اظهر التكليف به لا يثبت الضرف بينهما على كون الخطاب موجهها اليها وقد
ثبتت خلافه في قوله انما اصل الاجماع والضرر في الدالين على المشاركة في التكليف
المستفاد من ظاهر الكتاب في خبره وجود الخبر لجامع للشرايط الاثنية المعينة
للظن ارجح بان التكليف بخلاف ذلك لظاهره في مثله يقال في اصالة البرائة
لمن ائتمت اليها بنحو ما ذكرنا في ظاهر الكتاب بحجة القول الاخر عموم قوله في
ولا نقف ما ليس لك به علم فانه هي عن اتباع الظاهر في قوله تعالى ان يتبعون
الا ظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا ونحو ذلك من الابان الدالة على عدم اتباع
عن اتباع الظن يمكن ان ينطبق ظاهره
بشيء وقد اشار اليه المفسر
ان بين ان هذا الوجه لا يحاط
الكل

ما يستفاد من قوله ان الله تعالى
بغير صورة
لا
يفيد ذلك ان الله تعالى
التي لا احتمال في وجود الخبر المسمى
فيها
ولا يحيد الله لغير الدال على
الملك
فيه على سبيل التامع به على سبيل
الظهور
فقد مر مثله في ان في اصالة البرائة
بان في
انه لا كان الساطع يستوي
الظن
المستفاد من البرائة الاثنية
من غيره
نحو الخبر الواحد في قوله تعالى
اي قوله
ظن ذلك بخصوص لا يعدل عنه
الى
غيره الا بدليل قوي فانه منهي
عن
اتباع الظن يمكن ان ينطبق ظاهره
محمود
بشيء وقد اشار اليه المفسر
ان بين ان هذا الوجه لا يحاط
الكل

خزانة من خزائن المسائل الدينية
 وهو ما تفرغ عنه فقير ذلك يختلف
 قوله في معنى الفقه كرس في
 اسرار ان الحق الفين
 في امر الله
 لا سيما
 كره
 في كتبهم
 مقال لا يفسد
 الاراء والمناصب
 ان الشريعة الامامية لا تترك
 تعدد الشريعات باختلاف الاحاد
 وقال شيخنا المفيد ذكره في كتابه
 في كبرياء الخلفاء التي هي صفة
 كماله في نفسه ربه قوله في الجواب
 عن الاحتجاج بالايات
 اي في الجواب عن
 الاحتجاج بالايات
 ان
 العاقل
 بعض الاقوال
 لا تقتضي تحفظا في
 لا تقتضي تحفظا في
 مقتضى الظن على ان الاحاد
 في الحق لا يكون من اجوب
 ان يسمى الحق في العلم وحده
 يقتضي بعض الاشخاص من الحكماء
 او جنس
 الاركان كزمان النبي صلى الله عليه
 وسلم

انظر والتمنى والذم دليل المحرمة وهي نيتنا في لوجوب ولا شك ان خبر الواحد لا
 يفيد الا الظن وما ذكره السيد المرتضى رضي الله عنه في جواب المسائل الثمانية
 من ان اصحابنا لا يعملون بخبر الواحد وان ادعوا خلاف ذلك عليهم دفع الضرر
 لا نأكل على الضرر بل لا يدخل في مثله ريب ولا شك ان تعلم علماء الشيعة الامامية
 الى ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا التعمول عليها وانها ليست بحجة
 ولا دلالة وقد علموا الطواير سطرا الاساطير في الاحتجاج على ذلك والتمسوا على
 مخالفتهم فثبت منهم من يورد على هذه الجملة ويدعي هب الى تمسكهم من طرفي العقول
 ان يتبعوا الله تعالى بالعلم بالاخبار الاحاد ويجري ظهوره في اخبار الاحاد مجرى
 ظهوره في بطلان الهياكل الشرعية وخطر قال في المسئلة التي اوردتها في البحث
 عن العمل بخبر الواحد ان يثبت في جواب المسائل الثمانية ان العلم بالضرر يحصل
 لكل مخالفة الامامية او موافق لهم بانهم لا يعملون في الشريعة بخبر لا يوجب العلم وان
 ذلك قد صار شعارا لهم يعرفون به كما ان نقل الهياكل الشرعية من شعارهم العلم
 بغيرها منهم كل مخالطهم في العلم في التمسك على التمسك على الصواب والتأني بان الامامية
 تدفع ذلك وتقول انما عمل بالاخبار الاحاد من الصواب والتأني بان الامامية
 بخلافهم والشرح عن جملتهم فاشنا التبرك عليهم لا بد له على الرضا باضواء ان الشرط
 في دلالة الامساك على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا من نية وخوف وما
 اشبه ذلك وما يجوز في الاحتجاج بالايات ان لا يفسد من الظن بفساد العلم
 وقد وجد كما عرفت على ان بان ان لم يظهر بحسب الشوق في الاختصاص بالاتباع
 انظر في اصول الدين لان الذم فيها الكبار على ما تقدم ذكره والله اعلم بحقيقة ذلك

الا ما منه امر متنع في هذا الزمان واشباهه والتكليف فيها بتحصيل العلم غير جائز و
 الاكتفاء بالظن فيما يثبت فيه العلم مما لا شك فيه ولا ينع وقد ذكر في غير موضع من
 كلامه انهم قد تنوعوا في الاخبار وغيرهما من الادلة المفيدة للظن في الصلاة لا يثبت في الحكم
 الشرعية في جملة كما حققنا وما مع امكان تحصيل العلم فيوقفنا العمل بما لا يثبت علمنا
 الدليل القطعي عليه ولا حاجة لنا الا ان لا نتحمل شقة البحث غير ما سمح على العمل بخبر الواحد
 وعدم مع ان السيد قد عثر في المسائل لتباينها بان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة
 مقطوعة على صحتها اما بالنقل او بما روي وعلاوة ذلك على صحتها وصدقها ولم يهاض في
 العلم مقتضية للقطع وان وجدناها موثوقة في الكتب فيثبت عند مخصوص من طريق الاحاد
 في النهاية فانه عجيب يمكن ان يقال ان اعطاء المرتضى فيما ذكره على ما عده من كلام اولي
 المتكلمين منهم والعمل بخبر الواحد بعيد عن طريقهم وقد تروى حكاية المحقق عن ابن تيمية
 وهو من جملتهم القول بمنع الثبوت بعقلا او قول العلم على ما ظهر له من كلام
 الشيخ ومثاله من العلم المعتبر بالفتوى والحديث حيث وردوا الاخبار في كتبهم
 واسرحو اليها في مسائل الفقهية ونحوها منهم ما ندل على موافقة المرتضى والافتاء
 انه لم يفتح من عالم المخالفة ايضا اذ كانت اخبار الاصحاح مذكورة في نهج المهدي زمان
 القاء المعصومين واستفاد الاحكام منهم وكانت الفرائض المعاضدة لها ميسرة
 كما اشار اليه السيد لم يعلم انهم اعمدوا على الخبر المحدث ليقترنوا به في العلم والبر وقد ثبت
 المحقق من كلام الشيخ لما قلنا بعد ان ذكر عنه في حكاية الخلاف هنا انه عمل بخبر الواحد
 اذا كان عدلا من القاطنة المحقة وورد احتجاج القوم من الجانبين فقال وذهب

قوله فيمنع من
 حواجز الاكتفاء
 بالفتوى عند تميز
 تحصيل العلم بالاخبار
 من الادلة المفيدة للظن
 واصالة البرهان في الصلاة لا يثبت
 الاحكام
 الشرعية كما
 حققناه في المربع
 من الحجج وفي نظرنا
 ان يكون العمل في غير الاحاد
 مستوطنا للظن المستفاد من الاحاد
 او من اصالة البرهان او بالاجماع المروى
 على جهة التمسك ولا يجوز شيئا منها
 في اخبار الاحاد وقولنا
 فيها ما صح في قوله
 مع امكان تحصيل
 العلم بقطعة
 قوله والاكتفاء بالظن يعني الاكتفاء
 بالظن في تميزه فيسبب العلم حال
 شك فيه وانما مع امكان تحصيل
 العلم كما في بعض الروايات
 فيكون العمل بالاحاد
 بقية العلم
 على قيام
 الدليل
 القطعي على العمل في كل القطع وبطل
 بالحق في حقه ولا حاجة لنا في هذا الزمان

قد ذكر في غير موضع من
 كلامه انهم قد تنوعوا في
 الاخبار وغيرهما من الادلة
 المفيدة للظن في الصلاة لا
 يثبت في الحكم

انتهى
 لا يمكن تحصيل العلم الى البحث
 عن قيام

الكتاب

البكائر والاصرار على الصغائر ومنافيات المروق واعتبا هذا الشرط هو المشهور بين
 الاصحاب في ظاهر جماعة من متأخريهم المبال الى العمل بنحو صحيح والحال كما ذهب اليه
 بعض العامة ونقل المحقق عن الشيخ انه قال يكفي كوننا لادوى ثمة بنحو راعى الكذب
 الرواية وان كان فاسقا بجوارحه ودعى على الطائفة على اجاب جماعة هذه صفهم
 ثم قال المحقق ونحن نمنع هذا الدعوى في مطالب بدلها ولو سلمنا هاهنا مفسرا على
 المواضع التي علمت فيها باجبا خاصة ولو بنحو التعدى في العمل الى غيره هو دعوى الحق
 من الكذب مع ظهور الفسق مشيعا هذا الكلام جيدة القول باسقاط العدالة عنه
 هو الاقرب لنا انه لا واسطة بحسب الواقع بين وصفه العدالة والفسق في موضع
 المتابعة من اعتبار هذا الشرط لان الملكة المذكورة ان كانت حاصلة فهو لعدل ولا
 فالناسق وتوسط صحيح والحال بما هو بين من علم فتنه وعدائه ولا ريب ان تقدم
 العلم بالوصف لا يدخل في حيزه وجوب التثبت في لانه متعلق بنفس الوصف لا
 بما تقدم العلم به منه ومقتضى ذلك اذلة البحث والتخصيص حصوله وعدمه لا اثر
 ان قولنا لثائل اعطى كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثالا له فيما تقتضي اذلة السؤال
 والتخصيص عن جميع هل ينال الوصفين لا الافتضار على سبيل العلم باجتماعهما فيه وثوب
 كون المراد من لانه هذا المعنى ان قوله ان نصيبوا ثوبا بجماله فقبضوا على ما فضلهم
 نادى من تغليس الامر بالثبوت اي كراهته ان نصيبوا ومن البين ان الوضوح في التندم
 بظهور عدم صدق الخبر بحسب من يقول اجابا من له صفة الفسق في الواقع حيث لا يخفى
 معها عن الكذب لا مدخله بسبق العلم بحصول ذلك اذ عرفت هذا فظهر ان
 يصير مقتضى الاجتزاع وجوب التثبت عنه خبر من له هذا الصفة في الواقع ونفسا من

قوله ان الله عز وجل في العلم بالصفة
 بغير الجواب قوله ولم يشر الى
 لا غير اي بغير خبر خاصه بجملة
 العلم بالصفة بغير قيام الادب عليه
 بما الظاهر بغير قيام الادب عليه
 قوله حيث سجدوا ذكرنا بعد قوله
 كلام الشيخ قوله في الاكل من حبه
 كلام الشيخ قوله في سبيل ما راجع
 كلام الشيخ قوله في سبيل ما راجع
 قوله من حيث لا يخفى بعد العلم
 والرد بمنزلة الخاضعة الى اعتبارها
 العدالة في قبول الرواية وقت
 ادوار الرواية وبغير الوقت انما
 يكون بعد انقضاء زمان كونه
 اذلة التكليف الرواية غاي
 كما يشهد بتبين انما رخص في
 الاحكام في ذلك الوقت انما
 كونه بحسب الكيفية بكونه اوله
 فان كان له من قول قال فان
 فلا ريب وانما في سبيل التكليف
 فكيف انما كونه في سبيل التكليف
 عنه ولا يكون له من الكيفية بكونه
 بكونه في سبيل التكليف

قوله وتبين ان يتحقق فيه بطلان القول
بقبول رواية الجمهور منسلة
انما يقال ان مقتضى
التيكاد بانهم قد ثبتت
شروط القبول وانما مقتضى
منع المسئلة عما يقتضيه
الاحتياط في حال
والجمهور ان لا يعتد به
واستفاد ان من العار والافتقار
الواسطة بين العار والافتقار
وهذا مقتضى بطلان قوله والافتقار
مقتضى قبول الحال في العلم
بأنه لا يمكن من عدم العلم بالحق
بغير مقتضى الاحتياط والافتقار
واجب الاستدلال بالافتقار
ظهور استدلاله في حق
فمقتضى الظن بغيره لا يقتضي
شك في القول والاستدلال
قوله في حق العالم في مقام
قوله في حق المذكور قوله
العدالة بالاعتدال عن الواقع
فما لا يتبعه من عدم العلم
الملك فيلزم ان يكون مقتضى
اي في جميع احوال الواقعة في جميع
امكان التكليف سحكي رحمه

فيقولنا لقبول على العلم بانفعالها وهو يقتضيه بلا خطئه في الواسطة اشتراط العدالة
وبهذا التحقيق يظهر بطلان القول بقبول رواية الجمهور لانه مقتضى على توسط الجمهور
بين الفتوى والعدالة وقد بين فساد ما اقوال الشيخ فلا تعلق له بحديث الواسطة
وانما نظره في مقتضى العمل الذي دعا ولو فرض ليل لا يخصه بانه عموم ظاهر الامة
لكنه مرد وبما اشار اليه المحقق وحاصله منع اصل العمل ولا في العلم بمحصله فمحتاج
مدعيه اثباته ويقتضي بالثبوت للموافقة على المحصول من الاحتياج ثانيا بان علمهم
اتماد على قبول تلك الاخبار المخصوصة لا مطلقا ومن المجاز ان يكون العمل منوطا
بان تمام القرائن اليها لا بمجرد الاخبار وبقي في المقام اشكال اخر انما يقتضيه
الواسطة في صدق الحجة بموضع الحاجة وتظهر ان انقضاء الواسطة بالافتقار الذي
ذكر انما يتم فحين بعد عن اول زمان التكليف كما هو الغالب الواقع في رواية
الاخبار التي محل الحاجة لهذا البحث فان العادة فاقضيه بعدم انكسار من هو ذلك
عن احد الوصفين وانما اخذنا لهدم بالتكليف فيمكن في حصر مقتضى الواسطة بان لا يقع
منه معصية توجب لفسق ولا يكون له ملكة فيصدق فيها العدالة فان ذلك غير
ممنوع ومع ثبوت الواسطة فلا يقوم الحجة باشتراط العدالة مطلقا وحكم ان الواسطة
الذكورة وان كانت ممكنة بالنظر الى نفس الامر لكن العلم بوجودها ممنوع ولا يلزم
غير مقتضى الاضال الظاهر ولا يري ان العلم بانقضاء الباطنة ممنوع عارضا وملكه
سلبا لكن التعليل الواقع في لانه لوجوب البت عند خبر الناس فيقتضيه ثبوت
الحكم عند خبر من لا ملكة له لمشاركة الناس في علم الحجة غير الكون في يقوم في
قبول خبره احيانا لوقوع في السلام بظهور عدم صدق الخبر على حد ذاته خبر القاص

[illegible]

العدل لا التعديل نعم هو احدى الطرفين الى معرفة الشرط مسلما لكن زيادة الشرط
 بهذا المعنى على شرطه هذا لا ينافي المخصوص في الاحكام الشرعية عند من يعمل بخبر الواحد
 من ان يثبت اذا اكثر شروطها يقتضى المعرفة بمصطلها على بعض الوجوه الى شهادة الشاهد
 والمشرط يكفي فيها الواحد والعجب من توجيه بعض الفضلاء المخاصين وطدا الوجه
 من الخبر بانه ليس الاحكام الشرعية شرط يزيد على شرطه هذا والذي يقتضيه الاعيان
 اننا نقول في هذا الحكم بتفصيلنا في الشرط بناسب طريفة اهل العيان فكان وضع
 كلامهم ونعمهم عليه من غير تأمل بالعيان مما ينبغي على ذلك ما وجدته في كلام بعض
 العامة حكاه عن بعض الاخرين ان لا كفاءة بالواحد في تركيبة او اوى هو مقتضى
 العيان عن الثاني ان يثبت شرط العدل في لو اوى على ان المراد من العيان في الا
 من له هذه الصفة في الواقع فيوقف قبول الخبر على العلم بانتهائما وهو موقوف على
 العدل كما بيناه انما وانما صرنا الى قبول الشاهد بن ثبوت ما مقام العلم شرعا
 العموم في الاية على وجه يثبتنا والاحبار بالعدل الذي يؤدي الى حصول التناقض في مد
 وذلك لان الكفاءة في معرفة العدل لا يجوز الواحد يقتضى عدم توقف قبول الخبر على
 العلم بانتهاء صفة العيان ضرورة ان خبر العدل بخبره لا يوجب قد قلنا ان مقتضى
 توقف القبول على العلم بالانتهاء وهذا تناقض ظاهر فلا بد من حملها على رادة لا نجبا
 بما سوا العدل لا يقال ما ذكرتموه وادعى على قبول شهادة العدل ان اذ علم منه
 لا نأقول ان لازم من قبول العدلين تخصيص الاية بدليل خارجي ولا نحن قد
 كيف تخصيصها لانهم ان وافقنا على ثبوتها على الخبر لا اخبار بالعدل من حيث
 ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من اكر شواهد على ان لا تطرق

[illegible]

فی الزم

في الوجه الاول انما هو بالانفاس كانيهما على اذ اعرفت هذا فاعلم ان طريق معرفته
 الجرح كالتعديل والتخلاف في الاكفاء بالواحد اشراط التعدد بخلافه والمختار
 في المتفامين واحدا حصل اختلاف لتأشيق قبول الجرح والتعديل مجزئ بن عن ذكر السبب
 فقال قوم بالقبول فيهما وصا اخرن الاختلاف فواجبوا ذكر السبب فيهما وفصل الثاني
 فواجب الجرح دون التعديل وزايع فمكس واستند الى هذه الاقوال الى الاعتباران
 واهية وجوه وبكيفية لا بد وفي المترض لن كونهما ولا اعلم في الاصحاب ثل اثبت عنهما
 اذ المترض منهم للبحث هذا الاصل قبل على ما وصل اليها والذي استوجبه لعلامة
 رضى الله عنه هنا هو ان الزك والمجرح ان كانا عارفين بالاستيفاء قبل الاطلاق فيهما
 والا وجب ذكر السبب فيهما وذهب الى عدمه الى الاكفاء بالاطلاق فيهما حيث يعلم
 عدم المخالفة فيهما فيجوز ان لا يكون مع انتفاء ذلك يكون القبول وهو فاعلى ذكر
 السبب هذا هو الاقوى وجهه ظاهر لا يحتاج الى البيان ومنه يعلم ضعف الاشوة
 العلامة زعمه حصل اذا تراض الجرح والتعديل قال اكثر الناس بتقديم الجرح لان
 فيه جعاب بينهما اذ عاين قول العدل انه لم يعلم فسقا والمجرح يقولنا علمناه ولو حكمنا
 بعدا لانه كانا لمجرح كاذبا وادلكمنا بنفسه كاذبا فبين والجمع اولي مما امكن هذه
 الجحمة مدخولة ومن ثم قال السيد العلامة زعمنا لادب بن طاووس قدس الله وجهه
 ان كان مع احدهما رجحان يحكم التنبؤ الصحيح باعتبارها فاعل كالأج والواجب على
 التوقف مما قاله هو الوجه كصلى اذا قال العدل حدثنى عدل لم يكن في التوا
 بر او انه على تعدد الاكفاء بركبة الواحد وكذا لو قال العدل ان ذلك بشاعلى
 اعتبارهما وهو اختيارنا والذى نصه الله عنه وذهب المحقق الى الاكفاء بركبة

قوله
 ويرجع بكسر اللام
 ويتكلم في التناقض
 فيكون السبب في غير
 بخلافه لا في غير
 فلا حاجة الى ذكر السبب
 الاول تعديل الجرح والقبول
 فاعلم ان لا يملك من التعديل
 في غير ذلك بعد واثبات
 السبب في غير التعديل
 لا في غير التعديل
 الجرح يجوز ان يكون
 اوفى من التعديل
 او هو الخفاء في الدلالة
 لا في التعديل
 عندم الخفاء في الجرح
 واحد من العدل الجرح
 مخالفة التعديل والعدل في الجرح
 التعديل والجرح قد وقع
 في العلم بعدم الخفاء
 فيكون السبب في الجرح

دون حيث قال اذا قال اخبرني بعض اصحابنا على الامانة يقبل وان لم يصفه بالعلم
 اذا لم يصفه بالفسق لان اخباره بمن هبه شماء بان من اهل الامانة ولم يعلم منه
 الفسوق المانع من قبول فان قال عن بعض اصحابه لم يقبل لا مكان ان يعني نسبة الى
 الروايات واهل العلم فيكون البحث فيه كالمجمول وهذا كلامه هو عجب منه شراطة العدا
 في الرواية لان الاخبار ينحصر في الحد لئلا يكتفى بالاعتدال بما يقبل مع انتفاء
 معارضة الحج له وانما يعلم الحال مع تعيين الحد وتبينه لينظر هل له خارج الا
 ومع الاقسام لا يؤمن بوجوده والتمسك في نفسه بالاصل غير موجه بعد العلم بوضع
 الاختلافات شان كثير من الروايات والجملة فلا بد للبحث عن كل حال ما يخل
 ان يكون له معارضة حتى يغلب على قلته انتفاءه كما سبقوا بالنسبة عليه العلم بالعلم
 قبل التخصص اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من اصحاب البحث عن كثير من الروايات
 بالحق من هذا القبيل لانهم في الحقيقة شاذون بمعدّل روايتهم وهو محرم غير كاف
 في جواز العلم بالحدوث بل لا بد من جهة السند المتطهر حال الروايات لا يؤمن معارضة
 الحجج اصل لا بد للرواية من مستند يصح له من اجله روايته الحدوث يقبل
 منه بسببه هو في الرواية من المصو نفقه هر معصوم واما في الرواية عن الرواية
 فله وجوه اعلاها السماع من لفظه سواء كان بقرائنه في كتابه او باملائه من حفظه
 ودون القرائنه عليه مع افراده بقرائنه باعترافه بجهوده ووزن ذلك جازمه روايته
 كتابه نحوه ويجوز عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة وبغيرها الى الاكثر
 خلافا وهذا البحث غير متفق في كلام اصحاب التحقيق القول فيه ان لجواز الرواية
 بالاجازة معينين وفي الخلاف من بعض اهل الخلاف في كل واحد منهما احدهما هو

لان الامانة لا تنحصر في العلم
 حتى يكون اخبرني بعض اصحاب
 تدبر في
 البعض لا يخرج من الرواية
 بعض الامانة
 لا يخرج من الرواية
 التعديل في اصول الرواية
 في التصريح بعد ان لا يوجد
 فيه ما ذكرنا في التحقيق
 شواهد بعلم الحق
 موقوف على تعيين الروايات
 بعد انظر عدم نصيب العارض
 والافضل يقبل اسنادها حال وجود
 العارض في قوله طاهر معروف
 قال الحق القاطع التي لا يمكن
 الخبر بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 الا في حق ارجح ان لا يكون
 ان يقبل مني رسول الله صلى الله عليه وآله
 شافعي

الحمد لله العليم ونشله من المجازلة الى غيره بلفظ يدل على اوافع كما جرت اجازة و
 نحوه والقول بغيره في غايته السقوط لان الاجازة في الاعراف اخبار اجمالية بامور
 مضمونة معلومة ماثلة عليها من العطف والتضييق نحوها وما هذا شأنه لوجه
 التوقف في قبوله والتغير عنه بلفظ اخر وما في معنى مقيد بقبوله اجازة بخلاف
 مع الغير فلا مانع منه مثلث في الفرائض على الراجح لا الاعراف اخبار اجمالية و
 لم يفتوا في الخلاف في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قبوله موضع وفاق وان خالف
 فيه من لا يفتد به ثمان جمعا من الناس اجازوا في صوته الاعراف ان يقولوا لا وحي
 اخبرني وحديثي نحوها من غير يقيد بقول فرائض عليه نحوه والباقيون على جواز
 مقيدا بما ذكره الامام الرضا رضي الله عنه فانه منع من استعمال هذا اللفظ ونحوها
 فيه ان كانت مقيدة حيث قال واما قول بعضهم يجب ان يقول حد فرائض عليه
 قول الابهام ويعلم ان لفظ حد شيء ليس ظاهرها فافضنه لان قوله حد شيء
 يقتضي انه مسموع من لفظه اذ انك تطفه به قوله فرائض عليه يقتضي يقتض ذلك فكأن
 نعم ما اثبت وهذا من السيد رضي الله عنه غايته الغريبة فانه سلك لبايا المجازة فان
 مجازة لا ومع فرائضها انما تحفظه وبنا فاضها واذا كان معنى قوله حد ما ذكره فضوله
 بعد ذلك فرائض عليه فرائضه على انه ليس المراد حقيقة اللفظ بل مجازة وهو الاعراف
 بما قرأت عليه فيسبها بالحدوث لما بينهما من المناسبة المعنى وقد نقل العلامة
 الى اخر هذا الكلام عن السيد رضي الله عنه في النهاية ونظيره قال لا انا منع اقتضا
 حد شيء حال انضمامها الى لفظ فرائض ثم سمع من لفظه اذ انك تطفه وهو جيد
 تفصيلة ما ذكرناه واذا ثبت بين ضعف ذهب اليه السيد واثباته من علماء

قوله
 فوافع منه في الخارج
 بالتصريح بها الامور
 المكتوبة كما في الفقه
 بين مقولتي في الجواز
 لا فوافع الاول انطلق
 وانما في حد شيء
 السيد لا يصح شيئا
 على ما في نسخة

قوله المسمى ان في غير المسمى يجوز ان

الرواية بالاجازة

تجوز ان يقولوا

بالاجازة حديثنا واخبرني

في تفسيره بقية الاجازة وانه

سبب الما بين العامة فالاجازة

اجازة الشيخ احمد بن

الحسن انه هذا ليس بشي

لان الاجازة ليست

باجازة بل

واخبرني بدل على الاخبار فمؤلفه

قد اجاز

للعهد والكتاب

المعروف وهو لا يوافق

عنه حقيقة قوله

حديثنا

انما في غير تفسيره بقية حديثنا

هو من كتب الحديث الا انه ليس

او مقيد بها كما هو

اكثر من قول يروى

ان كان

المفني فالاصول لم يقولوا

بجواز هذه الا في كلامهم فلا

يصح

١٢

على صحة اطلا في المفيد على الفرائض مع الاعتراف قاطع من اجراء مثله في صورة

الاجازة والاعتبار بينهما واحدا المعنى الثاني لجواز الرواية بالاجازة فتوقع قول

الراوي بها حديثنا واخبرني وما اشبه ذلك من الافاظ التي يقيد ظاهرها ووقع خبر

تقصيلا وقد غمك في جميع من العامة القول به هو بالاعراض عنه حقيقة هذا يظهر

من العلم انه في الثبوت انه فهم من كلام السبيل المتصورة القول بعدم جواز الرواية

بالاجازة مطلقا فتعربا على العمل بخبر الواحد حيث قال واما الاجازة فلا حكم لها لان

صالح العمل ان يجر به له ذلك اجازة له او ليرجحه وما ليس له ان يجر به يحرم عليه مع الاجازة

وفقد ما وعبادة السبيل هذه وانما في ظاهرها القول بنفي لجواز على الاطلاق

انما لم يدرج سابقتها ولا حاشتها بطلع ان غرضه نفي جواز الرواية بها بل فقط حديثنا

اخبرني ونحوه فانه ذكر قبل ذلك في البحث عن الفرائض على الرواية ان كل من صنف

اصول الفقه باذان يقول فرائض الحديث على غيره ممن فرائضه عليه فربما حديثنا

اخبرني واجزه محرم ان يجمع من لفظة ثم قال والصحيح انه اذا قرأه عليه فاوله

به انه يجوز ان يعمل بها اذا كان ممن يذهب الى العمل بخبر الواحد يعلم انه حديثه انه

معه لا فواره له بذلك ولا يجوز ان يقول حديثنا واخبرني انه نقل حديثا واخبرني

عن ذلك وهذا كذا في خبرنا ذكر بعد هذا انا لسنا وله وهي ان يشافيه الحديث

اخبرني ويقول له في كتاب شاربها هذا سماعي من فلان يجرى بحول ان يشافيه عليه

وعلى به ولا يجوز ان يقول حديثنا ولا اخبرني ثم ذكر حكم الاجازة بذلك لاجازة

وقال بعد ها واكثر لما يمكن ان يدعى ان صادف اصحاب الحديث اثر في

١٨١١٤

الاجازة

الاجازة جارية مجرى ان يقول في كتاب بعينه هذا حديثي وسأعي فيجوز العمل
به عند من علم باخبار الاحاد فاما ان يرى فيقول اخبرني او حدثني فذلك كذب
وسوء هذا الكلام كله كما نرى يدل على ان نفى حكم الاجازة انما هو بالنسبة الى حصول
الرواية بلفظ حدثني نحوه لا مطلقا وقد حكم بنحو ذلك الفرائد على ان اوى كما عرفت
فهما عند في هذا الوجه سواء وثقوا واثبتوا في لئلا يثبت عن القبول فيها حيث صح
بجواز العمل في صورة الفرائد وعبر عنها بما يشعر بنوع شك نظر فيه الى ان دلالة الانجاء
على المعنى المراد من دلالة الفرائد والامر كذلك وقد عرفت ذلك فظهر ان دلالة ما فوقه
فما هنالك لبيان غير مراد فيعلم اذا عرفت هذا فاعلم ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما
يظهر حيث لا يكون متعلقا بها معلوما بالتواتر نحوه ككتب اخبارنا الاربعه فانها متواترة
اجمالا والعلم بصحة مضامينها تفصيلا لا يتقاض قرائن الاحوال ولا تدخل الاجازة فيه
غالبها وانما فائدتها في بقاء انصاف سلسلة الاستنباط اليه والائمة عليهم السلام وذلك
امر مطلق مرغوب لتبيل اليه كما لا يخفى على ان الوجه الاستغناء عن الاخبار وبما ان في
غيرها من باقي وجوه الرواية غير ان رغبة التصحيح والامتناع من حدثك لتخفيف شبهة من
انواع التحلل فيريد في وجه الحاجة الى السماع ونحوه وذلك ظاهر في هذا الباب
وجوه اخره المذكورة في كتبنا لئلا يعلم حكمها كما ذكرناه فلذلك اثرنا طمعه ذكرها على غير اصل
يجوز نقل الحديث بالمعنى بشر ان يكون لنا قائل عارفا بمواقع الالفاظ وعدم فصول
البرهنة عن الاصل فاذا المعنى وصا وانها له في الجلال والخفاء ولم ينفذ على مخالفته
في ذلك من الاصحاب نعم لبعض هل الخلاف فيه خلاف وليس له دليل يعتد به و
جئنا على الجواز وجوه منها ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت

لابي عبد الله اسمع حديث منك فازيد وانقص قال ان كنت تريد معاينة فلا بأس
 ومنها ان الله سبحانه فيها الفضة الواحدة بالفاظ مختلفة ومن المعلوم ان تلك الفضة
 سلمه وفضل ما يغير القيمة وعبارة واحدة منها وذلك دليل على جواز شبهة المعنى في القابل
 وان نقابل القضا اذا اسر^{اصل} العدل الى حد يشك في رواه غير المحصور بل يفسد سؤالك ذكر الوا^{مقتضى}
 واسا اورد كها منهنه لتبين او غيره كقولهم غير رجل وعن بعض اصحابنا ففي قبوله خلا^ف
 بين الخاصة والعامة والافوى عنك عدم القبول سلفا وهو مختار والى رده وقال
 العلامة في النهاية الوجه هو يمنع الا اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة كرا^{سبل}
 محمد بن ابي عمر عن الامامية وكل امر في النهاية خال عن هذا الاستثناء وهو الوجه لنا
 سببته وحكى النهاية القول القبول غيا عنه من العامة ثم قال وهو قول محمد بن خالده
 بن فداء الامامية قال المحقق رده اذا ارسل الراوى الى رايته قال الشيخ رده ان كان ممن
 عرف انه لا يرعى الا عن ثقة فثبت مطلقا وان لم يكن كذلك فثبت بشرط ان لا يكون لها
 معارض من المؤمنين^{بما} مساوية الصحيح واخرج لك بان الظانقة ثبت بالمراسل عند سائرهم
 عن المعارض كما عرفت انما يندفع اذا احدهما اجاز الاخر هذه عبارة المحقق بلفظها
 وهي تدل على توقف الحكم في غير^{في} نقله عن الشيخ بخبره من غير اشعار بالقبول والى
 لنا ان من شرط القبول معرفة الراوى كائنه بانه وهو منصفه في موضع التبرع اذ لم
 يوجبنا بصالح الله لا يعلمها سوى رايته العدل عنه هو غير مهمل لا تأمل بالعيان ان
 العدل يرمى غرضه وغيره ومع فرض قصاره ان يكون له جارح لا يعلم كاذب كراه
 انفا وبلد تعيينه لا يندفع هذا الاحتمال فلا يوجب القبول ومن هذا نظر من عرفت
 ما ذهب اليه لعلامة في النهاية من قبول نحو مراسل بن ابي عمير لمعرفه في الراوى

فيه لا يرسل إلا مع عدالة الواسطة لأن العلم بعد الواسطة ان كان مستندا إلى اخبار
الراوي بانه لا يرسل الا عن الثقة فهو عما يشاهدته على مجهول العين وقد علم حاله
وان كان مستندا عن الرواية عن العدل فهو بما يروى ممن يعتقد عدالة ذلك
غير كاف لجواز الاستقراء لمراييله والاطلاع من خارج على ان المخدوف فيها لا
يكون الا ثقة فهذا في معنى الاسناد ولا نزاع فيه والحب ان العدالة ذكر في الاجماع
على مخارفة في الثبوت هذا ما نصه عدالة الاصل مجهولة لان عين غير معلومة تصفه
اولى بالجهالة ولم يوجد له الا رواية الفرع عنه وليست بقيل الا فان العدل قد يروي
عن لو شئ عنه لتوقف فيه وجوه ولتعدله لم يصح عدل الجواز ان يخفى عنه حاله
فلا يعرفه بنفسه ولو عينته لعرفنا فضله الذي لم يطع عليه هذا الكلام كما نرى يدل
على الموافقة بما ذكرناه من عدم قبول عدل مجهول العين بمجرد وقوعه ان يكون
المستند عنه في ذلك الاستقراء وحصوله في ثبوت البعد على ثبوت الجرح عن
محل النزاع كما عرفت واما كلام الشيخ رحمه الله على قوله ما ورد على العدالة وعلى
ان من عمل الطائفة يتوقف التمسك به عندنا على بلوغ حد الاجماع ولا نعلم جرح
القاتلين بالقبول مطلقا وجوه منها ان رواية العدل عن الاصل المستكوث عنه تعدل
له لانه لو روى ممن ليس بعدل ولربما بين حاله لكان ملبسا غاشا وعدلنا لثبوتنا
ذلك ومنها ان اسناد الحديث الى الرسول لا يقتضي صدقه لان اسناد الكذب يشهد
العدالة واذا ثبت صدقه فثبت قبوله وذكرنا وجوها اخرى دلت على ثبوتها الظهور
ضادها في الجواب عن هذين الوجهين ظاهر ما حققنا فلا نطيل بغيره
فتمت بنفسي خبر الواحد باغتيال اختلاف احوال ذواته في الانصاف بالامان والعدالة

والضبط وعلتها الى اربعة اقسام يختص كل قسم منها في الاصطلاح باسم الاول الصحيح
وبما اتصل به من المعصوم ينقل العدل الضابط غرضه في جميع الطبقات وربما
يطلق هذا اللفظ مضافا الى رادعين على ما جمع السند اليه لشرائط خلا الانشاء
الى المعصوم وان غرضه بعد ذلك ارسال او غيره من وجوه الاخلاص انما هو صحيح
فلان غرضه انما هو الصافي عليه السلام مثلا وقد يطلق على جملة من الانشاء
جامعة للشرائط لا اتصال بالمعصوم وفرة الاختصاص فيقال مثلا روى الشيخ
في الصحيح من فلان ويصدق من ذلك بيان حال تلك الجملة المحذوفة واكثر ما يقع
هذا الاستعمال حيث يكون لمن كور من جال السند اكثر من واحد الثاني في الحسن
وهو متصل السند الى المعصوم بالامانة المدح من غير معارضة دم مقبول ولا
يثبت عدالة في جميع المراتب وبعضها مع كون الباقي بصفة الرضا الى الصحيح وقد
يستعمل على قياس ما ذكره الصحيح الثالث الموثق وهو ما دخل في طريقه من ليس بما
لكنه منصوص على ثبوته بين الاصحاب لم يشمل باقي الطريق على ضعف من جهة
اخرى يسمى الفهم ايضا ويستعمل اللفظ الاول في المعنيين المذكورين في ذينك
الضمين الرابع الضعيف هو ما لم يجمع فيه شرط احد الثاني فيشمل طريقه على
مخرج بغير فساد المذهب ومجموع وبعثى هذه الاقسام اربعة اصول الحدوث
لان له اقسام اخر باعتبار ان شئ وكلها يرجع الى هذه الاربعة وليس هذا موضع
تفصيلها وانما شرعنا لبيان الاربعة لكثرة دوران الفاظها على السان الفقهاء
المطلب الثاني في السند اصل لا رتبة جواز السند ووقوعه وما يجب
فيها لا يستحق ان ينظر اليه جمهور اصحابنا على شرائطه بحضور وقت الفعل

سواء فعل لم ينفعل ووافهم في ذلك جمع من العامة وحكي المحقق وروى عن الفقيه
القول بخبره قبل حضور وقت الفعل وهو مذهب كثير أهل الخلاف والمحقق لا يوافق
إنا أنه لو وقع ذلك لأفطن خلق الله تعالى بنفسه لا امر هو محال لأن الأمر
يدل على كونه حسنا والله تعالى يتنزه عن فجائعه لما يشلزم كونه حسنا فيحتاج ساعا وهو
ظاهر لا يشكاله ولأن الفعل الواحد ما حسا وبيع فيقتدر أن يكون حسنا يكون
التمنى غيبا ويقتدر أن يكون فيحتاج ليكون الأمر غيبا ^{التمنى} الخالف بوجود
الأول قوله تعالى هموا الله ما يشاء ويشيئ فانه يشاء ولا يجوز موضع النزاع الشا
انه تعالى مراد بهم عليه السلام بدخ ابنه ثم نسخ عنه قبل وقت الفعل الثالث
ما رواه عن ابن عباس في المخرج مجتنب من ملوكهم الرجوع إلى أن عاد إلى خمس ذلك
نسخ قبل وقت الفعل ^{التمنى} ليع أن المصلحة قد يتعلق بنفس الأمر انتهى فجاز الاقتصار
عليهما من دون اذنه الفعل ^{التمنى} عن الأول أن المحرم الاثبات متعلقان على
المستند ولا نسلم انه يشاء هذا ^{التمنى} ان ابراهيم لم يؤمر بالتبع الذي هو
فرح الا وواجب بل بالفتنة ثا كما يدل عليه قوله قد صدقت لربها ولو كان ما
فعلا بعض الامور به لكان معصدا فالبعض لو يؤاخذ به سبق بيان ذلك وعبر
الثالث لما البنية بفتح الواو ومع ان فيها المعنا على الايتبا بالافدام على المراتبة
في الاوامر المطلقة وعن ^{التمنى} ليع ان الامر لله تعالى يتبعان متعلقهما فان كان حسنا
كانا كذلك والا فبما على انه لو صح ذلك لم يكن متعلق الامر اذا لم يكن مأمورا
به فيبقى الشئ ^{التمنى} اصل يجوز نسخ كل من الكتاب السنة المتواترة والامام بمثله
ولا ريب فيه ونسخ الكتاب السنة المتواترة وهي لا يعرف فيه من الاصحاب ^{الخالف}

اهل الخلاف وافقونا فيه وانكره شد وذمهم وهو ضعيف جدا لا يلتفت اليه
 لا يفتح الكتاب السنة المواترة بالاحاد عند اكثر العلماء لان خبر الواحد مطلقون و
 هما معلومان ولا يجوز ترك المعلوم للمظنون وذهب شريفة من العامة الى جوازه و
 وبما نفى بعضهم الخلاف في جواز مدعيان محله هو الوقوع واما اصل الجواز فوضع
 وافق والبحث ذلك قبل الجدل وفرك الاشتغال بتحققه حرم واما الاجماع فنفى
 جواز نسخه والنسخ به خلاف مبنى على الخلاف في ان الاجماع هل يمكن استيفاء قبل
 انقطاع الوحي ولا قال المرتضى ره اعلم ان اصول الفقه مصنفة هي بواكلامهم الى ان
 الاجماع لا يكون ناسخا ولا منسوخا واعتلوا في ذلك بانه دليل مستقر بعد انقطاع
 الوحي فلا يجوز نسخه ولا النسخ به وهذا القدر كاف لا في لقائل ان يعرضه فيقول
 اما الاجماع عندنا فدلالة مستقر في كل حال قبل انقطاع الوحي بعده واذا
 ثبت ذلك سقطت هذه العلة على ان مذهب مخالفينا في كون الاجماع حجة
 يقتضي انه في الاحوال كلها مستقر لان الله تعالى امر بانواع المؤمنين وهذا حكم
 الاصل قبل انقطاع الوحي بعده والنبى صلى الله عليه وآله وسلم خبر على ما هم بان امته لا يجمع على
 خطأ وهذا في سائر الاحوال وانما كان الاجماع دليلا على الاحكام كما يدل الكتاب
 والسنة والنسخ لا يثبتون الادلة وانما يثبتون الاحكام التي يثبت حكم باجماع الامم
 قبل انقطاع الوحي ثم يفتح بانه نزل وثبت حكم بانه نزل فينسخ باجماع الامم على
 خلافه والافريابن يقال ان الامم تنبغ على ما يثبت بالاجماع لا يفتح ولا يفتح
 به هذا الكلام للسيد ره وحكى المحقق غير الشيخ بعد ان نقل مضمون كلام السيد
 انه قال الاجماع دليل عقلي والنسخ لا يكون الا بدليل شرعي فلا يتحقق النسخ فيما يكون

فانما لا يثبت
 من قبل من يثبت

ومع فقد هذا لا يكون كل وكل ما ذكرناه يقتضي تغير الاحكام الشرعية بهذا الوفا
وقد حكى المحققون عن الشيخ موافقة السيد على هذه المقالة واختاره هو ما حكاه
ولا يحتاج بان شرط النسخ ان يكون زافا لمثل الحكم الشرعي المستفاد بالدليل
بغدير ان يكون ذلك الحكم مستفادا من العقل لا يكون لرفع مثله نسخا والا لكان
كأخبر برفع البرائة الاصلية نسخا وهو بطم ثم ذكر كلام السيد في الوفاة على تركه
بطريق السؤال واجاب بان لا نسلم ان ذلك نسخ لوجوب تركه بل لا نشهد
ان كان لا يقتضيها ثابا بغيره ان يكون لشرع دل على وجوب تعقيب الشهد
للتأينة بلزم ان يكون لا بغيرها نسخا لتجمله اذ لم يرفع الدليل الثاني واما الو
فان حكمنا بان من كونها واجبتين غايته ما في لبا بان وجوبها كان منفردا
منصفا والي شئ لا ينسخ بانضمام غيره اليه كما لا ينسخ وجوب فطره واحدة اذا وجب
بعدها اخرى واما كونها لو انفردت لما اجزأ بعد ان كانا فخرين فان الاجراء يعلم
لا من منظوق الدليل بل بالعقل فلم يكن نسخا ولو علم الاجراء من نفس الدليل الشرعي
فكان المنسوخ اجزا وهما منفردين لا وجوبها اذا عرفت هذا فاعلم ان اثر هذا الاختلا
يظهر في جواز اثبات الحكم بجزء واحد بناء على انه لا ينسخ بالدليل المقطوع به
فكل ما ثبت كونه ناسخا لا يجوز اثباته به وهذا التحقيق اثره في كيفية ما تار
اكثر مباحث هذا الباب المطلب الثاني في القياس والاستصحاب اصل
القياس هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شرهما في علته الحكم
فوضع الحكم الثابت يمتحى صلا وموضع الاخر يمتحى فرع والمشتراك جامعنا وعلته
وهي ما مستنبطة او منصوصة وقد اطلقوا صجبا بناء على منع العمل بالمستنبطة

الأمن شد وحكى إجماعهم فيه غير واحد منهم ونواضل الأخبار بانكاره عن أهل البيت
وبالجملة فنعته بعد في ضرورة بيان المذهب بما المنصوصه في العمل بها خلافاً بينهم
فظاهر الرخصة المنع منه بضم وقال المحقق رة إذا نص الشارع على العلة وكان هناك
شاهد حال يدل على سقوط الغيب ما عدا ذلك العلة في ثبوت الحكم جاز غيبه
الحكم وكان ذلك بمرهاً وقال العلامة رة الأقوى عندنا أن العلة إذا كانت منصو
وعلم وجودها في النص كان حجة واجبة في النهاية لذلك بيان الأحكام الشرعية تأ
للمصالح الخفية والشرع كاشف عنها فإذا نص على العلة عرفنا أنها الباعثة والمؤ
لذلك الحكم فابن وجدت وجوب جود المعلول ثم حكى عن المانعين ^{بعض} الإجماع بأن
قوله الشارع حرمت الخمر لكونها مسكرة يحتمل أن يكونا العلة الأسكار ويحتمل أن يكون
أسكار الخمر بحيث يكون فيه إضافة إلى الخمر معبراً في العلة وإذا احتمل الأمر أن
يجزى القياس الجواب لمنع من احتمال اعتبار الفيد في العلة فإن يجوز ذلك يستلزم
تجويز مثله في عقليات حتى يقال الحركة إنما اقتضت الحركة لقيامها بحمل
خاص وهو حملها والحركة القائمة بغيره لا يكون علة للحركة سلمنا إمكان كون
الفيد معبراً في الجملة لكن العرض يسقط هذا الفيد عن وجه الاعتبار فان قول الأبي
لا ينفى لأننا كل هذه الحشيرة لأنها اسم يقضي بمنع عن كل كل حشيرة تكون سما سلمنا
عدم ظهور الغاء الفيد لكن دليلكم إنما يفتى فيما إذا قال الشارع حرمت الخمر لكونه
مسكراً أما لو قال علة حرمة الأسكار ^{الخمر} انتفى ذلك لاحتقال ثم أورد الأعراس بأن عيبهم
بها معنى يقضي بالتحركة فهذا المعنى يمنع فرضه بدو التحركة وإن عيبهم أن الخمر
يتأق فيه تلك الاحتمال فهناك سلم أنه لا بد في إبطاله من دليل منفصل فلو

العرف يقتضي إلغاء هذا العهد فلنا ذلك عرف بالفرنسية وهي شفقة الاباء لما نفع
 من تناول المضرم فلم نمت في العلة المخصوصة كذلك قولكم لو صرح بان العلة هي
 الاسكارا شفي ذلك لاحتمال فلنا في هذه الصورة يشترط الاسكارا المحرمة ابن ما وجد
 لكنه ليس بشيئ لا قال العلم بان الاسكارا من حيث هو اسكارا تقتضي الحرمة بوجوب العلم
 بثبوت هذا الحكم في كل محالة ولم يكن العلم بحكم بعض تلك المحال منشا خرا عن العلم
 ببعض فلم يكن جعل البعض ^{في} بعضا والاخر اصلا او لم يكن لعكس فلا يكون هذا قابلا
 وقال بعد ذلك والتحقيق في هذا الباب ان يقال التراجع هنا لفظي لان المنع مما
 منع من التخلي لان قوله حرمة الخمر لكونه مسكرا محتمل لان يكون في تخدير التخلي
 بالاسكارا المحض بالخمر فلا يتم وان يكون في تخدير التخلي بالاسكارا بغير التخلي
 بسم ان التخلي بالاسكارا المحض بالخمر غير عام وان التخلي بالمطلق يتم فظهر ان
 متفقون على ذلك نعم التراجع وقع ان قوله حرمة الخمر لكونه مسكرا هل هو بمنزلة علة
 الخمر الاسكارا ام لا فيجب ان يجعل البحث في هذا الا في ان النص على العلة هل يقتضي
 ثبوت الحكم في جميع موارد ما فان ذلك متفق عليه وقول كان العلامة له ليرفع
 على احتياج المرتضى في هذا الباب فلهذا حسب التراجع فيه بين القوم لفظيا وانهم
 متفقون في المعنى كلام المرتضى مصرح بخلاف ما ظنه فانه اخرج على المنع بان علل
 الشئ اما يبنى عن الدواعي الى الفعل او وجبه المصلحة فيه وقد بشرنا السببان في
 صفة واحد وتكون في احدهما داعية الى فعله دون الاخر مع ثبوتهما فيه فليكون
 مثل المصلحة مفقده وقد يدعوا الشئ الى غيره في حال دون حال وعلى وجه دون
 وجه وقد منه دون وقد قال بهذا بان الدواعي معروفة ولهذا جاز ان يعطى

وجه الاحتياط في دون فقير و درهم دون درهم وفي حال دون اخرى وان كان فيما
لم فعله الوجه الذي لا جله نقلنا بغيره ثم قال واذا صححت هذه الجملة لم يكن في
النص على العلة مجرى النص على الحكم في نفسه على موضعه ليس لحدان يقول اذا لم يتو
النص على العلة الخاطي كان عبثا وذلك انه يبين ان ما لم تكن تعلم لولا له وهو ما
له كان هذا الفعل المعين مصلية هذا كلامه ودلالة على كون التزاع في المعنى ظاهر
فلا وجه لدعوى العلامة الاتفاق فيه نعم من جعل التزاع ما ذكره فهو موافق في
المعنى فلا ينبغي ان يعد في ما عرفت هذا فاعلم ان الاظهر عندي ما
قاله المحقق رحمه وجهه يظهر من تضاعيف الكلام في هذا المقام فلا تطيل بغيره
واما حجة المرتضى في جوابها ان المبادر من العلة حيث يشهد للحال باصلاح الموضوع
منها فلو لم يكن هذا الاية ان الداعي وجهه مصلية اصله هب لعلامة ذه في الهند
وكثير من العامة الى ان تذهب الى الحكم في غيرهما لتأنيف الى انواع الاذى الى ابدعه
من باب القياس ومنه بالقياس الى ما في المتن وانكر ذلك المحقق رحمه وجميع من الناس اختلفوا
في وجه التزاع فيقبل انه دلالة مفهومه ونحوه عليه وسواء هذا الاعتبار منه هو الوا
لكن حكم غير المد كور فيه موافقا لحكم المد كور وبقيable مفهوم المخالفة وما يكون غير
المد كور فيه مخالفا للمد كور في الحكم كفهوم الشرط والوصف انتهى هذا دليل الخطا
ويقال الاول فنحو الخطاب يضا ونحو الخطاب قال قوم انه منقول عن موضوع
الغوى الى المنع من انواع الاذى هو صريح كلام المحقق رحمه في هذا الداهين الى
كون مثله فيلسافا انه لو قطع النظر عن المعنى المناسب لمشارك المعضوم من الحكم كاه كوا
في منع التأنيف وعن كونه اكد في الصريح لما حكم به ولا معنى للقياس الا ذلك و

والجبب بان المعنى المناسب لم يغير لثبات الحكم حتى يكون قياسا بل يكون شرطا
 في دلالة المنطوق على حكم المفهوم ولقد يقول به كل من لا يقول وجبته القياس
 لو كان قياسا لما قال به الثاني له ودد باننا في القياس الجملي عنه ما يعرفنا الحكم فيه
 بطريقه الاولى حتى اننا نأفل بهذا المفهوم دون القياس بمجمل ذلك تجزئة على انه ليس
 بقياس وتجزئة الثاني من القطع باقائه الصفة في مثله للمعنى المذكور من غير توقف على
 استحضار القياس اجيب بان التوقف على استحضار القياس هو القياس الشرعي لا الجملي فانه
 مما يعرفه كل من يعرفه للغة من غير افتقار الى نظر واجتهاد واذا عرفت ذلك فالحق
 ما ذكره بعض المحققين من ان النزاع ههنا لفظي لا طائلي بخلاف اصل اختلافنا
 في الحال ومحل ان يثبت حكم في وقت ثم ينجي وقت آخر ولا يفهم دليل على نفاذ ذلك
 الحكم فهل يحكم ببقائه على ما كان وهو الاستصحاب يقتضيه الحكم بمر في الوقت الثاني الى
 دليل المرضي جماعة من العامة على الثاني ويحكي عن المصداق المصير الى الاول وهو
 اختيار الاول اكثر وقد مثلوا له بالمثيم اذا دخل في الصلوة ثم راحى لما في ثنائها ^{فيها} والا
 فاضع على وجوب المصحة فيها قبل الوؤ به فهل تسمى على فعلها بعد استصحاب الحال الاول
 يثا نفسها بالوضوء فن قال بالاصحاب قال بالاول ومن طرحه قال بالثاني
 راجح المرضي به بان في استصحاب الحال جمعا بين الحالين في حكم من غير دلالة لان
 الحالين مختلفان من حيث كان غير واجدا للمسا في احدهما واجدا له في الاخرى فكيف
 سوى بين الحالين من غير دلالة قال وانما كنا قد ثبتنا الحكم في الحالة الاولى بدليل
 فالواجب ان ننظر ان كانا لدليل نشا اول الحالين سوينا بينهما فليس ههنا
 استصحابا وان كانا لدليل لهما هو الحال الاولى فقط والثانية غاربه

من دليل فلا يجوز الحكم لها من غير دليل وجرت هذه الحالة مع الخلق من الدليل
 مجرى الاول لو خلت من دلالة فاذا لم يكن اثبات الحكم للاولى لا بدليل فكأن
 الثانية ثم اوردوا حاصله ان ثبوت الحكم في الحالة الاولى يقتضي استمراره الا
 لما نفع اذ لو لم يجب لذلك لم يعلم استمراره الاحكام في موضع وحدته في الحوادث لا
 يمنع من ذلك كما لا يمنع حركة الفلك وما جرى مجرى من الحوادث فيجب شيئا في الحال
 ما لم يمنع مانع واجاب انه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى
 وكيفية اثباته وهل يثبت ذلك خالفه واخذ اوعلى سبيل الاستمرار وهل يتعلق
 بشرط هذا الماء والماء في الحالة الثانية موجودا ^{انفقت} والامر على ثبوته في الاولى واختلف في
 في الثانية فالثان مختلفان وقد ثبت في المعقول ان من شاهد زيدا في الدار
 ثم غاب عنه لا يحسن ان يعتقد استمراره في الدار لا بدليل ثبت فصا كونه في الدار
 في الثاني وفي ذلك لفرقة بمنزلة كون عمر فيهما مع فعدا لفرقة واما الفضايات
 حركة الفلك ما جرى مجرى ما لا يمنع من استمرار الاحكام فذلك معلوم بالادلة وعلى
 من ادعى ان رؤية الماء لغير الحكم الدلالة ثم قال فقل في ذلك يجب من قال فيجب ان لا
 يقطع منجز من اجزاء عن مكة وما جرى مجرى ما من ابلان على استمرار وجودها وذلك
 انه لا بد للقطع على الاستمرار من دليل اماعاذه او ما يقوم مقامها ولو كان ابلان
 الذي اجزاء عنه عن ساحل البحر يجوز فادركه الغلبة البحر الا ان يمنع من ذلك
 خبره من ائمة فالدليل على ذلك كله لا بد منه فيقول الاخر وجوه الاول ان
 المشتق للحكم الاول ثابت والعارض لا يصلح رافعا فيجب الحكم بثبوته في الثاني
 اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت فلا ناسككم على هذا التقدير اما ان العارض لا

دعي في مقتضى الحكم الثاني في الدار والاولى في الثانية في الدار

لا يصلح راضا فلان العارض إنما هو احتمال النجدة. وما يوجب زوال الحكم لكن إخال
 ذلك بجارضة خيال عدمه فيكون كل واحد منهما مدعوا بما يلبه فينبغي الحكم الذي
 الثابت بهما عن راض الشاكي أن لا ثابت لا فائل للشو ثانيا والألا انقلب في الحكم
 الذي إلى الاستحالة فيجب أن يكون في الزمان الثاني جابر الشو كما كان أولى فلا
 ينعدم إلا المؤثر لا مستحالة خروج الممكن من أحد طرفيه إلى الآخر لا المؤثر فاذا كان للثقة
 فقد بر علم العلم بالمؤثر يكون بقاءه ارجح في غنى عما يجهد والعمل بالراجح واجب
 الثالث أن لفقهوا عملوا بأشخص الخال في كثير من المسائل والموجب للعمل هنا
 موجود في موضع الخلاف وذلك كبسلة من يتقارظها زه وشك في الجدة فانه يعمل على
 ثقة وكلك لعكس من يتقارظها زه في حال ^{تقارظ} حتى على ذلك حتى يعلم خلافها ومن شهد
 بشهادة بنى على بقاءها حتى يعلم راضها ومن غاب غيبته منقطع حكم ببقاء النجدة و
 لم تقسم أمواله وغرل نصيبته المواردب وما ذاك إلا الاستصحاب حال حياته وهذا العمل
 موجود في مواضع الاستصحاب فيجب العمل به ^{على} لربيع أن العمل مطبقون على وجوب إثبات
 الحكم مع عدم الدلالة الشرعية ما يقتضيه لبرائة الأصلية ولا معنى للاستصحاب إلا هذا
 إذا تفر ذلك فاعلم أن المحققة ذكر في كل كلام أن العمل بالاستصحاب محكي عن المنفذ
 قال أنه المختار واخبر له بهذا الوجه الأربع ثم ذكر حجة المانع والجواب عنهما وقال
 بعد ذلك والذي تخاره نحن أن نتطرق الدليل المنقضى لذلك الحكم وإن كان
 يقتضيه مطلقا وجب لفضا باسمه الحكم كقوله لتكاح مثلا فانه يوجب حل
 الوطى مطلقا فاذا وقع الخلاف في اللفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله أنت خلية
 وبرية قال مستدل على أن الطلاق لا يقع بهما لو قال حل الوطى ثابت قبل الطو

هذه فيجب ان يكون تابنا بعد ما كانا شديلا لا صحبا لان المفتضى للتحليل وهو
 العقد فوضعا مطلقا ولا نعلم ان الاثنا المذكورة واحدة لكن لا فوضعا فيكون
 الحكم تابنا علما بالمفتضى لا بفى المفتضى هو العقد ولم يثبت تريا في فلم يثبت الحكم
 لا تافول وفروع العقد فوضه حل الوطى لا مفيدا بوفت فلو لم دوام الحل نظر الى وفو
 المفتضى لا دوامه فيجب ان يثبت الحل حتى يثبت لا فاع فان كانا الخصم بعنى بالانقطاع
 ما اشترنا اليه فليس ذلك علما بغير دليل وان كان يعنى امر بخبره ذلك فتحرى ضررون
 غير هذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق رجوع اما اخباره او لا ومصل الى لقول الاجم
 كما يرشدا ليه تمثيل لموضع النزاع بمسئلة المنيتم ويفصح عنه حجة المرتضى فكثرة استدع
 ما يدر على احتجاجة من المناقشة فاستدل بهذا الكلام وقد اخذنا في المجزوءات المرتضى
 وهو الاقرب **المطلب الثاني** في الاجتهاد والتقليد **أصل** الاجتهاد في اللغة فتحل
 الجهد وهو المشقة في مرقبال اجتهاد في حمل الثقل ولا يقال ذلك في الجهد واما
 في الاصطلاح فهو استفرغ الفينة سعة تحصيل الظن بحكم شرعي وقد اختلف
 الناس في قوله للبحرنة بمعنى جرائد في بعض ^{المسائل} وبعض ذلك بان يحصل للعالم
 هو مناط الاجتهاد في بعض المسائل يجتهد فيها ولا ذهب لعلامة في المهذب
 والشهيد الذكي والدروس والذى جملة من كنهه وجميع من العامة الى الاصول
 وصاقوم الى الثاني جتهد الاولين انه اذا اطلع على دليل مسئلة بالاستقصا فقد
 ساوى الجهد المطلق في تلك المسئلة وعدم علمه بادل غير هذا لا مدخل له فيها
 وجنسه فكما جازل ذلك الاجتهاد فيها فكنا هذا **والاحتج** الآخرون بان كل ما يقف
 جهله يجوز شغلته بالحكم المفروض فلا يحصل له ظن عدم المانع من مقتضى

ما يعلم بعض ذلك لثبوتها هو كل ما يعلم من الدليل واجاب لا ولون بان لم يقر
 حصول جميع ما هو دليل في تلك المسئلة بحسب ثبوتها وحيث يحصل التجويز المذكور
 يخرج عن الفرض المتفق عليه في هذا المقام ان فرض الاقناع على استنباط بعض
 المسائل ون بعض على جبرها على استنباط المجتهدا المطلق لها غير متنع ولكن التمسك
 في جواز الاعتماد على جواز الاستنباط بالمساواة فيه للمجهدا المطلق هذا قد رتب على
 استنباط المسئلة امكن الخلاف من باب منصوص لعله ولكن الثاني في العلم بالعلّة
 لفقد النص عليها ومن الجائز ان تكون هي تدبر على استنباط المسائل كلها بل هذا اقر
 الى الاعتبار من حيث ان عموم القدة انما هو لكل القوة ولا شك ان القوة الكاملة بعد
 عن احكام الخطأ من لنا فتنه فكيف يستويان سلمنا ولكن التعويل في اعتماد المجهدا المطلق
 انما هو على دليل قطعي هو اجماع الامة عليه فضاء الضرورة وافضى ما ينص في موضع
 النزاع ان يحصل دليل ثبوتي يدل على مساواة التجري للاجتهاد المطلق واعتماد المجتري عليه
 بفضي الى الدلالة لا ترجح في مسئلة التجري وتعلق بالظن ^{والعمل} ورجوعه في ذلك الى قولي المجتهد
 المطلق وان كان ممكنا لكنه خلاف المراد اذا فرض الخلاف ابتداء بالمجهد في هذا الخلاف
 بالمفاد بحسب الذات وان كان بالعرض الخلاف بالاجتهاد ومع ذلك فالحكم في نفسه مستبعد
 لا فضاء ثبوت لو اسطر بين اخذ الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد والاجتهاد
 وهو غير معروف اصل ولا اجتهاد المطلق شرابط يتوقف عليها وهي الاجمال ان
 يعرف جميع ما يتوقف عليه اقامة الدلالة على المسائل الشرعية الشرعية وبالمفصل
 ان يعلم من اللغة ومعها الالفاظ العربية ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من كتاب
 والسنة وما يتعلق بالاحكام بان يكون غامضا بواقعتها وبممكن عند الحاجة من الرجوع

في هذا المقام من الفرض المتفق عليه في هذا المقام ان فرض الاقناع على استنباط بعض

إليها ولو في كتبه الاستدلال ومن السنة الأحاديث المتعلقة بالأحكام بأن يكون غنى
 من الأصول المستحقة ما يجمعها ويعرف كل باب ^{بما} يمكن من الرجوع إليها وأن يعلم أحوال
 الروايات في الحج والتعديل ولو بالمراجعة وأن يعرف مواقع الإجماع ليخرج عن غمها
 وأن يكون عالما بالمطالب التي من أحكام الأوامر والنواهي العموم والخصوص إلى غير ذلك
 من مفاصل التي يتوقف الاستنباط عليها وهي أهم العلوم للجهاد كإنبه عليه بعض المحققين
 ولا بد أن يكون ذلك كله بطريق الاستدلال على كل أصل منها لما فيها من الاختلاف لا كما
 الفاعسون وأن يعرف شرائط البرهان لا شناع الاستدلال بدنه إلا من فاز بقوة
 لغيبه غدتك وأن يكون له ملكة مستقيمة وقوة أدراك يستدل بها على اقتباس الفروع
 من الأصول ورد الخبرات إلى قواعدها والبرهان في موضع التفاضل إذ عرفت هذا
 فاعلم أن جمعا من الأصناف وغيرهم عدوا في شرائط معرف ما يتوقف عليه العلم من
 حدوث العالم واقفاره إلى ضائع موضوعا بما يجب تفرقا عما يمنع باعتباره ثبوتها
 أباهم بالمخبرات كل ذلك بالذليل الإجمالي وأن لا يفتد على التحقيق والتفصيل ما
 هو ذات المختبرين في علم الكلام وناقشهم في ذلك بعض المحققين بأن هذا من لوازم
 الاجتهاد فلو ابعدها من مقدّمات وشرائطه هو حسن مع أن ذلك لا يختص بالجهاد
 إذ هو شرط الإيمان وما معترفه فروع الفقه فلا يتوقف عليها أصل الاجتهاد لكنها
 قد صارت في هذا الزمان طريقا يحصل به الدلالة على بعضه فيه ويعين على التوصل
 إليه وما يلزم سبغها لا يخرجها من بعض أهل العصر من توقف الاجتهاد المطلق على
 أمور وراء ما ذكرناه من الخيالات التي يشهد البديهة بقساها والدعاوى لذلك
 يقتضيه الضرر من الدين يكذبها انشق الجمهور من المسلمين على أن لا يصيب من

كل جملة فهو حكم

المجتهدين المختلفين في العقليات ^{التي} وقع التكليف بها واحد وان الآخر مخطى اثم
لان الله تعالى الخ كلف فيها بالعلم ونصب عليه ليل ^{والله} مفسر فينبغي في المجتهدين
خالف ذلك شدة ومن هل الخلاف وهو يمكن من اضعف اما الاحكام الشرعية
فان كان عليها دليل فالمصيب فيها ايضا واحد والمخطى غير معد وروا كانت مما
ينبغي الى النظر والاجتهاد لوالا جب على المجتهدين استقراغ الواسع فيها ولا اثم عليه
قطعا بخلاف يعبا به نعم اختلف لنا في التصويب فقبل كل مجتهد مصيب بمعنى
انه لا حكم معناه الله فيها بل حكم الله فيها تابع لظن المجتهد فما نصبه فيها واحدا لان الله فيها
حكما معينا من اضا فهو المصيب بخبر مخطى معد ورو هذا القول هو الاقرب الى الصواب
وقد جعلنا لعلامة في التمايز راي الامامية وهو مؤذن بعدم الخلاف بينهم فيه كيف
كان فلا ارى للبحث ذلك بعد الحكم بعدم التمايز كثيرا لفلان لم كان ترك الاشتغال
جهم على ما فيها من الاشكال اوفى بمقتضى الحال اصل التقليد هو العمل بقول
الغير من غير حجة كاخذا العامي والمجتهد على هذا فالرجوع الى الرسول مثلا ليس تقليدا
له وكذا رجوع العامي الى المفتي لقيام الحجة في الاول بالمعجزة وفي الثاني بما سنده
هذا بالنظر الى اصل الاستعمال والا فلا ريب في شئنا اخذ المقلد العامي بقول المفتي
تقليدا في عرف وهو ظاهرنا في هذا فاكثرا العلماء على جواز وخرجت الذكرا الى
بعض قدما الاصحاب وفتحها حليب منها القول بوجوب الاستدلال على العوام وانهم
اكتفوا فيه عن معرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة الى الوقايع والنصوص
الظاهرة اواز الاصل في المنافع الاياحة وفي المصناعات الحرة مع فقد نص فاطع
في مشنه ودلائله والنصوص محصورة وضعف هذا القول ظاهر في حكمي

التقليد لا ينبغي في غير الاجتهاد كما كان
غائبا او غائبا بغير من العلوم

لا فقه

غير واحد من الأصحاب اتفاقا العلماء على الاذن للعوام في الاستفتاء من غيرنا كذا ما
قبل وقوع الحادثة وعند هذا الشيان بالاطلاق اما قبلها فبالاجماع ولا يشرع تحت
الى تنبيهنا وفيه بالنظر في ذلك فيجوز ان لا يضر في الامر بالهاش المضطر اليه اما
عند قول الموافقة فلا بد من ذلك منع ولا استحالة انصاف كل عاقل عند قول
الحادثة بصفة المجتهد به وبالجملة فهذا الحكم لا مجال للتوقف فيه **الحصل** والمحقق
منع التقليد في صول العباد هو قول جمهور علماء الاسلام الا من شذ عن اصل
الخلاف والبرهان الواضح من قائم على خلافه فلا الثبات لهذا ما عرفت هذا فاعلم
ان المحقق بعد مقرر الى المنع في هذا الاصل وذكره الاحتجاج عليه لوان ثبتت
غير جاز في هذا الخطا موضوع قال شيخنا ابو جعفر نعم وخالفه اكثر **الاحتجاج** وبالله التوفيق
فهذا الاصل على الحكم بجهالة العام مع العلم بكونه لا يعلم غير العباد بالادلة الفاضلة
لا يقال في قول الشهادته انما كان لانهم يعرفون اذ بال الادلة وهو سهل المتأخذ لانا
فقولان كان ذلك حاصل لكل مكلف ليرى من يوصف بالموافقة فيحصل الضرر
وهو مشروط الاثم وان لم يكن معلوما لكل مكلف لزم ان يكون الحكم بالشهادة موقوفاً
على العلم يحصل له تلك الادلة للشاهد منهم لكن ذلك محال ولان ليس به كان يحكم
باصلام الاعراب من غير ان يصرح عليه دلة الكلام ولا يلزمه بها بل يصرح بعلم الامور
الشرعية اللازمة كالتلوذ وما اشبهها وفي هذا الكلام اشتد اعجب للمحقق الى قول
الشيخ على ما حكاه عنه او تردد فيه مع انه ليس بشيء لان يخرج الادلة بالعبارة المتضمنة
عليها ودفع الشبهة الواردة فيها ليس بل ان بل الواجب من غير ان يدل الاجماعي بحيث
يوجب التمسك بنية وهذا يحصل بالانظر فانك لو توقفتوا بقول الشهادته على استقامة

السلامة كانوا يعلمون منهم العلم بهذا القدر كما قال الأعرابي

المعزة ولم يكن البتة يصح له دليل على الأعرابي المعزة تدل على البعير واثر الأقدام
الهيئ على البصير فماء ذات البراج وارض ذات فجاج لا يدل على التلطف غير الجمل
وبغيره المسمى الذي يرجع إليه المقلد مع الاجتهاد ان يكون مؤمنا عاد ولا في صحة
رجوع المقلد إليه علمه بمجسود الشرايط في المعنى فيه تأبا بالخالف المثلثة وبالاجتياز
الموافقة وبالفرائن الكثرة المقاصدا وبنهاية العدلين لعادتين لا يتماخذه شرعية
ألا ان اجتماع شرايط قولها في هذا الموضوع غير الوجوه كما لا يخفى على المتأمل ويظهر
من الاصحاحات نوع اختلاف فان العلامة زهري قال في تهذيبه لا يشترط في المستفتي علمه
بصحة اجابته بالمعنى لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكركم من غير تشديد بل يجب عليه ان يقر
من يطلب على طمأنينة من اهل الاجتهاد والورع وانما يحصل له هذا الظن بغيره
منصبه المفتي بمشهد من اختلف واجتماع المسلمين على استغنائه وتعلمه قال المحقق
ولا يكفي الطائفة بمشاهدة المعنى من تدرا ولا داعيا الى نفسه ولا مدعيا ولا بابا
العامه عليه ولا بانصافه بالزهد والتورع فانه قد يكون غافلا في نفسه ومغالط
لا بد ان يعلم منه لا تصابا بشرائط المعزة من فادته مدارسة العلماء وشهادتهم لم يات
منصبه فتوى وبلوغه اليه والاختلاف بين هذين الكلامين ظاهر كثرى وكلام المحقق
هو الاخرى وجه واضح لا يحتاج الى البيان واجتاج العلامة بالادلة على ما صار
اليه من ودائما ولا فطن العوفاها وقد نية عليه التمايز واما ثانيا فلانه على تقدير
العموم لا بد من تخصيص هل الذكركم من جميع شرايط التبرك بالنظر الى سؤال الاستفتاء
للافتاء على عدم وجوب استغناء غيره بل عدم جوازها فلا بد من العلم بمجسود الشرايط
او ناي قوم مقام العلم وهو شهادة العدلين ويظهر من كلام المرتضى الموافقة لما

ذكره المحقق حيث قال ولغاى طريق الى معرفة صفة من يجب عليه ان يستغنى عنه
 العلم بالمخاطبة والاختيار المتواتر حال العلماء في البلد الذي يسكنونه ويثبتون في
 العلم والتصيان ايضاً والدبانه قال وليس يظن في هذه الجملة قول من يبطل التصيان بان
 يكون يقول كيف علمه غاملاً وهو لا يعلم شيئاً من علومه لاننا نعلم اعلم الناس بالتجارة و
 الصناعة في بلدانهم شيئاً من التجارة والصناعة وكذلك العلم بالتجارة والغزو وقول
 الاطباء ذاعرف هذا فاعلم ان حكم التقليد مع اتخاذ المعنى ظاهراً وكذا مع التعدد والاشقان
 في المخير واما مع الاختلاف فان علم استوائهم في معرفة والعلم له من بعض نخب المستغنى
 تقليد بقم شاء وان كان بعضهم رجع في العلم والعلم له من بعض نخب عليه تقليده
 وهو قول اصحاب الذين وصل اليه كلامهم وحجتهم عليه ان الثقة بقول الاعلم اقرب
 ويحكي عن بعض الناس لقول بالخبر من بيننا ايضاً والاعتماد على ما عليه الاحتجاج ولو ترجح
 بعضهم بالعلم والبعض بالورع قال المحقق في العلم الاعلم لان الفتوى تستقاض العلم
 لا من الورع والثقة الذي عنده من الورع يحجزه عن الفتوى مما لا يعلم فلا اعتبار بحجانه
 ورع الاخر هو حسن صلاته لعلامة في التمسك الى جوار بناء الجهد في الفتوى
 بالحكم على الاجتهاد السابق ومنع من ذلك المحقق في شرائط شيوخ الشوافع
 ان يكون المفتي بحيث اذا سئل عن غلبة الحكم في كل واقعة يفتي في بر جميع اصوله التي تنبئ
 بني علمها قال في موضع اخر ان كان ذا كمال لم يسلم اجازته الفتوى وان تيسر ففهم
 الى استيناف نظر فان ادعى نظره الى الاول في كلامه وان خالفه وجب الفتوى بالآخر
 ولا ريب ان ما ذكره المحقق اولى غير ان ما ذهب اليه لعلامة منوجه لان الواجب على
 الجهد تحصيل الحكم بالاجتهاد وقد حصل فوجب الاستيناف عليه بعد الدليل ليس

نظامه صل لا تصرف خلافا في عدم اشتراط مشافهة المفتي العمل بقوله بل يجوز بالرواية
عنه ما دام حيا واجتهدوا ذلك بالإجماع على جواز رجوع الخائض الى الروح الثاني اذا
روى عن المفتي بل روى العصور بالتزام السماع منه هل يجوز العمل بالرواية غير المثبتة ظاهر
الاصحاب الاتصاف على عدمه ومزاهل الخلاف من جازاه والمحجة المذكورة للمنع في كلام
الاصحاب على ما وصل اليه من جلد الاستحسان ان تذكر ويمكن الاحتجاج له بآثار النقلية
اتما سماع للاجماع المنقول سابقا وللعموم الحجج الشديدة والسر تكليف خلق بالاجماع
وكل الوجهين لا يصلح دليل في موضع النزاع لان صورة حكاية الاجماع صريحة في
الاختصاص بنقلية الاحتجاج والحج والعسيرة فعا يشوبه النقلية الجملة على ان لقوله
بالجواز قبل الجهد وعلى اصولنا لان المسئلة اجتهادية وفرض لعائى فيها الرجوع الى
فتوى المجتهد في حق القائل بالجواز ان كان مستقفا للرجوع الى فتواه فيما دوز ظاهر وان
كان خائفا فاتباعه فيها والعمل بقناوى لمولى في غيرها بعد غلبة اعتناء غالبا مخالفا
لما يظهر من اتفاق علماء على المنع من الرجوع الى فتوى المستمع وجوب المجتهد المحيى بل
في قد حكى الاجماع فيه صريحا بعض الاصحاب في التعادل والترجيح تعادلا لا مارتين اى
الدليلين الظهري عن المجتهد يقتضى لتخير العمل باحد هما لا تصرف في ذلك مخالفا
من الاصحاب عليه كزاهل الخلاف ومنهم من حكم بتساطهما والرجوع الى البرائة
الاصيلة وانما يحصل التعادل مع اليأس من الترجيح بكل وجه لوجوب التصبر ولا عند
التعارض عدم امكان الترجيح لما كان تعارض الادلة الظنية عند تافه في الاختبار
لا يرجح كانت جوه الترجيح كلها راجعة اليها وهي كثيرة منها الترجيح بالسنة يحصل باسود
الاول كثرة الرواة كان رواة احدهما اكثر عدد دامن رواة الاخر في حج ما رواه اكثر

لغوة الفلن اذا لعدا لاكثر ابعاد عن الخطاء ومن الاقل ولان كل واحد يقيد فلنا فاذا انضم
الى غيره فوى حتى ينهى الى لتواثر المقيد اليقين الثاني رجحان راوي حدتها على
راوي الاخر وصف يغلب معه ظن الصدق كالثقة والفطنة والورع والعلم والقبض
قال المحقق رحمه ربح الشيخ بالضابط والاضبط والعالم والاعلم محجما بان لطائفة قد
ماروا محمد بن مسلم ورويد بن ميعق والفضيل بن يسار ونظائرهم على من ليس له عالمهم
قال ويمكن ان يخرج لذلك باثر رواية العالم والاعلم ابعاد من اخما الخطاء وان ينقل
الحديث على جملة فكانت ولي الثالث فله وهو علو الاشتقاق العالی لان اخما
الغلط وغيره من وجوه التحلل فيه قل قال العلامة في لهائة علو الاشتقا وان كان را

من حيث انه كلما كانت لقراءة اقل كان خصال الكذب الغلط في لعدا اقل انما يكون
اقل لو اتحدت شتات لقراءة في الخبرين او ثلثا ووافي الصفات ما اذا تعدد دشا و
كانت صفات لكثير فلا وهذا الكلام ليس بشيء لان ثابته في شله غير معقول و
اشراط الاتحاد والمساواة في الصيغ مشددة لان المفروض في باب الرابع اثباتا
احدا لا يلبس بجملة الترجيح وانما يكون مع الاستثنا فيما عداها لم يوجد مع الاخرى
بنائها وانما يرجح عليها لرفع ثبوتها لثبوت الترجيح اليها وبالجملة فهذا في غاية الظهور
ومنها الترجيح باعتبار الرواية فربح المروي بلفظ المعصوم على المروي بمغشاه وحكي المحقق
عن الشيخ انه قال اذا روى احدا لراويا بينا للفظ والاخر المعنى ثعا وضا فان كان راوي
المعنى معروفا بالضبط والمعرفة فلا يرجح وان لم يوثق منه بذلك ينبغي ان يؤخذ
المروي لفظا ثم قال المحقق رحمه وهذا حق لانه ابعد من الزلل والجهل كقوله من
الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه مع ان صحة الرواية بالمعنى مشروطة بالضبط والمعرفة

اقول لا انما يرجح باعتبار الرواية ايضا فان كان راويا

ونظيره ترجيح اللفظ بانه ابعده عن لول فيقتضي التثنية بوجوبه لما لا مع عدم الضبط و
 المعرفة وراوى المعنى كما شرطه الشيخ ومنها الترجيح بالنظر الى المش وهو من وجوده ^{ها} احد
 ان يكون لفظ الخبر ^{احد} بين مضيقا ولفظ الاخر ديكما بعدا عن الاستعمال فيرجح الفصحح وجبه
 طاهرا واما الافصح فلا يرجح على الفصحح خلافا للعلامة ^{في} في ذلك المشكك الفصحح لا يجب ان
 يكون كل كلام افصح وتبينهما ان يشاك الدلالة في أحدهما بان يتعد جهات لانه
 او يكون أقوى ولا يوجد مثله في الاخر فيرجح مشاك الدلالة ومن مثله ما جاء في بعض النجا
 التفصيل لى افر بعد دخول الوقت من قوله مشروان لم تفعل فقد والله خالفته ^ل لاسه
 وتالهما ان يكون مدلول اللفظ في أحدهما حقيقيا وفي الاخر مجازيا وليس بجالب فيرجح
 ذو الحقيقة او يكون فيهما مجازيا لكن مصحح الجوز اعنى العلامة في أحدهما اشتهر واو أقوى و
 اظهر منه في الاخرى فيجب ترجيح الاشتهر والاو أقوى الاظهر ورايهما ان يكون دلالته ^ل لاهدا
 على المراد منه غير محتاجة الى توسط امر اخر موافقة عليه فيرجح غير المحتاج وقد ذكرنا ^{بعض} لثان
 فيهما وجوها اخرى كثيرة والمقبول عنهما داخل في عموم ما ذكرناه وان كان في كلام كل منهما
 بالذکر كتر جرح العام الذى لم يخص المطلق الذى لم يشهد على المخصص والمثبت
 وكتر جرح ما فيه تعرض للعلامة على ما افترض فيه على المحكم وكتر جرح ما يكون اللفظ فيه اقل
 احتمالا على ما هو اكثر كالمشرك بين المعنيين على المشترك بين ثلاثة معان ووجه دخولنا
 فيما ذكرناه ان الاول يرجع الى ترجيح الحقيقة على المجاز والثانى الى ترجيح الاو أقوى دلالته على
 الاضعف لانا الغلب بغيره فهو له الحكم وكذا الثالث ومنها الترجيح بالامور الخارجية
 وهى رتبة الاول اغنىما احدهما بدليل اخر فانه يرجح به على ما يؤيد دليلا لثانى عمل
 اكثر السلف باحدهما فيرجح به على الاخر قال المحقق رة اذا عمل اكثر الطائفة على احد

ودلالة الاخرى

لا يمتنع

الروايتين كانتا وليا اذا جوزنا كون الامام في جملة من كان الكثرة اما زهري
 والشيخ والعلين بالاشع واجب لنا ان نشأ في هذه المسألة من الامام والاشع
 فيرجح المخالف عند العلامة واكثر العلماء وذهب بعضهم الى ترجيح الموافق وهو الشيخ
 الشيخ ربه تجزأ الاول وجهان احدهما ان المخالف للاصل ويعبرون عنه بالناسخ
 يستفاد منه ما لا يعلم الا من الموافقة ويثبتونه بالمقرر وحكمه معلوم بالعقل فكانا غنينا
 الاول والى الثاني ان العمل بالناسخ يقتضي تفصيل الشيخ لانه يزيل حكم العقل فقط
 بخلاف المقرر فانه يوجب كبحه لاذن الحكم الناقل بعد التناقل حكم العقل وتجزأ الثاني
 ان حمل الحديث على ما لا يستفاد الا من الشرع اولى من جملة على ما يستفاد العقل بمفرده
 اذ فائدة الثاني ليس اقوى من فائدة الثاني كما حمل كلام الشارع على كثر فائدة اولى والحكم
 بشرح الناقل بغير الحكم بتقديم المقرر عليه ذلك يقتضي كونه واردا تحت حاجة
 اليه لانه مضمونه معلوم اذ ذاك بالعقل فلا ينفك عن الثاني كما قد علم من وجوبه
 بخلاف ما اذا رجحنا المقرر فانه يرجح مقتضى تقديم الناقل عليه فيكون كل منهما واردا
 في موضع الحاجة ما الناقل فلما هو اما المقرر فلورود في موضعنا رفعه لنا قل فيكون هذا
 اولى وكلنا المجتهدين لا يثبتان اثباتا لم يثبت في المحقق ربه بعد نقله لقولين و
 حاصل المجتهدين ونعم ما قال المحقق انه اما ان يكون الخبران عن الرسول او عن الامم عليهم السلام
 فان كان عن النبي وعلم التاريخ كانا متساويين اولى سواء كان مطابقا للاصل او لم يكن
 مطابقا مع جهل التاريخ يجب لتوقف لانه كما يحمل ان يكون منسوخا وان كانا عن
 الامم عليهم السلام وجب لقول النبي صلى الله عليه وسلم اعلم ناديهما او جهل لان الترجيح مفقود
 سنا والنسخ لا يكون بعد اليقين الى اربع ان يكون احدهما مخالفا لاهل الخلاف

احدهما ان يكون
 مخالفا لاهل الخلاف

CALL
NUMBER

822.3298M

BORROWER'S NAME DATE OF RETURN

MAHARAJA'S
PUBLIC LIBRARY
JAIPUR.

INSTRUCTIONS TO BORROWERS.

1. Books are strictly Non-transferable.
2. Books are ordinarily issued for fifteen days only, and may be recalled at any time at the discretion of the Librarian.
3. A Borrower, who disfigures or in any way damages a book, may be called upon to pay such penalty as the Library Committee may determine.

LIBRARIAN.